جامعة مولود معمري – تيزي وزو–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر،

تخصص :دراسات إقليمية ،في مقياس :

الإستراتيجيات الأمنية للقوى الإقليمية

إعداد: د/ مصطفى ونوغي ، أستاذ محاضر –أ–

السنة الجامعية 2020 – 2021

جامعة مولود معمري – تيزي وزو–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر،

تخصص :دراسات إقليمية ،في مقياس :

الإستراتيجيات الأمنية للقوى الإقليمية

إعداد: د/ مصطفى ونوغي ، أستاذ محاضر –أ–

محاور المطبوعة:

المحور الأول: ماهية الإستراتيجية الأمنية

1-مفهوم الإستراتيجية وتطورها.

2-التخطيط الإستراتيجي وظائف الإستراتيجية.

3-تطور الفكر الاستراتيجي في العلاقات الدولية.

4-الإستراتيجية الأمنية .

5-ماهية القوى الإقليمية.

المحور الثاني :الإستراتيجية الأمنية الأمريكية

1-المؤسسات الصانعة للإستراتيجية الأمنية الأمريكية .

2-الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة في ظل الظروف الدولية الجديدة.

3المنظومة الأمنية الأمريكية والانتشار العسكري الأمريكي حول العالم.

المحور الثالث :الإستراتيجية الأمنية الحلف الأطلسي

1-مرحلة التأسيس

2-الإستراتيجية الأمنية للحلف أثناء الحرب الباردة

3-الإستراتيجية الأمنية للحلف بعد الحرب الباردة

المحور الرابع :الإستراتيجية الأمنية الروسية ،والتأسيس للمركب الأمني الاوراسي

1-الإستراتيجية الأمنية الروسية

2-المنظومة الأمنية والعسكرية الروسية.

3-منطقة اوراسيا والنفوذ الروسي.

4-التدخل الروسي في أوكرانيا.

المحور الرابع :السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة ،كفاعل حديد في السياسية الدولية

1-مرحلة التأسيس.

2- الإطار الهيكلي والمؤسساتي للسياسة الأوروبية للدفاع والأمن.

3-تحديات الإستراتيجية الأمنية الأوروبية المشتركة.

المحور الخامس :الصعود الصيني والإستراتيجية الأمنية الصينية

1-مرحلة التأسيس.

2-الجيش الصيني وتأثير الإصلاحات في المؤسّسة العسكرية.

3-المؤسّسة العسكرية ومتطلّبات مرحلة الانفتاح والإصلاح.

4-هيئات صنع القرار في المؤسّسة العسكرية الصينية والتغييرات التي طرأت على بنية المؤسّسة العسكرية ووظيفتها .

5-تطوير القدرات العسكرية الصينية وأبعادها الأمنية.

المحور السادس :القوى النووية والتأسيس لمنطق الرعب النووي

1-تعريف الأسلحة النووية وأنواعها

2-أقطاب السلاح النووي في العلاقات الدولية

3-معاهدات منع انتشار السلاح النووي.

مقدمة :

ما من شك بأنّ الإستراتيجية الأمنية في أيّ دولة من الدول، تشكّل ركنًا أساسيًا في صون السلام الداخلي لكيان الدولة ولبنيانها، وحفظ مؤسّساتها السياسية والقانونية والاقتصادية.

كما أن الإستراتيجية الأمنية تضطلع بدورٍ أساسيٍ على مستوى الحفاظ على الأوضاع العامة للدولة ضمن إقليمها الجغرافي وحدودها القائمة، وفي تأمين سلامة الحدود الإقليمية والخارجية، والتي تقع في إطار المسؤولية السيادية لأي دولة من الدول، وحماية سكان الدولة وشعوبها ومقدراتها الوطنية، بما تمثله من كيان حرّ ومستقلّ.

ويمتدّ هذا التأثير ليشمل أبعادًا، تتمثّل في حماية مصالح الدول الإستراتيجية خلف الحدود، وفي صون الأبعاد الإستراتيجية لكيان الدولة ولأهدافها وسياساتها، وإدارة سياستها الخارجية وأهدافها القومية على أكثر من صعيد.

بالإضافة إلى هذا فان المؤسسة الأمنية في أية دولة فاعلٍ ومؤثرٍ، من حيث تدعيم البنى الاقتصادية للدولة، ومدّها بالمقدّرات الاقتصادية ورفدها بالخبرات والإمكانيات، التي تجعلها تتقدّم على مستوى الاقتصاد بأبعاده ومستوياته كلها.

وعليه فان الإستراتيجية الأمنية، في حال كانت فاعلة ومتطوّرة في دولةٍ ما، فإنها تساهم، إلى جانب دورها الدفاعي والأمني، في تقدّم الدولة، وفي بلوغها مواقع متقدّمة في بناها الاقتصادية ومؤسّساتها الإنتاجية،وذلك بانتهاجها استراتيجيات أمنية تحمي مصالحها داخليا وخارجيا،وتهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى فاعلية الإستراتيجية الأمنية للدول، وقدرتها على التأثير إقليميا، في ظل تنامي المصالح والمطامح في الأقاليم التي تتواجد بها، ومنه ستحاول هذه المطبوعة الإجابة على الإشكالية الآتية: **كيف ساهمت الاستراتيجيات الأمنية للقوى الإقليمية في خدمة مصالحها ومصالح شركائها؟**

ومما سبق فان المطبوعة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية وهي كالأتي:

1-إحاطة طلبة السنة ثانية ماستر ، تخصص دراسات إستراتيجية بأهم الاستراتيجيات الأمنية للقوى الإقليمية، من حيث التأسيس وكيفية التطبيق، والأكثر من ذلك تكريس أمثلة تطبيقية لكل إستراتيجية.

2-التطرق إلى أهمية الاستراتيجيات الأمنية في الحفاظ على الأمن الوطني للدولة، والأكثر من ذلك تعزيز طموحات الدولة الخارجية.

3-إثراء مكتبة القسم بالمطبوعة ،خاصة أنها الأولى التي تتناول موضوع الاستراتيجيات الأمنية للقوى الإقليمية.

المحور الأول: ماهية الإستراتيجية الأمنية

1- مفهوم الإستراتيجية وتطورها.

2-التخطيط الإستراتيجي وظائف الإستراتيجية.

3-تطور الفكر الاستراتيجي في العلاقات الدولية.

4-الإستراتيجية الأمنية .

تقديم:

تعد الإستراتجية الأمنية جزءا هام من حقل العلاقات الدولية بصفة عامة والعلوم الأمنية بصفة خاصة،بحيث تقتضي الضرورة بناء الدول لاستراتيجيات أمنية تتماشى مع توجهاتها ومصالحها ، ومنه كلما اتضحت الرؤية الإستراتيجية للدولة كلما زاد ذلك من تحقيق الإستراتيجية الأمنية المنشودة.

وانطلاقا مما سبق سنتطرق في هذا المحور إلى مدخل عام ونظري للاستراتجيات الأمنية للقوى الإقليمية من خلال العناصر التالية:

1- ماهية الإستراتيجية وتطورها في حقل العلاقات الدولية.

2- ماهية الإستراتيجية الأمنية والقوى الإقليمية.

المحور الأول: ماهية الإستراتيجية الأمنية

1-مفهوم الإستراتيجية وتطورها:

أ- تعريف الإستراتيجية:

الإستراتيجية هي كلمة استخدمت أصلا في الحياة العسكرية وتطورت دلالاتها حتى أصبحت تعني فن القيادة العسكرية في مواجهة الظروف الصعبة وحساب الاحتمالات المختلفة فيها واختيار الوسائل الرئيسة المناسبة لها.

والتكتيك عبارة عن مجموعة من الخطط قصيرة الأجل المتتابعة التي تعتبر إستراتيجية عند تجميعها معا وفن تطبيق الاستراتيجيات هو التكنيك الذي يعد بمثابة الطريقة المثلي للتنفيذ.

فالإستراتيجية هي "مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول ميدانا من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة متكاملة ، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته بقصد إحداث تغييرات فيه وصولا إلي أهداف محدده.

كما أنها أفعال أو مجموعة من الأفعال التي تهدف إلي تحقيق الأهداف المرسومة، وحيث إن الإستراتيجية معنية بالمستقبل فإنها تأخذ بعين الاعتبار احتمالات متعددة لإحداثه وتكون قابلة للتعديل وفقا للمستجدات[1].

كما تحتل الإستراتيجية موقعا وسطا بين السياسة والخطة وتستخدم الإستراتيجية في الدراسات المعنية بأساليب التخطيط والتدبير والتنظيم.

[1] - احمد سيد مصطفى ،"التخطيط الأمني الاستراتيجي وإدارة التغيير في مجال مكافحة الإرهاب "،**مجلة كلية التدريب و التنمية في اكلديمية مبارك للامن** ،القاهرة:العدد الثالث ،2000،ص 152.

وترجع جذور كلمة الإستراتيجية إلى كلمة (Strategos) باللغة اليونانية والتي تعنى "كيفية قيادة الجنرال للحرب".وقد تطور هذا المفهوم عبر عصور التاريخ مع نمو المجتمعات البشرية وتعقدها وانطلاقا من الجذور العسكرية لمفهوم الإستراتيجية تُعرف الإستراتيجية بأنها: " **علم تخطيط وتوجيه العمليات الحربية**" ، كما تعرف بأنها " **علم وفن الحرب الذي يهدف إلى مواجهة العدو تحت ظروف تفوق قدرته وفقا لموقف وقوة كل طرف**"[2] وتُعرف أيضا بأنها خطة محكمة أو أسلوب لإنجاز نهاية معينة .

وقد ظل مفهوم الإستراتيجية ينتقل بصورة مباشرة بين الذين يقومون بوضع السياسة والتأهب للحرب وإدارتها بصورة مباشرة وذلك حتى نهاية العصور الوسطى، وفى منتصف القرن الثامن عشر تم تنظيم بعض الأسس الإستراتيجية والتي كان يعبر عنها في ذلك الوقت بأنها أسلوب يتضمن كل الأفكار العامة عن الحرب.

وفى نهاية القرن الثامن عشر كان مصطلح الإستراتيجية يعنى العمليات التي يلجأ إليها القادة لخداع العدو، ثم تغيرت بعد ذلك نظرة القادة للحرب وتم اعتبار الإستراتيجية " **فن إدارة المعارك لكسب الحرب وتدمير العدو وفق الخطة الكاملة للحرب والتي ترسم المسارات المختلفة للحملات وتنظيم المعارك**".[3]

من هذا المنطلق يمكن القول أن أصل كلمة الإستراتيجية هي كلمة مرتبطة بالحروب والغزوات بمعنى أن القائد من خلالها يريد أن يحصل على خطة تساعده على عملية النصر العسكري، هذا المفهوم قد طوره فيما يعد نابليون في حروبه، وامتدّ إلى العديد من المجالات الأخرى: سياسية واقتصادية...إلخ، والتي تكون في خدمة الخطة العسكرية، كذلك

. [2] – معتز عساف ،**التمييز في التخطيط الاستراتيجي باستخدام بطاقات الأداء المتوازن** .بيروت :دار الشروق ،2008،ص 14

[3]– عثمان العثمان ،**الإستراتيجية العليا والتكتيك ودورهما في لدارة الصراع الدولي** .دمشق :مؤسسة سندباد للطباعة والفنون،2001،ص 42.

يمكن التمييز بين الإستراتيجية والتكتيك وهي كلمة يونانية أيضا مشتقة من كلمة "تاسين" والتي تعني وضع خطة معينة من أجل النصر في معركة ما، أو طريقة تنفيذ حملة عسكرية وإدارتها.

من خلال ما تقدم، يمكن القول أن مصطلح الإستراتيجية مشتق من فن الحرب والذي معناه التخطيط والتنفيذ لسياسات وطنية أو لتحالفات معينة، وذلك باستخدام كل الموارد المتاحة.

وعلى هذا الأساس، استخدم هذا المفهوم بصفة عامة بالنسبة للمسائل والأمور الكبيرة والطويلة الأمد، كما تم إدخال هذا المصطلح في تسيير الأعمال ليأخذ فيما بعد معنى ما يسمى سابقا بالسياسة أو السياسة التجارية في الوقت الحالي، انتقل هذا المصطلح إلى إدارة الأعمال في بداية عشرية الستينات من قبل الولايات المتحدة، وقد أخد به تحت مفهوم التخطيط الاستراتيجي في الفترة ما بين 1961-1965 تحت حكم الرئيس **ليندن جونسن** والذي أعطى توجيهات من اجل تطبيقه في كل الولايات الفدرالية. من هنا وكما هو معلوم لدينا، أن الأبحاث الأولى في هدا المجال قد انطلقت من الو.م.أ، وعليه فقد انتقل هذا المفهوم مرة أخرى ليصدّر خارج و.م.أ، وذلك خلال نهاية الستينات، إلى الدول الأوروبية كمرحلة أولى ثم إلى دول العالم الثالث. كما تم توسيع استخدام هذا المصطلح في العديد من المجالات الاقتصادية منها والغير اقتصادية، وعليه فالأطروحات السابقة كانت صحيحة بالرجوع إلى الوضعية التي ارتبطت في منتصف السبعينات حيث كانت وضعية تنافسية ضعيفة بالمقارنة على ما هي عليه اليوم.

فالمشاكل الأساسية للنشاط المنظم قبل وبعد الحرب العالمية الثانية قد مست الإدارات التي تحتوي على أعداد كبيرة من الأفراد ورؤوس الأموال والموارد والموازنة. وعلى هذا الأساس وضعت أنظمة للإعداد ومن ثم تطبيق التقنيات العملية من أجل إيجاد الوسيلة الأكثر فعالية من أجل عمل شيء ما.

من خلال التعاريف الموالية يمكن القول أن هذه الأخيرة لم تكن محددة أو دقيقة، وبالتالي فإن كل باحث أو كاتب ينظر إلى هذا المصطلح بمنظوره الخاص. فهي تطلق أحيانا على الغايات ذات الطبيعة الأساسية وأحيانا أخرى على مجموعة من الأهداف المحددة والسياسات التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها. وفي هذا الصدد يرى الباحث الامريكي "IGOR ANSOFF"أن الإستراتيجية يقصد بها تلك القرارات التي تهتم بعلاقة المنظمة مع البيئة الخارجية حيث تتسم الظروف التي يتم فيها اتخاذ القرارات بجزء من عدم المعرفة وعدم التأكد، فمن هنا يقع على عاتق الإدارة عبئ تحقيق تكيف المنظمة لهذه التغيرات البيئية.

كما يرى "CHAUNDLER" أن الإستراتيجية هي تحديد الأهداف طويلة الأجل وتخصيص الموارد لتحقيق هذه الأهداف، ويرى أن القرارات الإستراتجية هي التي تختص بالقرارات التي تمس مستقبل المنظمة وفاعليتها في الأجل الطويل وذلك مثل القرارات الخاصة بالنمو والتوسيع[4].

كما عرفت بأنها:" **الأسلوب العلمي الذي تلجأ إليه الإدارة في استخدام الموارد المتاحة وصولا إلى الأهداف المقررة**"[5].

وبرجوعنا إلى تعريف "ANSOFF" فإن مفهوم الإستراتيجية يمكن أدراجه ضمن تصورين اثنين فالتصور الأول يتعلق بما نسميه بالتسيير أو التخطيط الاستراتيجي هذا المفهوم الموروث عن "فايول" والذي طور من قبل مدرسة الأعمال التي تهتم بالاختيارات طويلة المدى والتي تختلف تماما عن الاختيارات أو القرارات التكتيكية.

[4] Igor Ansoff, Roger Pierre Declerck et Robert L. Hayes ,from strategic planning to strategic management ,USA1976 :,p 122.

[5]- عبد القادر محمد فهمي ،**المدخل إلى دراسة الإستراتيجية** .عمان .دار مجدلاوي ،2006،ص 27.

أما التصور الثاني فيتعلق باختيارات المؤسسة على المدى الطويل آخذين بعين الاعتبار محيطها، أشتهر هذا التصور أساسا في أعمال الباحث الأمريكي «ANSOFF» الذي أخد بعين الاعتبار في حسابه الاستراتيجي الأخطار وعدم التيقن.

هذان التصوران ليس متعارضان إلا أن عملية التحليل الإستراتيجية تختلف من تصور إلى آخر فنلاحظ مثلا أن الطريقة الثانية تقترب من الطريقة المستعملة من طرف رجل التسويق الذي يبدأ في دراسة السوق قبل وضع التسيير التسويقي.

3- التخطيط الإستراتيجي:

هذا المفهوم في الثقافات التكنوقراطية حسب"BENGT KARLOF" يرتكز على اتخاذ القرارات والسلطة الإدارية. فالمجهودات الإستراتيجية ترتكز على التغيرات الراديكالية أين كبار الأخصائيين في التسيير وبالأخص في قيادات الأركان يكونوا قد دخلوا فيها. أن الحركات الإستراتيجية كانت تركز في غالب الأحيان على التوقعات والاتجاهات المحتملة في المستقبل على أساس تشكيل الأهداف الاقتصادية. وعلى هذا الأساس فإن تسلسل الإستراتيجية كانت تتمثل في الهدف الاستراتيجي أو الطرق للوصول إلى الهدف وذلك باستخدام الوسائل اللازمة[6].

أما التخطيط الاستراتيجي حسب ROBERT H. HAYES فقد أصبح أكثر توجه لاختيار الطريق نحو الهدف كالبوصلة بالنسبة للبحار للحفاظ على اتجاه مكان ما في الأوضاع الغير يقينية، إن فكرة ما كتبه هذا الأخير حول هذا المفهوم هو منذ بداية دراسي للصناعة الأمريكية والتي قاربت 30 سنة، كانت هناك ثورة في العلوم والممارسة الإدارية)، (أي التسيير) ويمكن ذكر أن هناك مسيرين أذكياء مزودون بتجربة مهنية قد اهتموا بالتخطيط الاستراتيجي).

[6] Bengt Karlöf, La stratégie des affaires: guide des concepts et des modèles ,Paris :1989,p 28.

فمن خلال ما سبق يمكن القول بأن التخطيط الاستراتيجي هو عبارة عن تخطيط طويل الأمد بالنسبة لمجموعة من السياسات التي تريد المؤسسة تنفيذها آخذة بعين الاعتبار المتغيرات الخارجية للوصول إلى الهدف المنشود.

كما يمكن التمييز بين إستراتيجية حقيبة الأوراق وإستراتيجية الأعمال، فالأولى تسعى إلى تحقيق ما يلي:

- الحصول على مناصب شغل جديدة (مهن جديدة)،
- تدعيم وحدات الأعمال الموجودة والتي تم الحصول عليها،
- تنظيم كيفية الخروج من بعض الأنشطة التي لسنا بحاجة إليها،
- بيع وحدات الأعمال التي من الممكن أن تجد هياكل أكثر قبولا في جهات أخرى،
- كراء وتأجير الموارد في شكل رؤوس الأموال لتخفيض التكاليف،
- التأكد من أن وحدات الأعمال كانت موجودة بطرقة إستراتيجية،
- الاستفادة من التعاون بين وحدات الأعمال لحقيبة الأوراق.

أما إستراتيجية الأعمال: فهي تسعى لتكتسب الصيغة التنافسية التي تتصف بالديمومة والتي توكل إليها مردودية جيدة، فهي تسعى للوصول إلى الأهداف المسطرة.

التخطيط الاستراتيجي: هو العملية الإدارية التي تقوم بالتنمية والحفاظ على الوضع الاستراتيجي للمنظمة والذي يتلاءم وأهدافها ومواردها، وبين الفرص المتغيرة في السوق، ويلاحظ أن الهدف من التخطيط الاستراتيجي هو تشكيل أو إعادة تشكيل وحدات الأعمال للمنظمة ومنتجاتها بطريقة تؤدي إلى تحقيق كل من الأرباح المرضية والنمو المرجو[7].

[7] -Gray Colin, Modern strategy .London :Oxford Press,1991,p20.

وينبغي ملاحظة انه لا توجد إستراتيجية مثلي لكل المنظمات، فعلى كل منظمة أن تحدد خطة اللعب التي تحسّن من موقفها أو موقعها وفرصها وأهدافها ومواردها، فهذه المهّمة الصعبة في اختيار الإستراتيجية العامة للمنظمة لتحقيق أهداف البقاء والنمو تسمى بالتخطيط الاستراتيجي. فعلى كل المؤسسات إذا أرادت البقاء والنمو أن تنظر إلى الأمام وتنمي استراتيجيات طويلة الأجل لمقابلة ولمواجهة الظروف المتغيرة والمتجددة في صناعاتها. فأي منظمة تعمل في ظل بيئة معينة تخضع إلى العديد من التغيرات وهذه الأخيرة، قد تتيح للمنظمة فرص معينة يمكن استغلالها أو تهديدات يجب تفاديها. وبناءا على ذلك، فإن دراسة البيئة وما يتبعها من تغيرات يحتم على المنظمة على أن تقوم بتغيير نظرتها إلى الأسواق والمنافسين والمنتجين وتنمية إستراتيجية طويلة الأجل لمواجهة تلك العوامل والظروف المتغيرة.

4-وظائف الإستراتيجية:

1- تشخيص الوضع الراهن وتحديد عناصره وعوامله الإيجابية والسلبية والعلاقات المباشرة وغير المباشرة بين هذه العوامل إيجابا وسلبا.
2- تحديد القوى والوسائل المتاحة واختيار الأكثر ملاءمة من بينها.
3- تعبئة وحشد القوى والموارد اللازمة.
4- استغلال العوامل الإيجابية وإتاحة الظروف المناسبة لنموها.
5- تحديد العوامل السلبية ووضع الخطط والظروف الملائمة لحصرها.
6- توفير الشروط والظروف والتنظيمات المناسبة.
7- تنسيق استخدام العوامل والوسائل والظروف والقوى ووضعها فى منظومة واحدة مترابطة تحقق التكامل والتفاعل.

8- مراعاة المواءمة مع المواقف المتغيرة والمرونة وفق الظروف المتجددة والقدرة على الحركة الواسعة بسرعة كافية[8].

5- أنواع الاستراتيجيات:

تتعدد أنماط الاستراتيجيات ويتفق كل منها مع أهمية الهدف الذي توضع من أجلة ومدى توافر الإمكانات التى يمكن استخدامها من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي ويمكن تحديد أنواع الاستراتيجيات فيما يلي:

1- الإستراتيجية العقلانية:

تستند هذه الإستراتيجية إلى الدراسة العلمية كما تفترض استعداد الناس المقصودين بها للاقتناع بمتطلباتها نظرا لموضوعيتها واستنادها إلى أصول التفكير العلمي المنطقي السليم. وهذه الإستراتيجية تعتمد على البحث العلمي وعلى تولى الكفاءات العلمية لوضعها، وللنهوض بمتطلباتها وقيادة حركة التغيير المنشوده منها، كما تعتمد على الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم.

2- الإستراتيجية التوجيهية:

يعتمد هذا النوع من الإستراتيجية على جذب اهتمام الناس المعنيين بها، واستثارة بواعثهم وكسب ثقتهم وشحذ إرادتهم وتعديل مواقفهم واتجاهاتهم وعواطفهم تعديلا يدفعهم إلى القيام بالأعمال المطلوبة منهم طواعية واختياراً بينما لا تنكر ما لدى الإنسان من ذكاء وعقلانية. وهى تعنى بالدعوة والإقناع وكسب الثقة وتنمية الروح المعنوية ويترتب على ذلك تمكينهم من المشاركة في اتخاذ قرارات بشأنها وإشراكهم في عملية وضع هذه القرارات والاعتماد على تعاونهم في تطويرها كما تراعى هذه الإستراتيجية خصائص الثقافات والقيم الاجتماعية السائدة بين الناس في مجالاتها.

[8] - Gray Colin BID.PP 52-54.

3-الإستراتيجية السياسية الإدارية:

تعتمد على القوة النابعة من السلطة السياسية أو الإدارية وتفترض في الناس المعنيين بها المطاوعة لمطالب السلطة واتجاهاتها ومتابعتهم للخطط والتوجيهات الصادرة عنها كما تعتمد أيضاً على التشريعات الحكومية وما يترتب عليها من توجيهات وتعليمات.

ويرى الكاتب أنه قد يكون لكل نوع من الاستراتيجيات مواضع ملائمة لكل تطبيق دون غيره ومن الأفضل أن تكون الإستراتيجية المعتمدة للتنفيذ يتكامل فيها الأنواع الثلاث من الاستراتيجيات والاستفادة من مزاياها وتجميعها في الإستراتيجية المتبعة في الهدف المراد تحقيقه وذلك على أساس علمي يمكن الرجوع إليه عند تنفيذ الإستراتيجية. حسب الغرض الموضوعة من أجله الإستراتيجية وبما يخدم تحقيق الهدف المنشود[9].

5-أسس بناء الإستراتيجية:

على الرغم من التأكيد على أن وضع أسس ثابتة للإستراتيجية يتناقض مع التغيرات الدائمة للطرق التكتيكية التي تتسم بسرعة التغير لمسايرة التطورات الحادثة سواء الداخلية منها أو الخارجية لكن يمكن القول أن القواعد والأسس تمثل الخطوط الأساسية التي يمكن إنتاجها في بناء الإستراتيجية التربوية ومن بين هذه القواعد والأسس ما يلي:

1- إن نقطة البدء في بناء الإستراتيجية هي تحديد الأهداف بطريقة واضحة ومقارنتها بالوسائل والإمكانات مع ملاحظة ضرورة الملائمة بين الأهداف وطرق تحقيقها.

2- مراعاة أن تتسم الإستراتيجية بالمرونة مع القدرة على مواجهة ما ينشأ من تغيرات بعضها محتمل والبعض الأخر يرتبط بعامل التغير مع ملاحظة أن هناك عوامل طارئة يمكن أن تحدث لذا يراعى أن تكون الإستراتيجية ديناميكية ومرنة.

[9] - عبد القادر محمد فهمي،مرجع سابق ،ص 51.

3- إن الإستراتيجية بناء عقلي تنظيمي يعمل على تحقيق الأهداف التي تضعها السياسة كما أنها تالية لها في التنظيم لكنها ليست منفصلة عنها.

4- إن الإستراتيجية بجميع مستوياتها تسبق التخطيط ومن ثم فإنها لا تهتم بالتفصيلات الواجبة في مجال التخطيط.

5- مراعاة أن تتسم الإستراتيجية بالشمول والتكامل في علاقاتها بواقع إعداد المعلم بكليات التربية وغيرها من الاستراتيجيات التربوية[10].

وينبغي أن يُراعى الاستمرارية الإستراتيجية مع اعتماد كل مرحلة على المرحلة التي تسبقها وعلى أن يكون المدى الزمني مناسبا حتى يمكن التنبؤ بالتغيرات المتوقعة الحدوث.

وتأتي تعقيدات القرار الاستراتيجي من المفاضلة بين العناصر والأهداف في إطار البدائل المتاحة ، كما يراعى تنظيم المنظومة الإستراتيجية في إطار نسق واحد وتحريكه بما يحقق هذه الأهداف بحيث يتم ذلك في أقل وقت ممكن وبأعلى كفاءة ممكنة دون أن يخل ذلك بالميزانية والتمويل المحدد لذلك .

كما أن الاعتماد على الأسس والقواعد الملائمة لبناء الإستراتيجية عند المفاضلة والاختيار بين البدائل المختلفة يزيد من فاعلية وكفاءة وضع الإستراتيجية المناسبة لتحقيق الهدف منها وتحقيق أعلى جودة ممكنة بما يتماشى مع معايير الجودة العالمية لتقويم المخرجات وتحسين الأداء ومن ثم فإن هناك ضرورة ملحة للارتقاء وبصورة مستمرة ووفق إستراتيجية محددة وذلك من خلال تكتيكات متلائمة مع نموذج الإستراتيجية المقترح للوصول إلى الهدف المنشود.

[10] Gray Colin,Opcit ,pp 68-70.

7-تطور الفكر الاستراتيجي في العلاقات الدولية:

ماهية الفكر الاستراتيجي:

يربط حميد فارس بين دراسة النظريات الإستراتيجية ومناهج التفكير الاستراتيجي وبين التراكم المعرفي الذي ساعد صانعي القرار على فهم المصالح الحيوية التي يندفعون باتجاه تحقيقها ومن خلال مدهم بالخيارات التي يمكن اعتمادها لتجاوز التحديات والتهديدات.

ويرى حميد أن مضمون التطور الفلسفي لمفهوم الإستراتيجية يعود إلى المراحل البعيدة من التاريخ، التي انطوت على تفكير الفلاسفة والمفكرين بكيفية تحقيق الانتصارات في المعارك التي يقودها ملوكهم، وهي تعود إلى الفكر الإغريقي والذي عرف الإستراتيجية بأنها خطة القائد. إذ ساد مفهوم الإستراتيجية السمة العسكرية في تحديد المفهوم والأبعاد، ومن أبرز ما يعبّر عن ذلك التعريف الذي أورده كلاوز فيتز والذي عرّفها بأنها استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب.

ويشير الباحث إلى أن مراجعة أدبيات الفكر الاستراتيجي العالمي تجلعنا نعتبره محوراً لهذه الحقبة يعبّر عن طبيعة الأسس والمبادئ العسكرية التي اتخذها القادة كوسيلة لتحقيق الأهداف العليا.

وينبّه الكاتب بوضوح إلى أن معظم الكتابات التي تناولت مفهوم الإستراتيجية لا تميّز بين إستراتيجية الأمن القومي والإستراتيجية الكبرى كما يصفها البعض في الأدبيات الإستراتيجية، حيث تقترب دلالة كلا المفهومين من بعضهما ولاسيّما من حيث النظر إلى الغايات التي ترتبط بكليهما خصوصاً فيما يتعلق بضمان الأهداف، إذ يرى "كريستوفر لاين" أن الإستراتيجية الكبرى هي العملية التي تقوم بها الدولة من أجل المطابقة بين الغايات والوسائل سعياً إلى تحقيق الأمن، فهي تسعى إلى تحقيق المصالح الأمنية وتحديد التهديدات التي تتعرض لتلك المصالح وتخصيص الموارد الأساسية لتحقيقها.[11]

---

[11]- علي فارس حميد، **صانعوا الاستراتيجيات ،مدخل لدراسة الفكر الاستراتيجي العالمي** ،بيروت :دار الرافدين ،2018

إن الإستراتيجية تجمع ما بين العلم والفن فهو فن وفقاً لاعتبارات تتعلق بنمطية التفكير من خلال اعتبارها ساحة للعبقريات النادرة والتي من خلالها يتوصل القادة بفعل جملة من الوسائل، من بينها التنبؤ والاستشراف، إلى حلول عظيمة لقضايا معقدة في السياسة الخارجية والحرب.

وإن استطرد الباحث في البحث النظري لماهية الفكر الاستراتيجي، إلا أنه أوضح أن المنهجية التي يتعامل معها المختصون في دراسة الفكر الاستراتيجي ترتبط بالأهداف الكبيرة، فهي تمثّل الأصل في التعامل. أما الأهداف الأخرى فهي لا تعد كذلك وإن كانت تعني بالنسبة للدولة ذاتها.

أ- الفكر الاستراتيجي عند ميكافيلي:

يعتبر البعض أن ميكافيلي هو نقطة البداية للفكر الاستراتيجي الحديث، نتيجة لإسهاماته الفكرية في إيجاد تحولات جذرية مهمة في جوانب متعددة. فلا بد من أن يقوم من يقبض على السلطة باستخدام جميع الوسائل من أجل تحقيق أهداف الدولة والارتقاء بها. ولذلك فإن ميكافيلي برّر الوسيلة لتحقيق الغاية التي تمثل هدفاً استراتيجياً وطلباً ضرورياً لبناء الدولة.

لقد حدد ميكافيلي ضعف الدولة من جميع الجوانب، فقد تعامل وفق مبدأ تشخيص نقاط الضعف ومحاولة تجاوزها من قبل الحاكم، إذ كانت الدولة الإيطالية ضعيفة جداً وهذا ما استدعى من ميكافيلي البحث عن إصلاحات ضرورية من أجل أن تستعيد إيطاليا قوتها ونفوذها الاستراتيجي، كما أكد ميكافيلي على ما يسمّى في الفكر الاستراتيجي بحرب الأمة مشدداً من خلالها على مستوى الترابط بين الأمة والحرب.[12]

ويقول مسكايا في "كتاب الإستراتيجية الإقليمية والدولية" أن ميكافيلي هو أول من عكس التقدم الذي حدث في المجتمع الإقطاعي في العصور الوسطى، إذ جاءت أفكاره حول

[12] - Nicolas Machiavel,le Price , paris : éditions conversion informatiques et publication par le groupe :Ebooks libres et gratuits ; http://www.ebookksgratuits.com

الحرب تعبيراً عن التطور البورجوازي الذي ساد أوروبا، فكانت بداية التفكير الاستراتيجي المعاصر فيما يتعلق بمسائل الحروب الحديثة.

وقد ركز ميكافيلي في مجال تمكين الدولة وتعزيز قدرتها على المواجهة على جملة من المعطيات في مقدمتها:

- الأخلاق لا تمثّل شيئاً بالنسبة لمصالح الدولة، فالدين والأخلاق هما وسيلة لكسب الشعب فقط.
- على القائد أو صانع القرار عدم التردد في استخدام القوة عندما تقتضي الضرورة استخدامها.
- على الدولة أن لا تعتمد على المرتزقة في دخول الحرب، إنما يجب أن يكون لها جيش وطني قادر على الدفاع عنها.
- على الحاكم أن يسعى إلى تحقيق العدالة الاقتصادية وتوزيع الدخل بشكل عادل.

ب- الفكر الاستراتيجي عند نابليون بونابرت:

يتطرق الكاتب حميد فارس إلى الفكر الاستراتيجي عند نابليون بونابرت، فيشير إلى أن حروب نابليون تشكل أحد المرتكزات المهمة في الفكر الاستراتيجي الحديث، خصوصاً في إطار الأهداف الكبيرة التي كان يحملها بونابرت، والتي كان يسعى إلى توسيعها من خلال اللجوء إلى الحرب كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف وبناء الإمبراطورية الفرنسية. وقد اعتمد على عاملين رئيسين هما:

-استغلال المشاعر الأوروبية من خلال الترويج لمبادئ المساواة والحرية وتوظيفها في خدمة أهدافه الإستراتيجية، إذ ساعدت الأفكار التي تبناها بونابرت في توفير قواعد شعبية له في معظم دول أوروبا، الأمر الذي ساعده في تحقيق أهدافه العليا.

- تفتيت الأحلاف التي تهدد الإمبراطورية الفرنسية بالشكل الذي يجعلها قادرة على مواجهة كل دولة على حدة. إذ كان لطبيعة التعامل مع توازنات القوى القائمة في أوروبا دور مهم في قوة نفوذ فرنسا الاستراتيجي إقليميا وعالمياً.

إلى جانب ذلك اعتمد بونابرت على إستراتيجية التجنيد العامة وتعبئة كل الأمة للحرب، وتوظيف هذه المعطيات في مجال المناورة. وهنا بدأت الإستراتيجية تؤدي دوراً حاسماً قبل الدخول في الحرب. ومن أبرز ما قام به تحديد الأهداف الوطنية، وإعداد الدولة للحرب، ووضع نظام للتجنيد، ونظام الفرق وتطبيق المناورات العملياتية لتحقيق أهداف إستراتيجية.

ج- الفكر الاستراتيجي عند هتلر:

يتحدث الكاتب عن الفكر الاستراتيجي عند الزعيم النازي الألماني أدولف هتلر، فيعتبر أنه لا يمكن لأي شخص أن يمر عند هتلر من دون أن يصفه بالعقلية الجبارة التي استطاعت بناء نمط جديد للإستراتيجية العالمية وتمكن من تحقيق أهداف واسعة وكبيرة لا يمكن أن تتجاهلها أي دراسة تحاول أن تبني من الفكر الاستراتيجي موضوعاً لها، كما أن هتلر كان يؤمن كما هو الحال بالنسبة إلى القائد الألماني شيلفن بأن إستراتيجية الملامسة هي الوحيدة القادرة على تحطيم الخصم.

وتقوم هذه الإستراتيجية على إجهاد العدو بالضربات المستمرة من دون القيام بهجوم كبير والاشتباك معه اشتباكاً عنيفاً، وتعتبر عمليات الحصار من أدوات إستراتيجية الملامسة حيث تقوم على عامل الوقت لإجهاد العدو من خلال حرمانه من الموارد التموينية اللازمة لاستمراره.

ويبيّن الكاتب أن هتلر بعد أن وصل إلى السلطة عام 1933 وجد أنه بحاجة إلى سياسة تقوم على عقيدة إستراتيجية تؤمن له توحيد ألمانيا وقيادة العالم. وقد قام بإعادة تسليح الجيش

الألماني وضم الأقليات الألمانية إلى الرايخ الثالث، فضلاً عن جعل أوروبا الشرقية مجالاً حيوياً لألماني[13].

كما يشكل الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في الدراسات الإستراتيجية، ويشير إلى أن فريدريك راتزل أول من درس وعالج أهمية الموقع في التفكير الاستراتيجي، إذ أكد على وجود قوانين للتوسع الإقليمي، وأن لطبيعة المساحة أثراً مهماً في نشوء الدول الكبيرة، وهذا ما جعله يرى بأن تاريخ العالم ستتحكم فيه الدول الكبيرة المساحة كروسيا في أوراسيا والولايات المتحدة في أميركا الشمالية. ويرى راتزل أن الحدود والتخوم السياسية هي مرآة قوة الدولة أو ضعفها وتختلف الحدود عن التخوم.[14]

كما أن ماكيندر أكد فيما بعد على أهمية ما أسماه قلب الأرض في السيطرة على العالم من خلال معادلته المشهورة التي تضمنت من يحكم شرق أوروبا يسيطر على القلب الأرضي ومن يسيطر على القلب الأرضي يسيطر على جزيرة العالم، بفعل حركة انتقال القوة بين الدول المعاصرة.

كذلك درس سبيكمان باهتمام المداخل النظرية التي قدمها ماكيندر وعلى أثرها تقدم بصياغته لمخطط جيوبوليتيكي أساسي يختلف عن أنموذج ماكيندر، حيث كانت فكرة سبيكمان الأساسية تقوم على أساس أن ماكيندر قد بالغ في تقييم الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة قلب الأرض، وهذه المبالغة لم تتناول فقط التموضع الحيوي للقوى على خارطة العالم[15].

كما أن التوسع والمدى الحيوي حسب كارل هاوسهوفر له أهميته إذ أن الدولة يجب أن تتوسع وإلا ستموت وبهذا المعنى يعطي هاوسهوفر معياراً مهماً في ضرورة التوسع والتي

---

[13]- **المرجع نفسه** ،ص 45.

[14]– محمد رياض، الاصول العامة للجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2012،ص 45.

[15]– المرجع نفسه، ص 48.

ترتبط بفكرة المجال الحيوي من حيث المجال التطبيقي،أن نهاية الحرب العالمية الثانية أدت على أثر هزيمة دول المحور إلى بروز حالة جديدة في التفاعلات الدولية لم تشهدها العلاقات الدولية في المراحل السابقة، وكان في مقدمة ذلك تحول فاعلية التوازن الدولي من الدول الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على التفاعلات الدولية إلى نظام القطبية الثنائية، حيث انقسمت القوة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي وتبلورت مرحلة جديدة في العلاقات الدولية. ثم أدى تفكك الاتحاد السوفياتي لاحقاً إلى تبدل جديد في التفاعلات الدولية.

تعتبر أن ظاهرة الردع من أهم مظاهر الاستراتيجيات الدولية في مرحلة الحرب الباردة والتي يمكن أن تعرف على أنها التهديد باستخدام القوة من دون المباشرة باستخدامها من أجل منع الطرف المقابل من تهديد مصالح الدولة أو تغيير سلوكها الاستراتيجي بالاتجاه الذي يحقق مصالح حيوية للدولة. وقد أدى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى تبدل واضح في مجال العلاقات الدولية، وكان هذا التبدل انطلاقاً من التغيير الاستراتيجي الذي طرأ على البيئة العالمية.

كما أن مرحلة التفكير الاستراتيجي بعد سقوط جدار برلين، وسقوط الاتحاد السوفياتي شهدت مناقشات ومناظرات جادة وواسعة ومضطربة حول المصالح القومية الأميركية. ويعود ذلك إلى اضطراب الأوضاع العالمية أنذاك، حيث وُصف الوضع بنهاية التاريخ. وقد أدرك صناع القرار أن طبيعة النظام الدولي الجديد الذي أعلنه الرئيس الأميركي جورج بوش الأب يختلف عن طبيعة النظام الثنائي القطبي الذي كان قائماً في مرحلة الحرب الباردة.

د- تطور الفكر الاستراتيجي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

تطور الفكر الاستراتيجي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول – سبتمبر 2001، حيث أثارت تلك الأحداث جملة من التحولات الواسعة التي لم تقتصر على الجانب المتعلق بنمطية الأداء الاستراتيجي الأميركي فقط، بل شمل ذلك منظومة التفكير الاستراتيجي الأميركي

برّمتها، خصوصاً أن مدخلات الصياغة الإستراتيجية لصانع القرار الأميركي بدأت تقترب من رؤيتها في جهة تحديد العدو بصورة عشوائية[16].

وبعد عرض النظريات الأميركية للحديث عن الافتراضات الإستراتيجية المعاصرة، حيث يشير الباحث إلى الهيمنة التي تعد من المداخل النظرية التي أخذت حيزاً كبيراً في أدبيات الدراسات الدولية والإستراتيجية كونها تشكّل مرحلة تفاعل ذات أبعاد معقدة في نمطية العلاقة التي تحكم أدوار القوى الإقليمية والكبرى التي تسعى فيها إلى ممارسة دور يتناسب مع طموحاتها. وتشير الهيمنة إلى الدولة القائدة لمجموعة من الدول، ومن ثم فإنها تفترض العلاقات بين الدول عنصر القيادة ووجود السلطة البنيوية التي تمكّن الدولة المهيمنة من احتلال موقع مركزي داخل نظامها الخاص.

وقد تزايد اهتمام الباحثين ومخططي الاستراتيجيات الأمنية العالمية، ومنهم جون ميرشامير، الذي يرى أن سعي الدولة في ظل النظام الفوضوي نحو زيادة حصتها من القوى العالمية إلى أقصى حد لتشمل السعي إلى تحقيق الهيمنة الذي يؤدي إلى زيادة المنافسة الأمنية.

ويرى جوزيف ناي أن الهيمنة تشير إلى وجود قوة دولية مسيطرة تكون هي المتفوقة في المصادر المادية وتتوافر لديها القدرة والإدارة اللازمتان في صياغة قواعد التفاعل في النظام الدولي. أما كريسيتوفر لين، فإن الهيمنة عنده تتخذ أشكالاً مختلفة تبدأ بإزالة الخصوم (مثل الإمبراطورية الرومانية) ولا تنتهي بإخضاع الخصوم وهو ما يناقض مفهوم الإقناع الذي يعتبر عنصراً أساسياً لمفهوم الهيمنة[17].

بالإضافة إلى كل تلك التعريفات والأطر النظرية، فإن الهيمنة، وفقاً لإطارها العام، تقوم على مبدأ السيطرة الجيوسياسية والذي يعد المدخل الأكثر تناسباً مع منطق الهيمنة عبر تحقيق التفوق. فالقوة الجيوسياسية هي التي يمكن من خلالها تحقيق الهيمنة.

---

[16] - اسماعيل الشطي ،"تحديات إستراتيجية بعد إحداث 11 سبتمبر" ،**مجلة المستقبل العربي** ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، سبتمبر 2003،ص 34.

[17]- **المرجع نفسه**،ص 52.

فالهيمنة إستراتيجية واقعية تسعى إلى إدامة السيطرة الجيوسياسية، ويعني بالتمكين الجيوسياسي المقدرة على ضبط التفاعلات الدولية بحيث تكون الدولة العظمى قادرة على التأثير بتوجيه مصالحها ضمن نطاق التفاعلات المقصودة.

وإلى جانب التمكين الجيوسياسي يمكن فهم الهيمنة أيضاً بالموازن أو الدولة الحاملة الميزان. فيعتبر جون مير شايمر أن القوة المهيمنة يجب أن تكون قادرة على ضبط أدوار القوى الإقليمية والدولية بحيث يمكن من ترجيح كفة أحد الأدوار على الأخرى.

8- علاقة التفكير الاستراتيجي بالتخطيط الاستراتيجي:

يمكن تحديد علاقة التفكير الاستراتيجي بالتخطيط الاستراتيجي عن خلال الجدول الأتي[18]:

	التفكير الاستراتيجي	التخطيط الاستراتيجي
الرؤية المستقبلية	يمكن التنبؤ بشكل المستقبل فقط	يحدد المستقبل المتوقع بالتفصيل
صياغة وتنفيذ الإستراتيجية	تكون عملية تفاعلية وليست عملية متسلسلة ومنفصلة	ادوار الصياغة والتنفيذ يمكن أن تنقسم إلى مراحل متسلسلة
الدور الإداري لصنع الإستراتيجية	يشارك في صنع الإستراتيجية أدنى مستوى إداري ،ويتمتع بحرية اكبر على انتهاز الفرص والظروف	يشارك في صنع الإستراتيجية كبار القادة والسياسيين الذين يعتمدون على المعلومات المقدمة من قبل المستوى الإداري الذي يليهم.
السيطرة	الشعور الوطني والقومي الذاتي للمفكر هو المسيطر على عملية التفكير .	القيادة العليا هي من تسيطر على عملية التخطيط الاستراتيجي الوطني
الدور الإداري في تنفيذ الإستراتيجية	يفهم المفكرين النظام العام للدولة ووظائفها والأدوار الرسمية التي تعمل ضمن نظام الدولة .	طبقة القيادات الدنيا قد تحتاج لمعرفة دورها في تصنيف الإستراتيجية.
صنع الإستراتيجية	يرى المفكر أن إستراتيجية التغيير لا مفر منها،ويفترض أن	يرى المخطط تحديد الاتجاه الاستراتيجي من اعم أولوياته

[18] -LiedtkaJ.M, Linksng strategic thinking with planning and leadership .London :OUP ,1998,p p 30-35.

	يكتشف الخيارات الإستراتيجية وينفذها بنجاح وذلك اكبر أهمية من تقييم الإستراتيجية.	التحليلية
العملية والنتائج	في عملية التفكير يعتقد أنها أضافت قيمة جديدة للفكر الاستراتيجي للدولة	في عملية التخطيط يعتقد بأنها حاسمة ،وأنها هدف نهائي.

9-الإستراتيجية الأمنية :

1- تعريفها: تشكل الإستراتيجية الأمنية حجر زاوية في صياغة حاضر ومستقبل الدولة ،فهي تشكل وصفة علاجية لكل المشاكل والقضايا العالقة المتعلقة بالسياسة العليا والسفلى للدولة الحديثة ،إذ تعرف على أنها :"**الطريقة التي تهدف إلى تسخير كافة الإمكانيات والقدرات المتاحة لمواجهة وضع أو موقف أو مشكلة أو حالة حفاظا على حالة الأمن ،وتطويع تلك القدرات لتلاءم ظروف الواقع وتحقق الأهداف وفق للمبادئ والأسس الواردة في الخطط السياسية ،بشكل يحول دون وقوع أي خلل امني أو يعيق احتواءه في سبيل توفير الاستقرار الأمني**"[19].

2- مقومات الإستراتيجية الأمنية :إن أساس الاستراتيجية الأمنية هو تحديد الدولة لكل التهديدات سواء الآنية منها أو المحتملة الوقوع ودرجة أهميتها ،من تحديد قدرات مواجهة هذه التهديدات سواء القدرات البشرية أو المادية ،وعلية تقوم استراتيجيات الأمن الوطني على مجموعة من المقومات وهي كالأتي:

[19]- ضياء الدين خليل، **أسس الإستراتيجية الجنائية و تطبيقاتها الأمنية**، الرياض: دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب1992،ص ص 21-22.

أ-**المقوم العقائدي** :ويقصد به العقيدة ،ومنظومة القيم السائدة ففي المجتمع بالمقابل درجة قبولها من مختلف فئات الأخير ،ودرجة تمثيلها في بقية المقومات الأخرى ،،وفي هذا السياق إشارة للعقيدة الأمنية والتي تعني:" **مجموع الآراء ،الاعتقادات والمبادئ التي في مجملها تشكل نظاما فكريا لمسالة الأمن في الدولة ،تتبناها الأخيرة عندما يتعلق الأمر في مواجهة مجموعة من التحديات والقضايا التي تشكل خطرا على أمنها ،هذه العقيدة من شانها إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني ،عبارة عن أداة تقوم الدولة من خلالها بتعريف التهديدات والتحديات والمخاطر التي تواجهها حيث تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة التهديدات الأمنية**"[20].

العقيدة الأمنية دو صلة بإستراتيجية الأمن الوطني ،من حيث توجه الغرض الأعلى للدفاع والسياسات الأمنية تحدد المبادئ العامة والمهام الأساسية للقوات المسلحة ،المجامعات الاستخبارتية والدبلوماسية ،بالتالي تسعى لتحقيق الأهداف الوطنية [21].

ب-**المقوم السياسي** :ونعني به شكل الحكم ومؤسساتة ،مدى قدرته على تجديد الأهداف والمصالح الوطنية بدقة ومن ثم وضع سياسات واستراتجيات بتحديد الخيارات المتاحة لتحقيق تلك المصالح وحمايتها .وتهتم الركيزة السياسية للإستراتيجية الأمنية على السلوك الخارجي للدولة ،وعلى نطاق واسع من خلال تحليل السياسة الخارجية لها في إطار تعاملها مع محيطها الخارجي لحماية مصالحها.

ج-**المقوم الاقتصادي**: المقصود به قاعدة الدولة الاقتصادية والموارد الطبيعية التي تمتلكها ،إضافة لدرجة التقدم وأسس النظام الاقتصادي التي تقوم عليه ،وتحاول الدولة في هذا

[20]- صالح زياني ،" تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة "،مجلة المفكر ،العدد 5 ،بسكرة :جامعة محمد خيضر ،2012،ص 290.

[21] Joshy, Manoj et ABHIJIT, Lyer-Mitra, National security : the need for a doctrine, Special report, February 2014, Date of consultation: 19-04-2019, Sur le site : www.orfonline.org

الإطار جاهدة لتوفير بيئة مناسبة لهذا المقوم سواء بجلب الاستثمارات الأجنبية أو إيجاد قاعدة اقتصادية قوية[22].

د-المقوم الجيوبوليتيكي: المقصود منه عامل الجغرافي للدولة من موقع ،مساحة ،توزيع السمان ،وأقاليم إضافة لوضع الدولة بين دول الجوار .

هـ-مقومات القوة: تأتي في المقام الأول القوة العسكرية بالإضافة إلى المقومات السابقة سياسية ،اجتماعية واقتصادية..الخ.

يمكن القول أن مجموع هذه المقومات متداخلة فيما بينها يؤثر بعضها على الآخر بالتالي تشكل كلا لا يتجزأ و إذا اختل واحد فإن ذلك سيشكل ثغرة من شأنها أن تهدد الأمن الوطني للدولة هذا من جهة، و في نفس الوقت مجموع هذه المقومات يحدد لنا سياسات و إستراتيجيات الأمن الوطني.

فالإستراتجية الأمنية الفعالة هي التي تسعى في النهاية إلى المحافظة عمى البلاد انطلاقا من تحديد مصالحه وقضاياه وحماية الدولة من التهديدات الداخلية و الخارجية و التماشي مع متغيرات البيئة الأمنية.

يستلزم صياغة الإستراتيجية الأمنية بالضرورة مراعاة قضايا الأمن الوطني، فلكل دولة وضعها السياسي،الاقتصادي، الاجتماعي و الجيوبوليتيكي الخاص بها، تبعا لذلك لكل بلد مسائله الأمنية يواجه أخطار وتهديدات لا يواجهها بلد آخر وذلك راجع لاختلاف الأوضاع و الظروف[23].

3-سيمات الإستراتيجية الأمنية:

*طريقة علمية تعتمد بالدرجة الأولى على التخطيط الأمني، لماذا؟، لدراسة حجم الظاهرة أو الموقف أو المشكلة إضافة إلى التعرف على حجم و أبعاد كافة إمكانيات و قدرات الدولة

[22]بن معيض ال سمير فيصل، إستراتيجيات الإصلاح و التطوير الإداري و دورها في تعزيز الأمن الوطني، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2007، ص ص 165-167.

[23]-**المرجع نفسه**،ص ص 167-170.

المتاحة.

* تتسم الإستراتيجية الأمنية بالواقعية من حيث تعاملها مع الموقف الأمني من حيث تجنيد الوسائل القادرة على المواجهة و تحقيق الأهداف.

*تستهدف من حيث طبيعتها إلى احتواء الموقف أو المشكلة و محاولة القضاء عليها دون احتمالية الوقوع فيها.

*–تتسم الإستراتيجية الأمنية بالحركية الناتجة عن محاولة التصدي و مواجهة موقف أو مشكلة واقعية.

* درجة نجاح الإستراتيجية الأمنية من خلال تحقيق عنصر المبادرة في سبيل احتواء مصدر الخلل الأمني خصوصا من قبل أولئك الذين يريدون زعزعة الاستقرار،كما تتسم الإستراتيجية الأمنية بمدى سريتها بشكل يضمن نجاحها.

4–خصائص الإستراتيجية الأمنية :

هناك مجموعة من الخصائص الناتجة عن اتصال الإستراتيجية الأمنية بظروف البيئة الأمنية ويمكن إجمالها كالآتي:

*تتميز الإستراتيجية الأمنية برجوعها الدائم و المستمر لدروس الماضي سعيا منيا للاستفادة مما سبق ومواجهة أي خلل أو موقف أمني حاليا و تحقيق أهداف مستقبلية.

* تتصف بالمرونة لضرورة التكيف مع الواقع الذي يتميز بشدة التغير، بالتالي على الإستراتيجية الأمنية تبني حلولا وبدائل تحسبا لظروف الواقع الأمني.

* قابلية الإستراتيجية الأمنية بالتأثير و التأثر بكافة ظروف و واقع البيئة الأمنية، أي قدرتها على التأثير والتأثر عمى حد سواء.

*ضرورة اعتمادها على كافة قطاعات الدولة سواء الأمنية منها و غير الأمنية، سياسية، اقتصادية،اجتماعية، عسكرية، دبلوماسية، إعلامية...إلخ، هذا لنجاحها و فعاليتها لتحقيق الأهداف المرجوة..

* قدرة الإستراتيجية الأمنية على احتواء المشكلة الأمنية، بشكل حتى و إن لم يتم فيه القضاء عليها تماما، فإنها يمكن على الأقل منع تفاقمها و إحداث آثار سلبية على أمن الدولة.[24]

4-أنواع الإستراتيجيات الأمنية :

مما لاشك فيه أن الأمن القومي بذاته و المحافظة عليه يعتبر من بين الأهداف الأساسية والمركزية التي تسعى الدولة تحقيقها باستخدام كافة إمكانياتها بجوانبها المختلفة، لتصبح مسألة الأمن الحجر الأساس لتقدم و استقرار أية دولة لذا تزداد أهميته يوما بعد يوم، في ضوء ذلك تسعى الدولة جاهدة بالرجوع إلى مواردها وقيمها الأساسية لمواجهة كل من التهديدات الداخلية و الخارجية القائمة أو المحتملة الوقوع، عن طريق بناء و رسم سياساتها و استراتيجياتها الأمنية الخاصة بها، هذه الأخيرة التي تتغير من دولة لأخرى لكن الأمر لا ينفي تشاركها في نفس الأهداف و الغايات الأمنية، ما يستلزم ضرورة التعاون والتنسيق في بعض الأحيان ومنه الأمر راجع بالأساس إلى المصالح التي تسعى الدول تحقيقها وتأمينها.

مما تقدم، يمكن الإدلاء بان موضوع الأمن الوطني الذي يعني في مضمونه مواجهة التحديات الداخلية والخارجية في نفس الوقت بجانب صانع القرار الذي يشكل و يرسم أهم القرارات فيما يتعلق بذلك، لتصبح المعادلة أن كلاهما أداة الربط بين السياسة الداخلية و الخارجية، فالعلاقة وثيقة بين الأخيرة ومسألة الأمن، وانطلاقا من العلاقة بين سياسة الدولة وضمان أمنها على الصعيدين الداخلي والخارجي إضافة إلى ضمان تحقيق الأمن باعتباره هدفا أساسيا لصانع القرار، نستنتج أن سياسة صانع القرار يتفرع نوعين، إستراتيجية داخلية وإستراتيجية خارجية، وهما نوعا الإستراتيجية الأمنية:

أ-إستراتيجية الأمن الداخلي: بداية، الحديث عن موضوع الأمن الداخلي من بين المسائل الحيوية و الهامة بالنسبة لجميع الدول ، ففي العديد من الحالات ما أثرت قوة الأمن الداخلي في مواقف وانتصارات و هزائم بعض الدول عند دخولها صراعات و نزاعات، فالكثير منها

[24]- ضياء الدين خليل،**مرجع سابق** ،ص ص 24-28.

دخلت صراعات خارج حدودها بمعادلة خاسرة حيث سقطت من الداخل قبل سقوطها خارجيا، كما في العديد من الحالات دخلت معارك و خسرت خارجها لكنها لم تسقط من الداخل، لهذا السبب ترى حكومات الدول أن أبرز اهتماماتها هو تحقيق الأمن الداخلي في بيئتيها الوطنية[25].

المقصود من الأمن الداخلي احتواء و سيطرة الدولة لكل العناصر المسببة لغياب الأمن من مكافحة حركات التمرد ومحاولات الانفصال، العصيان و محاولات هدم النسيج أو البناء الداخلي للمجتمع، أعمال التخريب...إلخ، و دور الدولة هنا يكون في مدى سيطرتها على التهديدات الداخلية التي تواجهها من سياسية،اقتصادية، اجتماعية...إلخ التي تؤدي بطبيعة الأمر إلى زعزعة الاستقرار السياسي و البناء الاجتماعي والتنمية الاقتصادية للدولة، الأمر الذي يستدعي من صناع القرار إلى " الوعي الدقيق لحقيقة الموقف إضافة إلى التنبؤ في وقت مبكر النزوع لمعالجة المشكلة في إطار رسم سياسة أمنية تتفرع منها إستراتيجيات الأمن الداخلي والتي نهدف إلى:

– استقرار و استمرارية النظام السياسي، من خلال احتواء التهديدات سواء العسكرية أو غيرها على المجتمع، الاقتصاد الوطني و عملية التنمية.

– تحقق الأمن الداخلي المستقر و متانة الوضع الداخلي للبلاد بمدى فعالية إستراتيجية الأمن الداخلي، الأمر الذي يتيح لصناع القرار القدرة على التحرك داخليا، إقليميا و دوليا و منه نستنتج أن الأمن الداخلي والخارجي يتفاعلان بصفة مستمرة.

ب–إستراتيجية الأمن الخارجي:من السمات التي جرى تداولها عند دراسة و بحث قضية الأمن القومي هو اعتبار أمن الدولة كلا يجمع بين الأمن الداخلي و الأمن الخارجي، الأخير يعني تحقيق السياسة الخارجية و قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الخارجية باحتوائها كمحاولات العدوان الخارجي بكافة أشكاله، لذلك، يعتبر الأمن الخارجي بمثابة مرآة أو

[25] -تامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات**، ط 1،دار النشر: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع،2005 ،327–329.

واجهة الأمن الوطني ويمثل **" ذراع الدولة الممتد إقليميا و دوليا، يكون الهدف منه حماية الأهداف والمصالح الوطنية المتمثلة أساسا في حماية حدود الدولة، أراضيها، شعوبها و ثرواتها ضد أي عدوان سواء مباشر أو غير مباشر** ". فالأمن الإقليمي يعد جزءا من إستراتيجية الأمن الخارجي يعكس ظاهرة أن غالبية الدول ترتبط بمنطقة أو مناطق أمن فما المقصود بمناطق الأمن لدولة ما؟

" **هي تلك المناطق أو الرقعة الجغرافية التي لها تأثير مباشر عمى سلامة أراضيها و استقرارها، من حيث ارتباطها الوثيق بمصالحها و سياساتها الإستراتيجية** "، حيث تتحدد منطقة الأمن في ثلاث معايير:الموقع الجغرافي للدولة/ المعيار السياسي أو الإيديولوجي للدولة/ معيار قوة الدولة بمختلف أشكالها.

من أهم النتائج المتعارف عليها، أن استقرار مناطق الأمن لدولة ما يعد بمثابة ضمان أمنيا الإقليمي ما ينعكس على أمنها الخارجي و الداخلي بالتالي أمنيا الوطني. فتحقيق الدولة المستمر لمصالحها و حمايتها يجعلها دوما في حالة مستمرة نحو إنتاج بيئة خارجية ملائمة ومناسبة تأخذ في الاعتبار الوسائل و الإمكانيات المتاحة، فالملاحظ أن بعض الدول تعتمد في إستراتيجية أمنيا الخارجي أسلوب الحوار و الإقناع في حين تلجأ بعضها إلى أساليب التدخل المباشر وغير المباشر.

من أهم ميزات إستراتيجية الأمن الخارجي هي شدة الديناميكية و النسبية تبعا لإجراءات الدولة الأمنية المتغيرة هي الأخرى، بسبب تغير المصالح الوطنية وفقا لسلم أولويات الدولة، كما أن هناك حقيقة لا يمكن إخفاؤها وهي مدى الترابط بين الأمن الداخلي و الأمن الخارجي، حقيقة تمثل حلقة الوصل عند صانع القرار و أهداف السياسة الخارجية[26].

ما يجب الإشارة إليه، أنه و في سياق صياغة أي دولة إستراتيجيتها على المستوى الخارجي يجب بالضرورة بناء مجموعة من "الحسابات الإستراتيجية" تتناولها قدراتها الذاتية

[26] - **المرجع نفسه**،ص ص 330-332.

وظروفها البيئة الداخلية والإقليمية و كذا قدرات الأطراف الفاعلة، كمفتاح لنجاح إستراتيجيتها الأمنية، و مواجهة التهديدات الواقعة أو المحتملة و تحقيق مصلحة الأمن.[27]

10- القوى الإقليمية:

1-توزيع القوى الإقليمية في العالم:

في العلاقات الدولية منذ أواخر القرن العشرين، القوة الإقليمية هو مصطلح يستخدم لوصف دولة لديها سلطة أو قوة داخل منطقة جغرافية، تمتلك الدول التي تمارس ونفوذًا منقطع النظير داخل منطقة ما من العالم ما يعرف بـ "هيمنة إقليمية"[28].

كما أن التقسيم العالمي للقوى الإقليمية اخذ طابع السيطرة على إقليم معين من قبل دولة ما، يكون لها الدور الريادي في التمسك بزمام الأمور في الإقليم، وفيما يلي الدول التي تم وصفها بأنها قوى إقليمية من قبل أكاديميي العلاقات الدولية والعلوم السياسية أو المحللين أو خبراء آخرين، تفي هذه الدول إلى حد ما بمعايير القوى الإقليمية، يختلف الخبراء مع ذلك في وجهات النظر حول ماهية الدول التي تمثل قوى إقليمية، يتم ترتيب الدول حسب منطقتها:

- قارة إفريقيا:مصر جنوب إفريقيا ونيجيريا،
- أمريكا الشمالية: نجد الولايات المتحدة الأمريكية،
- أمريكا الجنوبية: كل من البرازيل والأرجنتين،
- قارة آسيا: منذ أواخر القرن العشرين، غيرت التحالفات الإقليمية، والتقدم الاقتصادي، والقوة العسكرية المتناقضة ميزان القوى الاستراتيجي والإقليمي في آسيا. في السنوات الأخيرة، أدت إعادة التوازن بين القوة العسكرية والاقتصادية بين دول مثل الصين

---

[27]- عبد المنعم محمد عدلي، **القرار الإستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية: دراسة في صنع القرار نموذج للتحليل**، ط 1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2015،ص ص 38-40.

[28] Martin Beck, The Concept of Regional Power: The Middle East as a Deviant Case?, German Institute of Global and Area Studies, Hamburg, 11–12 December 2006.

والهند إلى تغييرات كبيرة في الجغرافيا السياسية لآسيا، كما اكتسبت الصين واليابان تأثيراً أكبر على مناطق خارج آسيا، مع العلاقات الاقتصادية والعسكرية الوثيقة مع الولايات المتحدة، كان ينظر إلى كوريا الجنوبية واليابان كقوى إقليمية رئيسية "تحتوي" الأنظمة الشيوعية خلال الحرب الباردة.

- قارة أوروبا: نجد روسيا الفيدرالية في الشرق، ونجد كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا في غرب القارة الأوروبية.
- قارة اوقينيا: نجد استراليا كأكبر وأقوى دولة في القارة[29].

2- مصادر القوى الإقليمية:

هناك شبه إجماع بين مفكري الجغرافيا السياسية أن مصادر القوة التي تحدد قيمة الدولة من الناحية السياسية يمكن إبرازها في ثلاثة عوامل هي:

1. العوامل الطبيعية.
2. العوامل الاقتصادية.
3. العوامل البشرية[30].

ويرجع آخرون قوة الدولة إلى خمسة عوامل تشكل منهجًا يحلل هذه العوامل باعتبارها معادلة القوة الشاملة للدولة وهي:

1. العامل الجغرافي.
2. العامل الاقتصادي.
3. العامل السياسي.
4. العامل النفسي.
5. العامل العسكري.

[29] Joachim Betz, Ian Taylor, "The Rise of (New) Regional Powers in Asia, Africa, Latin America, German Overseas Institute & University of St. Andrews, May 2007,p 26.

[30] عبد اللطيف مسرف،القوة بين مفهومها وأشكالها في علم السياسة المعاصرة، متحصل عليه من الرابط:

https://www.noonpost.com/content/23101

كما يرى بعض مفكري العلاقات الدولية وعلى رأسهم هانز مورجانثو أن القوة الشاملة للدولة يعبر عنها من خلال تسعة عناصر هي:

1. العامل الجغرافي.
2. الموارد الطبيعية.
3. الطاقة الصناعية.
4. الاستعداد العسكري.
5. السكان.
6. الشخصية القومية.
7. الروح المعنوية.
8. نوعية الدبلوماسية.
9. نوعية الحكم.

هكذا تطور الفكر العالمي بالنسبة لمفهوم القوة الشاملة للدولة وإن كانت قد استقرت أخيرًا على وجهة نظر شرقية وأخرى غربية[31].

وتمارس الدولة قوتها في النطاق الخارجي من خلال أداتين هما: الدبلوماسية والحرب، وفي ضوء مصادر القوة التي أشرنا إليها آنفًا التي تحدد الدولة على أساسها أهدافها، وتقرر الاختيار بين هذه الأداة أو تلك من أدوات القوة، والدولة الأقوى هي التي تفوز دائمًا في الدبلوماسية والحرب، وفي إطار يغلب عليه الصراع، وتغيب عنه السلطة العليا الحاكمة، ولا تعرف لغة المنطق، ولا قيم العدالة والمساواة، ولا معيار الموضوعية، وإنما ثمة هدف واحد هو المصلحة، وأداتان هما الدبلوماسية والحرب.[32]

[31] المرجع نفسه.

[32]- القوة الشاملة للدولة وحساباتها، متحصل عليه من الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/KowaShamla/sec05.doc_cvt.htm

خلاصة: إن التطورات والتغييرات الحاصلة في العلاقات الدولية ، أوجبت على الدول بناء الإستراتيجية الأمنية التي تخدم مصالحها بما يتماشى مع مقدراتها البشرية والمادية،من اجل مجابهة مختلف التهديدات والإخطار الناتجة عن التحول الرهيب في المسرح الدولي بعد الحرب الباردة.

المحور الثاني : الإستراتيجية الأمنية الأمريكية

1- مؤسسات صناعة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية.

2- منظومة الأمن القومي الأمريكي.

3- الغزو الأمريكي للعراق نموذجا ،للإستراتيجية الأمريكية.

تقديم :

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ،القوة الأولى عالميا بعد نهاية الحرب الباردة ،مما اكتسبته من قوة مادية ومعنوية ،بسيطرتها على النظام العالمي الجديد ،الذي رسم معالمه المحافظين الجدد ،هذا الأمر جعلها تسيطر على مختلف المجالات ،وأخذت تتوسع إلى أن بلغت حد أمركة العلاقات الدولية بواسطة النمط المعيشي الغربي الذي فرضت بالقوة الناعمة عن طريق العولمة الثقافية والاقتصادية وبواسطة القوة الصلبة والحروب التي خاضتها خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية ،بحثا عن الموارد وحماية لأمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية خارج حدودها الجغرافية، انطلاقا مما سبق ستحاول التطرق في هذا المحور إلى الإستراتيجية الأمنية الأمريكية وذلك بالتركيز على فترة ما بعد الحرب الباردة.

1-المؤسسات الصانعة للإستراتيجية الأمنية الأمريكية .

تعتبر التركيبة المؤسساتية الصانعة للقرار الاستراتيجي الأمني في الولايات المتحدة الأمريكية من اعقد وأصعب التركيبات في العالم ،مما تكنسيه مكانة الدولة على المستوى العالمي من جهة وطبيعة العلاقة بين التشكيلات المساهمة في صناعة القرار الاستراتيجي الأمني ،وتتمثل هذه المؤسسات في :مؤسسة الرئاسة،مجلس الأمن القومي والكونغرس.

أ- مؤسسة الرئاسة (الرئيس الأمريكي):

1-مهام الرئيس: يعتبر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ،هو الممسك الفعلي بزمام السلطة التنفيذية بحسب المادة القانونية من الدستور ،فهو يرسم السياسة العامة للدولة وله سلطة البث والتقرير في مجمل استراتيجياتها وبرامجها ،ولا يتحمل الرئيس الأمريكي ومستشاريه (وزراؤه) المسؤولية إلا أمام الكونغرس ،باستثناء المسؤولية الجنائية التي

تخول الكونغرس عزل الرئيس من منصبه ،إذا ثبت ذلك في حالة ارتكابه جريمة الرشوة أو الخيانة[33].

ينص الدستور الأمريكي على أن الرئيس هو القائد الأعلى لجيوش وأساطيل الولايات المتحدة الأمريكية ،بالرغم أن الكونغرس يتمتع بسلطة إعلان الحرب ،فانه من الناحية العملية لم يعلن الحرب إلا في خمس مناسبات ،بينما شنت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الحروب العسكرية بأوامر من الرئيس الأمريكي ،دون إعلان رسمي من الكونغرس ،مثال ذلك ،قرار الرئيس ترومان بالحرب ضد كوريا عام 1950 ،والإنزال العسكري الذي قام به الرئيس ازنهاور في لبنان عام 1958.

ب-ادوار الرؤساء الأمريكيين في صناعة القرار الأمني الأمريكي:

ب-1-جورج واشنطن (1789-1797):

-قاد الحرب الأمريكية ضد الاحتلال البريطاني حتى نالت الولايات المتحدة الأمريكية استقلالها عام 1776.

-عمل على استخدام السياسة البراغماتية في العلاقات الخارجية ،حيث وفقت الولايات المتحدة على الحياد في الحرب التي دارت بين فرنسا وبريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر.

-ب-2-توماس وودرو ويلسون(1914-1921)

-قاد الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء ضد ألمانيا ،حماية للمصالح الأمريكية في أوربا ،وبسبب رغبة ألمانيا ضم المكسيك إلى جبهتها القتالية ،وكان أول رئيس أمريكي يحرج الولايات المتحدة من سياسة العزلة إلى سياسة الانفتاح.

-ساهم في إنشاء عصبة الأمم(مبادئه الأربعة عشر)[34].

---

[33]- فوزي حسن حسن، **التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي (الولايات المتحدة نموذجا)** ،القاهرة:مكتبة مدبولي،2013، ص362.

[34]- **المرجع نفسه** ، ص 364.

ب-3-فرانكلن روزفلت(1933-1945):

-قاد الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية،لإنقاذ بريطانيا والحفاظ على المصالح الأمريكية في أوروبا ،وهو من وضع إستراتيجية القضاء على الجيش الألماني ،قبل القضاء على الجيش الياباني.

ب-4- هاري ترومان (1945-1953):

-أول رئيس استخدم السلاح النووي ضد اليابان عام 1945،من اجل إنهاء مقاومتهم ،وإنهاء تهديدهم لقاعدة بيرل هاربر الأمريكية.

-ساهم في إنشاء الحلف الأطلسي عام 1949،لمواجهة الخطر الشيوعي والمحافظة على امن الدول الأعضاء في الحلف.

ب-5-جورج بوش الأب(1989-1993):

-قاد الولايات المتحدة إلى تحالف دولي لتحرير الكويت من الغزو العراقي عام 1991،لتفعيل مبدأ كارتر (امن الخليج جزء من الأمن الحيوي الأمريكي).

-أطلق النظام الدولي الجديد في 11سبتمبر 1991،أي أمركة العلاقات الدولية.

ب-6- جورج ولكر بوش (2001-2009):

-أعلن إستراتيجية الحرب الوقائية بعد أحداث 11سبتمبر 2001،ضد الإرهاب الدولي.

-أفرط في استخدام القوة العسكرية باحتلال أفغانستان عام 2001،لاحتضانها أسامة بن لادن ،واحتل العراق عام 2003،بحجة امتلاكه السلاح النووي،وصلته بتنظيم القاعدة .

-أعلن عن إستراتيجية جديدة للأمن الأمريكي عام 2002،تركز على فكرة الاستباق في العمل الدفاعي ،والعمل الانفرادي إذا ادعت الحاجة[35].

[35]- السيد ياسين، **الإمبراطورية الكونية،الصراع ضد الهيمنة الأمريكية**،القاهرة : دار النهضة العربية ،2004،ص 24.

2-مجلس الأمن القومي الأمريكي:

أ-التأسيس:أسس المجلس عام 1947،بموجب قانون الأمن الأمريكي،لتنسيق السياسة الخارجية مع السياسيات الأمنية والعسكرية والدبلوماسية ،مهمته الأساسية هي تقديم الاستشارة والنصح للرئيس الأمريكي في قضايا الأمن والسياسة الخارجية.

ب-أدواره:يعتبر مستشار الأمن القومي هو :

-المساعد الأول للرئيس الأمريكي بعد أن ينال ثقته.

-يقوم بعرض قضايا السياسة الخارجية والأمن القومي والمصالح الحيوية للولايات المتحدة على الرئيس ،ويقدم تحليلاته بشان وجهات نظر الوزراء في القضايا الإستراتيجية.

-يراقب إجراءات تنفيذ الإدارات لسياسات الأمن القومي .

-يقدم مبادرات وأفكار جديدة لصانع القرار من اجل إنتاج بيئة من الخيارات الإستراتيجية.

-يحرص على اطلاع الرئيس على الإحداث والتطورات الدولية ،وخاصة المتعلقة بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.

3- الكونغرس:

يتكون الكونغرس الأمريكي من غرفتين :مجلس الشيوخ ومجلس النواب ،وكلاهما يساهمان في صناعة القرار الاستراتيجي الأمني ،عن طريق اللجان المختلفة التي تشكلانه.

أ-مجلس الشيوخ ولجانه الأمنية:

***مجلس الشيوخ:** يخول لمجلس الشيوخ مشاركة الرئيس في إقرار المعاهدات ،وان كانت المبادرة تبقى بيد الرئيس ،فخلال حكم الرئيس **جيرالد فورد** رفض الكونغرس الموافقة على محاولة تقديم مساعدات عسكرية ومالية لحركة (اليونيتا) في انغولا إبان الاعتراف باستقلالها عام 1975[36].

[36]-- فوزي حسن حسن، **مرجع سابق**، ص 399.

كما رفض الكونغرس سنة 1981 طلبا للرئيس جيمي كارتر ،لبيع الأسلحة للسعودية والمغرب ،بينما استجاب للطلبين في ولاية رونالد ريغان عام 1987 وفي عام 1989 رفض مجلس الشيوخ مبادرة للرئيس جورج بوش (الأب) ،بتقديم مساعدات عسكرية للسعودية ومصر ،لكن المجلس تراجع عن رفضه عام 1991،بعد احتلال العراق للكويت.

***اللجان الأمنية لمجلس الشيوخ الأمريكي:**

1-لجنة الأمن الوطني:تشرف على شؤون الأمن الوطني والمخاوف الأمنية ،فضلا عن الإشراف على السياسة الأمنية للحكومة من هلال الميزانيات وكان اسمها سابقا لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الحكومية،وذلك قبل استحداث وزارة الأمن الوطني بعد أحداث 11سبتمبر 2001 ،وتتألق من ست لجان فرعية : لجنة إدارة التمويل الاتحادي ،لجنة إدارة الإشراف الحكومي ،لجنة التحقيقات ،لجنة التنسيق والتكامل ولجنة الكوارث ولجنة الإشراف على العقود.

2-لجنة الاستخبارات: متخصصة في الإشراف على وكالات الاستخباراتية في الولايات المتحدة ،فضلا عن الإشراف على تحليل المعلومات التي تقوم بها الاستخبارات لتقديم المقترحات التنفيذية والتشريعية ،وتتكون من 15 عضوا ،وتتألف من اللجان الفرعية : لجنة القوات المسلحة ،لحنة العلاقات الخارجية ،لجنة الاعتمادات المالية ولجنة السلطة القضائية،وتقوم اللجنة بتدقيق ميزانيات الاستخبارات المدنية والعسكرية والتفتيش على أنشطة الاستخبارات وبرامجها[37].

ب-مجلس النواب ومؤسساته الأمنية :تتكون من لجنتين وهما:

أ-لجنة الأمن الوطني : تشمل مسؤوليات الإشراف على وزارة الأمن الوطني ،أما دورها فهو المساهمة في إجراء التحقيقات وصياغة التشريعات الأمنية ،وتتكون لحنة الأمن الوطني من ست لجان فرعية : لجنة الحدود ومكافحة الإرهاب ،لجنة الاستخبارات وتقاسم المعلومات

[37]- **المرجع نفسه**،397.

،لجنة حماية البنية التحتية وامن المواصلات ،لجنة امن التكنولوجيا والتهديدات الطارئة ،لحنة الاتصالات ولجنة الإدارة والتحقيق والاستشراف.

ب-لجنة الاستخبارات : هي لجنة دائمة مكلفة بالإشراف على الاستخبارات القومية الأمريكية، مضافا إليها مكتب مدير الاستخبارات القومية ،وتقدم مساعدات للوكالة الاستخباراتية التي تدخل ضمن تخصص وزارة الدفاع والتي تخص القوات المسلحة ،وتتألف من أربع لجان فرعية: لجنة الاستخبارات البشرية ومكافحة التجسس ،لجنة الاستخبارات التقنية والتكتيكية، لجنة إدارة الاستخبارات ولحنة الإشراف والتحقيقات[38].

4-وزارة الدفاع (البنتاغون): أسست عام 1947،مقرها فرجينيا ،ومهامها الإستراتيجية هي:

-تحقيق النصر في حروب اليوم (الحرب على الإرهاب).

-منع وردع النزاعات:ضرورة دمج الجهود الدبلوماسية والاستخباراتية الدفاعية لتعزيز المصالح المشاركة مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، لمنع بروز أية تهديدات للمصالح الأمريكية.

-الاستعداد لهزيمة الأعداء والنجاح في مواجهة مختلف التهديدات المحتملة .

-مواجهة التهديدات المركبة ،كالتهديد الكوري الشمالي والإيراني ،والتهديد الصيني الساعي إلى تطوير منظومات صواريخ كروز ،إضافة إلى تطوير غواصات صامتة.

-مكافحة أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها.

-امن الفضاء السيبراني.

-تعزيز العلاقات مع الفاعلين الرئيسيين في العالم:

*حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوربي.

*دول اوراسيا.

[38]- **المرجع نفسه**،ص487-495.

*روسيا الاتحادية في مجال مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.[39]

*اليابان وكوريا الجنوبية: من اجل تعزيز العامل الأمني والدفاعي وتحقيق الردع.

5- المؤسسات البحثية(THINK TANKS):

يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 2000 مركز بحث ،تقوم بتقييم صحة السياسات ومدى فاعليتها مع الواقع ،وهي مؤسسات غير ربحية ،تعمل على رسم السياسات العامة وتوجيهها ،حيث تنفق الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 2.5 % من ناتجها الإجمالي البالغ أكثر من 14 تريليون دولار،والوقع أن هناك أسبابا عديدة دفعت صانعي السياسة الأمريكية إلى اللجوء إليها أبرزها :

-حاجة صانع القرار الماسة للمعلومات والمشورة .

-تقوم المؤسسات البحثية برسم معالم الإستراتيجية الأمنية من تخطيط وتنفيذ.

-ما تمتلكه المؤسسات البحثية من عقول وكفاءات بارزة من السياسيين البارزين أمثال:(زبيغنيو بريجنسكي ،هارولد برادن ،جين كير كباتريك ،روبرت بورك وجورج شولتز).

-قدرة المؤسسات البحثية على انجاز احتياجات صانعي القرار .

-حاجة صانعي القرار إلى الموهوبين العاملين في المؤسسات البحثية لاشتغال مناصب حكومية هامة ،كمستشارين بالبيت الأبيض ،على سبيل المثال ساهمت مؤسستا (بركينغز وهوفر) بموظفين في إدارتي الرئيسين كارتر وبوش الأب.

2-الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة في ظل الظروف الدولية الجديدة.

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحالي -القرن 21-بتفوق كبير لم تكن عليه يوما كما لم تضاهه حتى أعظم الإمبراطوريات سابقا)الإمبراطورية الرومانية، الإمبراطورية البريطانية(، حيث تمارس سيطرة لا مثيل لها في كل أنحاء العالم، حيث يعتبرها الكثيرون

[39]ص ص 414-418.

وعلى رأسهم هنري كسنجر وزير خارجيتها السابق عنصر هام للمحافظة على الاستقرار الدولي، فهي إلى حد كبير مصدر المؤسسات الديمقراطية في كل أنحاء العالم.[40]

ولأن حجم المهمة الأمريكية –حفظ الاستقرار الدولي– كبير فقواتها العسكرية منتشرة في كل منطقة من مناطق العالم من أوربا شمالا إلى خطوط المواجهة الرئيسية في شرق آسيا – خاصة كوريا الشمالية–وتكاد هذه المحطات للتدخل الأمريكي باسم حفظ السلام تتحول إلى التزامات عسكرية دائمة.إن القضية الأساسية في السياسة الدولية اليوم هي سيطرة القطب الأمريكي أكثر من ذلك فالولايات المتحدة تسعى إلى هيمنة منفردة على العالم عن طريق تفوقها العسكري، حيث يوضح الإستراتيجي برنوكولسون Burno Colsonأنه ومنذ خمسين عاما، بقيت الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ثابتة: القضاء أو إضعاف الخصوم، والخصوم الأقوياء –سواء كانوا من الأصدقاء أومن الأعداء– من أجل أن تحافظ الولايات المتحدة وأطول مدة ممكنة على وضع المتفوق الوحيد[41] ،اذ يؤكد هذا المنطق المذكور آنفا ما جاء في وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي" لسنة ،1992والصادرة عن وزارة الدفاع بالتعاون مع مجلس الأمن القومي الأمريكي: "يجب على الولايات المتحدة الأمريكية القيام بكل شيء من أجل ردع كل خصم محتمل، إذ يجب على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعطي لنفسها هدفا هو إقناع الخصوم المحتملين أن يقبلوا وضعنا كقوة أعظم وحيدة أبدية...."[42]

إذا فالإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة مصممة لتمتزج فيها المصالح العسكرية والعلمية والسياسية لتبقى على الهيمنة الأمريكية، وحسب هيرفيه كوتو Herve Couteauمدير معهد الإستراتيجيات المقارنة بفرنسا : "**الإستراتيجية الأمنية الأمريكية هي متلاحمة ومرتبة حول**

---

[40]– هنري، كسنجر. **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية**، بيروت: دار الكتاب اللبناني ،،2003ص8.

[41]–أليكس، كالينيكوس. "الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية"، في **انترناشيونال سوليواليزم**، العدد195، (شتاء ،2002)ص08.

[42]- هنري، كسنجر. **هل تحتاج أمريكا لسياسة خارجية؟**,مرجع سابق, ص95.

ثلاثة محاور: إستراتيجية اقتصادية، إستراتيجية عسكرية وإستراتيجية عامة، كذلك فالهيمنة المسلم بها لواشنطن على باقي العالم قائمة على الانسجام بين أربعة مجالات رئيسية للقوة: قوة عسكرية، قوة ثقافية، قوة تكنولوجية، قوة اقتصادية...."[43]

هذه الهيمنة التي تسعى الولايات المتحدة إلى تكريسها والحفاظ عليها تسعى بالضرورة إلى تشكيلبيئة دولية تستطيع من خلالها المحافظة على هذا الوضع المهيمن وتشير وثيقة الأمن القومي الأمريكي الصادرة سنة2006 لهذه البيئة بالمواصفات التالية: "تشكيل بيئة دولية لخفض التطرف وعدم الاستقرار وظهور الدول الفاشلة أو ملاذات آمنة تصدر العنف والتطرف مما يعبد المصداقية المفقودة للولايات المتحدة الأمريكية"[44].

فلدراسة الإستراتيجية الأمريكية الشاملة في ظل بيئة دولية تغيرت وتتغير ومعرفة مدى تلاءم وتكيف هذه البيئة مع البيئة المرجوة من طرف الإستراتيجيون الأمريكيون يمكن التعرض للنقاط التالية:

أ-الطبيعة المتغيرة للبيئة الدولية:

إن تحديد الموقع الأمريكي ضمن الخارطة الإستراتيجية الحالية يحتم فهم الوضع المعاصر الذي هو في الحقيقة ليس إلا عبارة عن تحول حتمي للنظام الدولي ناتج عن تغير في بيئة النظام ذاته، وذلك ناتج عن مجموعة اضطرابات حدثت داخل ميكانيزم هذا النظام من إضفاء الديمقراطية على السياسة وعولمة الاقتصاد وآنية الاتصالات وغيرها.

الدولة اصطلاحا هي انعكاس للعدالة من خلال الترتيبات التي تتخذها للوفاء بوظائفها التي تتمحور حول حماية مواطنيها مما هو أجنبي، وبما أن وظائف الدولة وأمن أفرادها وحتى تعريف –أجنبي– قد تغيرت فسيكون من الحتمي الحديث عن بيئة دولية متغيرة وتعرف اضطرابا.

---

[43]- المرجع نفسه،ص 11.

[44]– وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة ،2006في : www.annabaa.org/nbanerers.htm

برزت الدولة الحديثة كما عرفتها معاهدة وستفاليا سنة ،1648وكان مبدأ السيادة الذي يتمحور تعريفه في كون السلوك الداخلي للدولة كمؤسساتها لا يجب أن تتدخل فيه غيرها من الدول، وشكلت الدولة ومبدأ السيادة المحور الذي سارت عليه العلاقات الدولية حتى فترة انتهاء الحرب الباردة. في ظل المؤشرات الدولية الراهنة يعرف النظام الوستفالي أزمة منهجية، ويعرف مبدأه)الدولة–السيادة(تحديا كبيرا، وبدأت سيادة الدولة والدولة ذاتها "رخوة"، حدودها وأمنها ومقوماتها الاقتصادية والثقافية عرضة للاختراق من منطلق المفهوم اللامحدود للسيادة.

في الوقت ذاته أخذ مفهوم الدولة القومية يشهد تبدلا وتحولا، حيث أصبحت الدولة ترتبط بمفهوم الأمة أكثر من مفهوم القومية، مما جعل النزاعات ذات الطابع الإثني تزداد وتتكاثر بفعل تزايد المطالبة بظهور دول أمة جزئية.في مقابل التجزئة التي عرفتها العديد من الدول، برزت ظاهرة التجمع في وحدات أكبر، ويمثل الاتحاد الأوربي التعبير الأكثر شمولا عن هذه السياسة، كما هناك تجمعات انتقالية مماثلة أخذت تبرز في نصف الكرة الغربي مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، اتحاد أمم جنوب شرق آسيا والمركسور في أمريكا الجنوبية.

كما تغير مفهوم القوة، حيث انتقلت القوة من مفهومها العسكري عقب الحرب العالمية الثانية إلى القوة متجانسة نسبيا، حيث كانت عناصرها المختلفة –الاقتصادية، العسكرية وحتى السياسة– تكمل بعضها البعض، الآن أصبحت القوة تأخذ البعد الاقتصادي، حيث يمكن أن تبرز دولا قوية مع أنها لا تمتلك قدرات عسكرية مهمة.

وفق هذا المفهوم الجديد للقوة، ووفق الظروف العالمية الراهنة يمكن تشخيص خمسة محاور جيوإستراتيجية على الخارطة السياسية الجديدة للنظام الدولي، بحيث يمكن اعتبار كل من فرنسا، ألمانيا، وروسيا التي برزت ما بعد الحرب الباردة كقوى فاعلة في النظام الدولي، ما يعرف بالسيادة المحدودة، أو السيادة المشروطة الصين والهند، كل محور من هذه المحاور

يعتبر تحديدا لاستمرار الهيمنة الأمريكية وسيطرتها على المجتمع الدولي[45].ظل البيئة الدولية المعاصرة كذلك، قللت الأسلحة النووية وانتشارها من احتمال حدوث حرب بين الدول، ففي السابق كانت التحولات الدولية تؤدي إلى حروب رئيسية، أما في العصر الحالي فقدت الأرض –الإقليم– كثيرا من أهميتها للقوة القومية، فالتقدم التكنولوجي يمكن أن يعزز قوة الدولة أكثر من التوسع إقليمي.

ب–الهيمنة الأمريكية:"هيمنة شاملة وهيمنة من نوع جديد"

الهيمنة كمصطلح وكمرادف للسيطرة قديمة قدم الجنس البشري، لكن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية متميزة في سرعة ظهورها، وفي استمرارها وحتى في مداها وإمكانياتها على المستوى العالمي ففي أقل من مائتي عام استطاعت دولة معزولة نسبيا أن تتحول إلى قوة عالمية واحدة تسيطر وتهيمن على العالم وبالضرورة على السيادة العالمية.

لقد استطاعت الولايات المتحدة أن يكون لها تأثير توازني على النظام الدولي، وعلى الاستقرار العالمي ككل، خاصة مع تعدد تهديدات ما بعد الحرب الباردة، وذلك بعد أن وسع إستراتيجيوها في تعريف الأمن القومي الأمريكي، حيث أصبحت التجارة أمن قومي، وكذلك بالنسبة لتبييض الأموال وسعر النفط اللاجئين، إفساد البيئة، الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان ولصوص الكمبيوتر، إذا اتساع كبير لحجم الاهتمامات الأمنية التي ينبغي على الولايات المتحدة الاضطلاع بها في عصر كوني بلا حدود[46].

الانفتاح على هذه التهديدات ومواجهتها كان الخيار الأمريكي للمحافظة على الهيمنة، وكان طبيعيا والأمر كذلك أن تتغير المواقف الأمريكية بخصوص دور القوة العسكرية، ففي العقد الذي تلا انفجار الاتحاد السوفياتي، تضاعف حجم المقوم العسكري في السياسة الأمريكية أكثر، حيث أصبحت القوة العسكرية عنصرا مركزيا لتعزيز الجهوية القومية الأمريكية. أعلن مستشار الأمن القومي صامويل برجر –في إدارة جورج بوش الابن–: "كل

---

[45]- زيغينيوا,بريجنسكي . **رقعة الشطرنج الكبرى**، ترجمة أمل الشرقي، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع، 1999ص5.

[46].- أندرو، باسيفيتش. **الإمبراطورية الأمريكية**، بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2004 ،ص16.

شخص تقريبا فها يؤمن أننا بحاجة لجيش قوي لحماية مصادرنا في عالم من المخاطر المستمرة والمتغيرة في ظروف يمكن استنتاج ثلاث نقاط أساسية من هذا التصريح[47]:

1.عبارة "كل شخص تقريبا" يقصد بها كل من اتفق ورضى بالمبدأ القائل أن الولايات المتحدة كانت بحاجة لقوة عسكرية، ويقصد بها كذلك إجماعا من طرف الجماعة الدولية على أحقية الولايات المتحدة لحيازة كل معطيات القوة التي تمكنها من التدخل متى تشاء ووقتما تشاء.

2.إن الإجماع على أحقية الولايات المتحدة لامتلاكها كل إمكانات القوة العسكرية يعني كذلك تمكنها من التغلب على أي اتحاد محتمل بين الأعداء، وذلك بمساعدة شركائها وفق مبدأ (N+1) حيث تعني N:مجموع الإمكانيات العسكرية لكل الأمم التي يمكن أن تتحد ضد الولايات المتحدة.

3.إن الغاية من استخدام القوة العسكرية الأمريكية لمساندة إستراتيجية الانفتاح الأمريكية على العالم ليس فقط لحماية مصالحها، بل من أجل تعزيز هذه المصالح والقيام بذلك على نطاق عالمي.

استطاعت الإمبراطورية الأمريكية –لوصف قوتها وقوة هيمنتها– أن تصبح القوة العالمية الأولى تمارس النفوذ التوسعي الذي يقوم على التواجد الأمريكي في كل بقاع العالم، وتجنيد كل الموارد الاقتصادية والتقنية وحتى العسكرية للأغراض العسكرية.

اشتركت الإمبراطوريات المهيمنة سابقا مع الولايات المتحدة في العديد من السمات فروما مثلا كأكبر وأول الإمبراطوريات المهيمنة التي عرفها التاريخ، أقامت إمبراطوريتها عبر قرنين ونصف من الزمان على التوسع المستدام: إلى الشمال، إلى الغرب ثم إلى الجنوب. نظامها السياسي كان مركزيا واقتصادها موحدا ومكتفيا، الأهم من ذلك أن النفوذ الروماني كان يستمد قوته واستمراره من عبارة سيكولوجية مهمة هي "أنا مواطن روماني." ولابد أن

---

[47]- **المرجع نفسه** ،ص 167.

الإمبراطورية الأمريكية تخطوا خطا الإمبراطورية الرومانية في التوسع وفي مد النفوذ فيها عدا أنها لازالت تفتقر إلى العبارة الأخيرة "أنا مواطن أمريكي"[48].

إشكالية "مدى استمرارية الهيمنة الأمريكية" ناقشها العديد من المفكرين وكان عميد هذه المناقشة المفكر الأمريكي "جوزيف ناي Joseph Nye"حيث أراد الحسم في هل من صالح الولايات المتحدة العمل منفردة ومواصلة الهيمنة أم أن العمل المتعدد والاعتماد على الأمم الأخرى في محاربة المشكلات الدولية مثل الإرهاب والتدهور البيئي وانتشار الأسلحة النووية سيكون أفيد لمصالحها[49].

يؤكد ناي على ضرورة أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية في مركز القيادة وأن تظل تمسك بعناصر القوة التي تميزها عن غيرها، إلا أنه ينبه أن للقوة أخطارها، ويطور في مفهوم القوة وعناصرها ويعتبر القوة القدرة على التأثير على النتائج التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقها فتصبح في أحسن الأحوال قوة إقليمية مقيدة بفقر سكانها وبنيتها التحتية القديمة.

وحتى المقولة التي ترجح قيام ائتلافات تجمع القوى السابقة –مثل الصين واليابان– هو احتمال على الأرجح غير مؤكد لأن الصراعات التاريخية بين تلك القوى ومطالبها الإقليمية المتعارضة ستقف حائلا دون قيام مثل هذه التحالفات.

ج–التدخل ألاستباقي (الضربة الوقائية) في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية:

فشلت سياستي الردع والاحتواء في تحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي منذ عهد ترومان 1947وأعلن عن هذا الفشل أحداث وهجمات 11سبتمبر 2001مما جعلها تبحث – الولايات المتحدة الأمريكية–في وضع إستراتيجية جديدة.

---

[48]– السيد أمين، شلبي. **أمريكا والعالم (2000–2005)**، القاهرة: عالم الكتب، 2005ص92.

[49]– جوزيف، ناي. **مفارقة القوة الأمريكية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي،]ب، ب ط:[مكتبة مدبولي، 2002 ،ص263.

تعتبر الإستراتيجية الجديدة تطورا لمفهوم الانتقائية الذي ظهر مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين، حيث تتراوح الانتقائية بين المبررات الإيديولوجية الظاهرة للخلفية الأخلاقية للتدخل، والحاجات الإستراتيجية الكافية لحماية المصلحة القومية الأمريكية، وكانت هذه الانتقائية محكومة بالتساؤل حول تكاليف ذلك على الحياة الأمريكية واحتمال وجود حلفاء يتقاسمون معها أعباء التدخل المالية التمويلية والبشرية نتائج التدخل الانتقائي تتمحور حول ترك المنطقة المتدخل فيها في استقرار ثابت ويفتح المجال في لإقامة تحالفات.[50] ورغم أن هذه الإستراتيجية تظهر أن التدخل كان من أجل الآخرين إلا أنه في الحقيقة التدخل عادة يكون في المناطق التي تراها الولايات المتحدة الأمريكية ذات فائدة جوهرية لمصالحها القومية.

بعد أحداث 11سبتمبر وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام تحدي حقيقي جعل إستراتيجيوها يعيدون رسم الإستراتيجية الأمريكية على أساس تطوير التدخل الانتقائي، سميت هذه الإستراتيجية بإستراتيجية الضربات الاستباقية أو الضربات الوقائية[51]، يوضح الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن هذه الإستراتيجية بقوله: "بقدر ما يكبر تهديد الآخرين لتحقيق هذه النتائج، وفي سياق القوة فإن القوة العسكرية تظل عاملا حاسما في بعض المواقف، ولكن من الخطأ التركيز بشكل ضيق على الأبعاد العسكرية للقوة الأمريكية".

ويناقش ناي مفهوما جديدا ضمن السياسة الخارجية أو ما يسمى: الهيمنة الأمريكية الحميدةBenign american hegemony واعتبار أنه مادامت القيم الأمريكية جيدة وتمتلك القوة العسكرية فإن الولايات المتحدة يجب أن تتصرف وفقا لذلك . ويعتبر جوزيف ناي أن تحديد المصلحة القومية لكي تتضمن المصالح العالمية هو العامل الحاسم في تحديد ما إذا كان الآخرون سوف يردون الهيمنة حميدة أم لا.

---

[50]- عماد فوزي، شعيبي. **السياسة الأمريكية وصياغة العام الجديد**، العراق : دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، 2003،ص ص 56-57.

[51]- حسام سويلم، "الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية"، في **السياسة الدولية**، العدد65 ، أكتوبر،2002 ،ص12.

بالمقابل زبيغنيو بريجنسكي أجاب جوابا قطعيا حيث اعتبار قيادة الولايات المتحدة للعالم أمرا حتميا وذلك في ضوء غياب بديل لهذه القيادة من حيث:[52]

-إن القوة الأوربية الرئيسية السابقة -بريطانيا وألمانيا وفرنسا- أضعف بكثير من أن تملأ الفراغ ومن غير المرجح أن يحقق الاتحاد الأوربي في العقدين القادمين الوحدة السياسية التي تمكنه من شحذ الإرادة الشعبية للتنافس مع الولايات المتحدة في الميدان السياسي والعسكري.

-روسيا لم تعد قوة إمبريالية، وهي تواجه تحديا مركزيا يفرض عليها أن تستطيع النهوض اجتماعياواقتصاديا.

-اليابان بدأت تشيخ وتباطأ الاقتصاد الياباني، ولم تعد الحكمة التقليدية التي سادت منذ الثمانينات من القرن العشرين بأن قدر اليابان أن تكون القوة العظمى التالية إلا تخمينا سابقا لأوانه.

-الصين ولو نجحت في الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي وعلى استقرارها يكبر خطرها ويزداد الأمر إقناعا لاتخاذ إجراء استباقي ضدها، حتى لو بقي الشك محيطا بزمان ومكان هجوم العدو ولإحباط أو منع أعمال عدائية يأتي بها خصومنا، ستتصرف الولايات المتحدة على نحو استباقي إذا لزم الأمر.

حسب تعريف بوش لهذه الإستراتيجية، فالهيمنة الأمريكية صاحبة القوة والنفوذ يفرض عليها وضع كل التدابير لحماية هذه المكانة، للوقوف في وجه خصوم محتملين. إن الحرب الوقائية هي رد فعل على الأخطار الجديدة، لأن مفاهيم الردع التقليدية حسب الأمريكيين تنجح ضد عدو إرهابي من تكتيكاته المعلنة لإحداث تدمير بلا ضوابط واستهداف مصالح إستراتيجية.

علق جورج ف. كينان العضو في قسم الشؤون الخارجية للولايات المتحدة، وكمُخططٍ للسياسات الخارجية في آواخر الأربعينيات والخمسينيات على هذه الإستراتيجية بقوله: "أنك

[52]- زبيغنيو، بريجنسكي. **الاختيار السيطرة أم قيادة العالم**، لبنان : دار الكتاب العربي، 2004، ص14.

قد تشرع في حرب وفي ذهنك أمور معينة، لكن سرعان ما تدور الحرب حول أمور لم تفكر فيها قط من قبل، وبمنطق "الدفاع الاستيباقي" عن النفس" تركز إستراتيجية الحرب الاستيباقية إلى التوقع على المدى الطويل وإلى تسلسل مفترض من الأحداث أقل حتمية بكثير من الأحداث المحتكم إليها بالمنطق المباشر للدفاع عن النفس".

منذ الإعلان عن هذه الإستراتيجية لم يتفق الجدل حول جدواها وضروراتها وكيفية الوصول إليها لأنها تقوم على دلائل غير مؤكدة وليس ردا على هجوم فعلي ومن ثم الدول المستهدفة من قبل الولايات المتحدة لتوجيه ضربات وقائية لها وهي العراق، إيران وكوريا الشمالية "محور الشر"، لن تكون في موقف لجأ إستراتيجي يسمح لها بالتصدي للتفوق العسكري الأمريكي ببعديه التقليدي وفوق التقليدي، فإنها ست للاعتماد على أسلحتها ذات الدمار الشامل في ردع والتصدي لهذه الضربات لذا فإن هذه الإستراتيجية قد ينجم عنها مخاطر، تهدد السلم والأمن الدوليين[53].

رغم تأكيد الولايات المتحدة على أن هذه الإستراتيجية تتضمن بدائل وخيارات أخرى غير عسكرية مثل الضغوط السياسية والاقتصادية، وإسقاط أنظمة الحكم بأساليب مخابرات تحتية، مصادرة الأموال، والاعتقالات، إلا أن مبدأ الضربات الوقائية يقضي على إحدى أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي صيغت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وهو اعتبار الاستقرار الإقليمي مصلحة أمن قومي للولايات المتحدة، حيث يتحقق هذا الاستقرار من خلال السعي لحل الأزمات والنزاعات بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

أما الضربات الوقائية فهي تلغي نهائيا أسلوب حل الأزمات بهذه الوسائل غير العسكرية وتجعل الحرب على الإرهاب عملية مستمرة بلا نهاية[54] للحرب الوقائية بعض السوابق في تاريخ علاقات أمريكا الدولية، لكنها كعقيدة منشورة رسميا هي انحراف جذري عن أعراف العقيدة الإستراتيجية والحرب الفعلية الأمريكية، لا شك في أن الولايات المتحدة اتخذت إجراء

---

[53]– حسام سويلم، **مرجع سابق**، ص 14.

[54]- عماد فوزي، شعيبي. مرجع سابق، ص 57.

عسكري في الماضي من دون موافقة الكونغرس، لكنها حاولت دائما ترسيخ حقها في نشر القوات في الدستور (خليج تونكين في الفيتنام)، أو في ميثاق الأمم المتحدة (كوريا) أو في القانون الدولي (بنما).

في مواجهة الشيوعية السوفياتية، شكلت الحرب الوقائية أحد محاور الإستراتيجية الأمريكية لحسم هذه المواجهة، حيث دار كثيرا النقاش حول الضربة الاستباقية، وكانت الخطب التي استعملها الإستراتيجيون في تلك الفترة –زمن الحرب الباردة– هي نفسها التي أعقبت أحداث 11سبتمبر وذلك كالحديث عن الأحوال الجديدة والظروف المتغيرة جذريا وطوال الحرب الباردة لم تخف إطلاقا الدعوة إلى حرب نووية استباقية ضد السوفيات، وكانت أدنى من أن تستخدم أثناء أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962 ،حيث واجه كنيدي الخيار الصعب إما توجيه ضربة وقائية إلى كوبا بعد انكشاف أمر الصواريخ الروسية بها وإما عدم الإقدام على أي إجراء مع المجازفة باحتمال استخدام صواريخ في ضربة أولى ضد الولايات المتحدة.

استخدامات الحرب الوقائية من طرف الولايات المتحدة خاصة بعد أحداث 11سبتمبر كانت أكثر وضوحا وأكثر تجسيدا لهذه السياسة الاستباقية، حيث أول تطبيق لها كان في أفغانستان، ثم في العراق بعد ذلك، وواضح جدا من المثالين أن هذه الإستراتيجية أكثر من مجرد دفاع عن النفس كما أراد الأمريكيون توضيحه للعالم، بل هي كذلك حروب دموية هدفها تصفية الحسابات قبل كل شيء.

صاحب الإعلان عن الإستراتيجية الأمنية الاستباقية في الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح رسمي آخر هو "الانتشار المضاد النشيط"، ويعني الانتشار المضاد لا مزيد من الاعتماد على الاتفاقيات والوعود فاتفاقيات الحظر الشامل للتجارب النووية فشلت، بل أن الولايات المتحدة نفسها انسحبت من اتفاقية الدفاع ضد الصواريخ البالستية، فكان قصد الانتشار المضاد هو ضربات استباقية ضد منشآت مستخدمة لتطوير أسلحة دمار شامل، أي أداة معاقبة استباقية لمن يحتمل أن يمتلك مستقبلا سلاحا نوويا ، ترتكز الحرب الوقائية

على منطق افتراضي هو "ربما هناك من يعد لمهاجمتنا"، أي يجب الدفاع عن النفس بالهجوم، يقول بيل كيلر Bill Kellerفي وصف هذا المنطق الافتراضي: "إننا في حرب فعلا" بفضل أعدائنا، ليس إعلاننا للحرب سوى توكيد لحالة ملحوظة ...، إنه عالم خطر حيث هناك خصوم كثيرون يفكرون ربما في الاعتداء علينا أو على أصدقائنا"[55]

الحرب الاستباقية كذلك تخضع لمذهب الاستثنائية الأمريكي، حيث ليس للأمم الأخرى حق خاص لنشر إستراتيجيات وقائية خاصة بها، حيث على أساس النموذج الأمريكي للحرب الاستباقية تستطيع باكستان أن تقدم حججا لمصلحة حرب وقائية ضد الهند، مستبقة ضربة هندية في كشمير، أو تستطيع كوريا الشمالية أن تبرر ضربة ضد كوريا الجنوبية، مستبقة عملا أمريكيا، كما كان للعراق الحق في غزو الكويت مستبقا نية مسبقة من الكويتيين في التمرد على العراق، لكن حسب المذهب الاستثنائي الأمريكي ليس من حق أي دولة أخرى في عالم العلاقات الدولية أن تستعير العقيدة الأمريكية، خاصة أن الولايات المتحدة هي حاملة راية وواضعة معايير للمجتمع الدولي، وحقها في العمل الاستباقي أتى به ظروف فريدة يمر بها النظام الدولي، كما أن وحسب الأمريكيين العقيدة الأمريكية تتمتع بفضيلة تمكنها من عدم استخدام حربا استباقية في غير محلها، وهذا ما لا يمكن أن يصل إليه غيرها من الدول[56].

الأكيد أن الإستراتيجية الاستباقية قسمت المجتمع الدولي إلى محورين محور شر يدخل ضمنه كل من يستطيع تهديد أمن الولايات المتحدة حتى وإن كان من حلفائها فهو محور غير مغلق المجال وإن أحتوى حاليا كل من: العراق، إيران، كوريا، ...، ومحور خير تتزعمه الولايات المتحدة ويضم كل من يساند سياستها الدولية.

[55] - Bill, Killer. « at the other and of the ascis », **Newyork times**,(January 11), 2003, P-15.
[56] -Ibid,p16.

3-المنظومة الأمنية الأمريكية والانتشار العسكري الأمريكي حول العالم:

1-مبادئ المنظومة الأمنية الأمريكية:

أ- المبادئ التوجيهية:[57]

-مهام الأمن القومي الأمريكي ومتطلباتها يجب أن تحظى بالأولوية على باقي المهام الإدارية الرسمية .

-يجب أن تعمل المنظومة الأمنية الأمريكية كبرنامج موحد ومتكامل ومتناسق.

-الرؤية المشتركة والغرض المشترك والجهد المنظم ،قضايا ضرورية لمؤسسات الأمن القومي الأمريكي.

-يجب أن يعمل الكونغرس بوصفه السلطة التشريعية مع الحكومة الأمريكية بوصفها السلطة التنفيذية ،كشركاء لإرساء وتعزيز الأمن الأمريكي.

-يجب ترسيخ قيم وثقافة الأمن في المجتمع الأمريكي ،لبناء الدولة والشعب وتعزيز التعاون بينهما.

ب-المبادئ التنفيذية:

-يجب أن تدار المنظومة الأمنية الأمريكية على اعتبارها منظومة ديناميكية ومعقدة.

-صياغة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي وتحديد الأهداف والغايات ودمج القوة الصلبة مع القوة الناعمة لإنتاج القوة الذكية.

-ضمان علاقة قوية بين الرئيس الأمريكي ومستشاريه لشؤون الأمن القومي من اجل توحيد الجهود وضمان اتخاذ إجراءات حاسمة ،مرنة وسريعة.

-التكامل والترابط بين وزارات ووكالات مشتركة قادرة على تنفيذ سياسات أمنية فعالة.

2-آليات تجسيد الإستراتيجية الأمنية الأمريكية

[57]- حسن حسن فوزي،**مرجع سابق الذكر**،330-331.

أ-القوات المسلحة الأمريكية:

تعتبر القوات المسلحة الأمريكية عصب تنفيذ الإستراتيجية الأمنية الأمريكية ،مما لها من أهمية في حماية الأمن القومي الأمريكي والذود عن المصالح الأمريكية خارج الحدود،بحيث تتألف القوات المسلحة الأمريكية من خمسة أصناف أساسية ،وبلغ عدد قواتها 1347000جندي نظامي و865000 جندي احتياطي[58] ،وبلغت ميزانية الدفاع 716 مليار دولار سنة 2019.،أي 4.2 % من الإنفاق العام.

أ-القوات البرية: هي فرع من القوات البرية الأمريكية ،ذات المسؤولية عن العمليات العسكرية البرية ،تأسست عام 1775،كجزء من الثورة الأمريكية ،مهمتها الحفاظ على الأمن والسلام وتوفير الغطاء الدفاعي للولايات المتحدة الأمريكية والمناطق التي تحتلها.

ب-القوات الجوية :تأسست عام 1947 ،بموجب قانون الأمن القومي ،وهي المسؤولة عن حروب الولايات المتحدة في الجو والفضاء الخارجي ،وأبرزها مهامها حماية الأجواء الأمريكية من أي معادي والمساهمة في تنفيذ السياسات الدفاعية والمشاركة في الحروب الالكترونية ،وتتشكل من طائرات اعتراضية والقاذفات الإستراتيجية وطائرات الشحن والتمويل والاستطلاع والمراقبة وطائرات التدريب ،[59]قدر عددها عام 2019 ب 317000 جندي[60].

ج- القوات البحرية: هي اكبر وأضخم قوة بحرية في العالم ،بفضل ما تمتلكه من أساطيل (حاملات الطائرات ،الغواصات النووية ،المدمرات ،سفن الشحن والإنقاذ) ،مهمتها حماية المصالح الأمريكية في أعالي البحار والمحيطات ،وتوفير الدهم اللوجيستيكي للقوات الأمريكية (البرية والجوية) المنتشرة في جميع أنحاء العالم ،بلغ تعدادها عام 2018 ،ما يساوي 327000 جندي[61].

---

[58] - Pascal Boniface ,**L'Année stratégiques 2018**.Paris :Armond Colin ,2018,p99.

[59]- فوزي حسن حسين، **مرجع سابق**،ص 418.

[60] -Pascal Boniface ,opcit ,p.99.

[61]- فوزي حسن حسين،ص 419.

د-مشاة البحرية الأمريكية (المارينز): هي مسؤولة عن توفير المساعدة وتوزيع القوات العسكرية البرية عن طريق البحر ،لتسهيل مهامها، وكثيرا ما تعمل بشكل وثيق ع القوات البحرية ،من حيث التدريب والثقل والأغراض اللوجيستكية ،وهو هرع منفصل عن البحرية ،قدر عدد جنودها 185000 جندي عام2018[62].

هـ-قوات حراس السواحل: تعمل في أوقات السلم بإمرة وزارة الأمن الوطني ،وفي أوقات الحرب بإمرة وزارة الدفاع وتحديدا بإمرة القوات البحرية ،ومسؤوليتها حماية الشواطئ الأمريكية ،ومواجهة الحالات الطارئة ذات الصلة بأمن الشواطئ[63].

ب- مجمع الاستخبارات الأمريكية :

مجمع الاستخبارات الأمريكية (INTELIGENCE COMMUNITY) هو عبارة عن ستة عشرة وكالة استخباراتية اتحادية ،تعمل بتنسيق وترابط تحت إشراف مكتب مدير الاستخبارات القومية ،والذي يعد بدوره الوكالة الاستخباراتية السابع عشرة ،وتعتبر أنشطة هذه الوكالات ،ضرورية لإدارة الشؤون الدولية للولايات المتحدة الأمريكية،وحماية أمنها القومي ،وتتنوع هذه الوكالات من حيث طبيعة عملها الاستخباراتي ،فهناك وكالات عسكرية وأخرى مدنية وأخرى متخصصة بالتحليل المعلوماتي ،وأخرى ذات طبيعة تقنية ،ويعتبر مدير الاستخبارات القومية ،المسئول الأول أمام الرئيس الأمريكي عن شؤون الاستخبارات.

أما عن اعم المسؤوليات الملقاة على عاتق مجمع الاستخبارات ،فهي جمع وتحليل المعلومات الداخلية والخارجية وممارسة التجسس بطل أنواعه ،والمساهمة في عمليات التخطيط العسكري ،ومكافحة التجسس الأجنبي ،والقيام بالعمليات العسكرية التي يوعز بها الرئيس الأمريكي .

---

[62] - Pascal Boniface ,opcit ,p99.

[63]- فوزي حسن حسين،**مرجع سابق**،ص 420.

يشرف مدير الاستخبارات القومية عملياتيا على ست عشرة وكالة استخباراتية ،بعضها مستقل (لا يرتبط بجهة إدارية) ،كوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ،والوكالات الأخرى تكون مرتبطة إما بوزارات أو إدارات حكومية ،وهي كالأتي:[64]

1-مكتب مدير الاستخبارات الأمريكية (ODNI)

2-وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)

3-وكالة الاستخبارات الدفاعية (DIA)

4-وكالة الأمن القومي(NSA)

5-مكتب التحقيقات الفيدرالي(FBI)

6-وكالة استخبارات القوة الجوية للمراقبة والاستطلاع(AFISAR)

7-استخبارات الجيش الأمريكي(MI)

8-استخبارات مشاة البحرية المارينز (MCIA)

9-وكالة الاستخبارات الجيومكانية(NGA)

10- مكتب الاستطلاع القومي(NRO)

11-مكتب استخبارات البحرية(ONI)

12-مكتب الاستخبارات ومكافحة الاستخبارات المضادة في وزارة الطاقة(OICI)

13-مكتب الاستخبارات والتحليل في وزارة الأمن الوطني(IA)

14-مكتب البحث والاستخبارات في وزارة الخارجية (INR)

15-مكتب استخبارات المالية ومكافحة الإرهاب في وزارة الخزانة(TFI)

16-مكتب استخبارات حراس السواحل في وزارة الأمن الوطني(CGI)

17-إدارة مكافحة المخدرات في وزارة العدل(DEA)

[64]- الموقع الرسمي لمجمع الاستخبارات القومية الأمريكية www.intelligence.gov

3-الانتشار العسكري الأمريكي داخليا وخارجيا:

أدى الانتشار العسكري داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية دورا مهم في تجسيد الإستراتيجية الأمنية الأمريكية ،ولقد تجسد ذلك في القواعد العسكرية التي يستخدمها صناع القرار الأمني لتحقيق مصالح أمريكا داخليا وخارجيا.

أ-قواعد القوات الجوية الأمريكية:

1-داخل الولايات المتحدة الأمريكية: هناك 39 قاعدة جوية أمريكية ،تأتي في مقدمتها من حيث الأهمية (فلوريدا وكاليفورنيا) ،وتتوزع باقي القواعد على ولايات (الاباما،ألاسكا ،أريزونا ،اركنساس ،كولورادوا ،ديلاور،كولومبيا ،جورجيا ،هاواي ،ايماهو ،أندينا ،اركينساس ،لويزيانا ،ميريلاند ،ماساشوتست).

2- خارج الولايات المتحدة الأمريكية: هناك 28 قاعدة جوية أمريكية منتشرة حول العالم ،أهمها المنتشرة في بريطانيا ،ألمانيا واليابان ،وتتنوع باقي القواعد في (بلغاريا ،الإكوادور ،اليونان ،غرينلاند ،ايطاليا ،كوريا الجنوبية ،قرغيزستان ،هولندا ،البرتغال ،اسبانيا وتركيا).

ب-قواعد القوات البرية الأمريكية:

1-داخل الولايات المتحدة : هناك 24 قاعدة وأبرزها المتواجدة في ولاية جورجيا وكيتاكي وميريلاند ،في حين تتوزع باقي القوات على (لويزيانا ،الينوير ،هاواي ،فلوريدا ،كولومبيا،اركينساس،أريزونا،ألاسكا والاباما).

2-خارج الولايات المتحدة الأمريكية: هناك 95 قاعدة عسكرية برية منتشرة حول العالم ،ويأتي في مقدمة الدول التي تتواجد بها (كوريا الجنوبية ،العراق ،ثم الكويت ،فألمانيا وقطر،وباقي القواعد تتوزع على (بلغاريا،ايطاليا ،اليابان وإسرائيل).

ج-قواعد مشاة البحرية الأمريكية (المارينز):

1-داخل الولايات المتحدة: هناك 09 قواعد للمشاة البحرية الأمريكية داخل التراب الأمريكي،تتجمع اغلبها في ولاية كاليفورنيا ،والباقي في ولايات أريزونا ،جورجيا وهاواي).

2- **خارج الولايات المتحدة الأمريكية:** هناك 18 قاعدة للمارينز حول العالم ،يأتي العراق في مقدمتها بسبع قواعد عسكرية ،ثم اليابان بخمس قواعد ثم أفغانستان بقاعدتين ثم كوبا وجيبوتي والكويت بقاعدة واحدة.

د-قواعد البحرية الأمريكية:

1-داخل الولايات المتحدة: توجد 28 قاعدة ،اغلبها تتواجد في كاليفورنيا وفلوريدا،أما الباقي فنجدها في كونتييت،كولومبيا ،جورجيا،هاواي ولويزيانا).

2- **خارج الولايات المتحدة الأمريكية:** توجد 15 قاعدة بحرية أمريكية منتشرة حول العالم ،أربعة قواعد في اليابان وثلاثة في ايطاليا وقاعدتين في البحرين ،وواحدة في كل من اليونان ،كوريا الجنوبية ،غوام،اسبانيا ،كوبا،جزر المحيط الهندي)[65].

5-تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأمريكية (الغزو الأمريكي للعراق 2003):

يعتبر الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 ،بمثابة حدث مفصلي قامت به الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس **جورج وولكر بوش** ،وبتنظير المحافظين الجدد قصد بناء ما أسموه بالقرن الأمريكي الجديد ،تحت ذريعة الحفاظ وحماية المصالح الأمريكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية ،والتي هي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي.

أ-دوافع الغزو الأمريكي للعراق:

1-الدوافع المعلنة:

قدمت الإدارة الأمريكية قبل و أثناء و بعد سقوط بغداد في 9 ابريل 2003 مجموعة من التبريرات لإقناع الشارع الأمريكي و الرأي العام العالمي بشرعية الحرب ويمكن تلخيص هذه المبررات بالتالي:

*استمرار حكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين في عدم تطبيقه لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالسماح للجان تفتيش الأسلحة بمزاولة أعمالها في العراق. ومن الجدير بالذكر أن

[65] - American military bases, www.militarybases.com

الولايات المتحدة الأمريكية وضعت مهلة نهائية لبدأ العمليات العسكرية بينما كانت فرق التفتيش تقوم بأعمالها في العراق.

*استمرار حكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين بتصنيع و امتلاك "أسلحة دمار شاملة" وعدم تعاون القيادة العراقية في تطبيق 19 قرارا للأمم المتحدة بشان إعطاء بيانات كاملة عن ترسانتها من "أسلحة الدمار الشامل". ومن الجدير بالذكر انه لم يتم لحد هذا اليوم العثور على "أسلحة دمار شامل" في العراق.

*امتلاك حكومة الرئيس السابق صدام حسين لعلاقات مع تنظيم القاعدة و منظمات "إرهابية" أخرى تشكل خطرا على امن و استقرار العالم.

*نشر الأفكار الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط.[66]

قبل انتخاب جورج و. بوش كرئيس للولايات المتحدة قام دك تشيني و دونالد رامسفيلد و پول ولفويتس بكتابة مذكرة تحت عنوان "إعادة بناء القدرات الدفاعية للولايات المتحدة" في سبتمبر 2000 أي قبل عام من أحداث سبتمبر 2001 و ورد في هذه المذكرة ما معناه انه بالرغم من الخلافات مع نظام صدام حسين والذي يستدعي تواجدا أمريكيا في منطقة الخليج العربي إلا أن أهمية وأسباب التواجد الأمريكي في المنطقة تفوق سبب وجود صدام حسين في السلطة و يمكن قراءة النص الكامل للمذكرة في [Rebuilding America's Defences Strategies, Forces And Resources For A New Century].

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و النجاح النسبي الذي حققه الغزو الأمريكي لأفغانستان تصورت الإدارة الأمريكية أن لها التبريرات العسكرية و الإسناد العالمي الكافيتين لإزالة مصادر الخطر على "امن و استقرار العالم" في منطقة الشرق الأوسط وأصبح واضحا منذ نهايات عام 2001 أن الإدارة الأمريكية مصممة على الإطاحة بحكومة صدام حسين.

---

[66] - Ephraim Kahana, Muhammad Suwaed (2009). **The A to Z of Middle Eastern Intelligence**. Scarecrow Press. p. 208.

2-الدوافع الخفية:

تعرضت التبريرات التي قدمتها الإدارة الأمريكية إلى انتقادات واسعة النطاق بدءا من الشارع الأمريكي إلى الرأي العام العالمي وانتهاء بصفوف بعض المعارضين لحكم صدام حسين و يمكن تلخيص هذه التبريرات بالتالي:

*الهيمنة على سوق النفط العالمية ودعم الدولار الأمريكي حيث أن صدام حسين كان قد اتخذ قرارا عام 2000 باستعمال اليورو كعملة وحيدة لشراء النفط العراقي .

*ضمان عدم حصول أزمة وقود في الولايات المتحدة بسيطرتها بصورة غير مباشرة على ثاني اكبر احتياطي للنفط في العالم.

*المصالح الشخصية لبعض شركات الأعمار و الدفاع الكبرى في الولايات المتحدة دعم واستمرار الشعبية التي حضت بها الحزب الجمهوري الأمريكي إبان أحداث سبتمبر 2001 بغية استمرار هيمنة الحزب على صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة.

*تطبيق ما ورد في مذكرة جيني-رامسفيلد-ولفوتز التي كتبت عام 2000 والتي تمهد لدور استراتيجي أكثر فاعلية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

*انتقام شخصي من جورج و. بوش بحق صدام حسين لضلوعه في محولة اغتيال والده في الكويت عام 1993.

*انجاز المهمة التي لم يكملها والد جورج و. بوش في حرب الخليج الثانية.[67]

ب-نتائج الغزو الأمريكي على العراق: نتج عن الغزو الأمريكي للعراق مجموعة من النتائج أهمها [68]:

*إبعاد العراق عن الساحة الإقليمية والدولية

*حل الجيش العراقي وإبعاده من المعادلة العسكرية في المنطقة.

---

[67] - **"The Wages of War: Iraqi Combatant and Noncombatant Fatalities in the 2003 Conflict".** Commonwealth Institute of Cambridge. Archived from the original on 2September 2009.

[68] - Ephraim Kahana, Muhammad Suwaed, **op cit** ,p 210.

*تفكيك العراق مذهبيا ومجتمعيا.

*فساد أتى على مقدرات الدولة العراقية ونهب ثرواتها.

*تراجع الصناعة والزراعة .

*انتشار الأمية والجهل في أوساط المجتمع العراقي.

*تحطيم الهياكل القاعدية للدولة.

*خسائر بشرية قدرت ب 109 ألاف عراقي و4500 جندي أمريكي .

*كلفت الحرب أكثر من 800مليار دولار ،وهي تكلفة باهضة تكبدتها الخزينة الأمريكية.

في 18 ديسمبر 2011 ،أعلنت الولايات المتحدة أن جيشها أكمل انسحابه من العراق ذلك اليوم ،وان الانسحاب جاء تطبيقا للاتفاقية الأمنية الموقعة مع حكومة بغداد عام 2008،وبعد أن رفضت الأخيرة منح ألاف الجنود الأمريكيين حصانة قانونية ،وكانت بريطانيا بدأت سحب قواتها جنوبي العراق مطلع افريل 2009،وأكملته نهاية ماي 2011.

من خلال الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق ،تظهر مدى فحوى الإستراتيجية الأمنية الأمريكية المبنية على المصلحة الوطنية للدولة ،واستعداد الولايات المتحدة في الدخول في حروب من اجل حمايتها ،والأكثر من ذلك فان العالم اليوم يشهد في ظل العولمة ،مزيدا من الاستقطاب لصالح الولايات المتحدة على المستوى الثقافي والقيمي ،وعلى مستوى إتباع النمط المعيشي الأمريكي.

المحور الثالث :الإستراتيجية الأمنية لحلف الأطلسي

1-مرحلة التأسيس

2-الإستراتيجية الأمنية للحلف أثناء الحرب الباردة

3-الإستراتيجية الأمنية للحلف بعد الحرب الباردة

تقديم:

أسفرت الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ،والمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي عن ميلاد أحلاف عسكرية، لاستقطاب القوى الدولية ،خاصة أثناء السباق الحاد لامتلاك الأسلحة النووية،فتم تأسيس كل من حلف الشمال الأطلسي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلف وارسو من طرف الاتحاد السوفياتي ،مع الإشارة أن الأحلاف العسكرية أسست كأحلاف دفاعية بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

لكن نهاية الحرب الباردة بعد سقوط جدار برلين 1989،وانهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991،قضى على حلف وارسو ،وبقي حلف الشمال الأطلسي كوسيلة عسكرية ردعية بيد الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين، إذ توسعت أدواره وأصبح وسيلة بيد مجلس الأمن ،لتطبيق الإجراءات الردعية بموجب الفصل السابع من الميثاق الاممي ،إضافة إلى ذلك فان الحلف استعمله الغرب لمصالحه الضيقة كغزو العراق والتدخل العسكري في ليبيا.

سنحاول في هذا المحور التطرق إلى أهم مراحل تطور الحلف الأطلسي ،والمهام الجديدة التي شغلها بعد نهاية الحرب الباردة.

1-مرحلة التأسيس:

أ-النشأة:

لقد كان ظهور حلف شمال الأطلسي نتيجة للتعاون المشترك والجماعي بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بعد أن استجابت هذه الأخيرة لطلبات الدول الأوروبية بمساعدتها (اقتصاديا، سياسيا، وحتى عسكريا) من أجل التصدي للمد الشيوعي السوفياتي القادم من الشرق)،إلاّ أن هناك من يعتقد أن البدايات الأولى لفكرة إنشاء حلف شمال الأطلسي تعود لكتابين أمريكيين، وهما:

-**الكتاب الأول** تحت عنوان "الإتحاد في الحال" لصاحبه "كلارس ستريت" عام 1939وكانت فكرته الأساسية تدور حول إقامة اتحاد بين الدول الديمقراطية والتي تضم حسبه كل من: الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، فرنسا، ايرلندا، بلجيكا، هولندا، السويد النرويج، الدنمارك، سويسرا، إلا أن الفرصة لم تتاح لهذه الفكرة بالظهور بسبب إعلان هتلر للحرب عام 1939.

- **الكتاب الثاني** فكان للكاتب "والترليبمان" تحت عنوان "السياسة الخارجية للولايات المتحدة" عام ،1943وتدور فكرته الأساسية حول ضرورة تكتل الدول والشعوب الواقعة حول المحيط الأطلسي لاسيما انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية[69].

تعتبر معاهدة بروكسل عام 1948النواة التي نشأت منها معاهدة حيث قامت خمسة دول أوروبية)بريطانيا، فرنسا، ودول البنيلوكس الثلاث: هولندا، بلجيكا، لوكسمبورج(في 17 مارس 1948بتوقيع معاهدة للدفاع المتبادل عرفت بمعاهدة بروكسل[70].

في 4أفريل 1949عقد اجتماع في واشنطن بين دول معاهدة بروكسل)بريطانيا فرنسا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورج(والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ومعهم ايسلندا

---

[69]- أحمد أبو الخير السيد مصطفي، **النظرية العامة للأحلاف العسكرية**، مصر: أتراك للنشر والتوزيع، ،2005،ص 491.

[70]- ليلي مرسي وأحمد وهبان، **حلف شمال الأطلنطي: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة1945-(2000،)**الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2001ص ص 45-46.

الدنمارك، إيطاليا، البرتغال، النرويج، وأسفر عن إعلان قيام حلف شمال الأطلسي ، ((North Atlantic Treaty Organization(NATO) ، ثم بدأت العملية تعرف توسعا بانضمام أعضاء جدد حيث انضمت كل من تركيا واليونان عام ،1952وفي عام 1955تم ضم ألمانيا الغربية، وفي عام 1981انضمت اسبانيا وبذلك بلغ عدد أعضائه ستة عشر عضوا.

فقد تأسس حلف شمال الأطلسي في إطار المادة 51من ميثاق الأمم المتحدة والتي تتيح للدول الحق في الدفاع عن نفسها منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى، نتيجة انقسام العالم ايدولوجيا بين القوي الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية وعجز الأمم المتحدة على إرساء قواعد بناء نظام أمن جماعي دولي.تتشكل معاهدة حلف شمال الأطلسي من ديباجة وأربعة عشر مادة أو بند. وتعتبر المادة الخامسة القلب النابض لتماسك وفاعلية عمل الحلف بحيث تنص على الالتزام الجماعي بمبدأ الدفاع المشترك، أو مبدأ "الواحد للكل والكل للواحد ،وهذا ما يعني أن أي اعتداء على أي عضو من أعضاء الحلف، يعتبر اعتداء ومساسا باستقلال كل الأعضاء، وفي حالة وجود مثل هذا الاعتداء، فإن باقي الأعضاء ملزمين على الرد بالقوة تنفيذ تنفيذا الأحكام البند الخامس من المعاهدة[71].

تنص هذه المادة صراحة على ما يلي: »تتفق الدول الأطراف في الحلف على اعتبار أي هجوم مسلح على أوروبا أو أمريكا الشمالية، ضد دولة أو عدة دول منها هجوم موجها ضدها جميعا، وبالتالي يحق لهم سواء فرادى أو في جماعة التدخل الفوري لنجدة الحليف بعد تبليغ قراراتها إلى مجلس الأمن « ،غير أن قضية التبليغ إلى مجلس الأمن بقيت مجرد إجراء شكلي إذ أن حق الفيتو حال دون فعالية مجلس الأمن، خاصة في

[71]– **المرجع نفسه**،ص 56.

إطار النظام الدولي الثنائي القطبية، الذي فرض استخدام حق النقص ضد قرارات المعسكر المضاد، وبقي الأساس المعتمد هو القوة والمصلحة[72].

ب-عضوية الحلف :في 4أفريل 1949تم التوقيع على معاهدة حلف شمال الأطلسي، وقد وقعتها اثنتاعشر دولة وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا،لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، الدنمارك، ايسلندا.

تعتبر المادة العاشرة من المعاهدة الإطار القانوني لعضوية الحلف، حيث تنص على أنه: »تستطيع الأطراف، بإجماع الآراء، أن تدعو أية دولة أوروبية أخرى تكون في وضع يتيح لها تدعيم مبادئ المعاهدة والمساهمة في تحقيق الأمن لمنطقة شمالي الأطلنطي، الانضمام إلى هذه المعاهدة وأية دولة يتم دعوتها على هذا النحو قد تصبح طرفا في المعاهدة وذلك بإيداع مستندات انضمامها لدى حكومة الولايات المتحدة، وسوف تبلغ الولايات المتحدة كل الأطراف بتلك المستندات»،بمعنى أنّه يجب على كل دولة أوروبية راغبة في عضوية الحلف أن توجه لها الدعوة من طرف أعضائه، كما يجب أن تكون في مركز يساعدها على تعزيز المبادئ السالفة الذكر، وهذا يعني أن عضوية الحلف عضوية مشروطة[73].

لقد وضعت المادة العاشرة أربعة شروط للعضوية وهي:

أ-ضرورة موافقة الدول الأعضاء في الحلف بالإجماع على قبول الدولة التي ترغب في الانضمام إلى المعاهدة، وعليه فإن كل دولة عضو في الحلف لها حق الاعتراض على قبول أية دولة جديدة تطلب الانضمام اللاحق إلى الحلف.

ب-ضرورة أن تكون الدولة الراغبة في الانضمام إلى الحلف دولة "أوروبية "ويرى البعض أن اشتراط صفة الأوروبية في الدول الراغبة في الانضمام راجع أساسا إلى أن الدول الأوروبية

---

[72]- ممدوح منصور، **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية**، الإسكندرية: مكتبة مدبولي، ،1997ص33.

[73]عماد جاد، **حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998، ص ص273-274.

هي الوحيدة القادرة على التصدي للشيوعية ، كما أن هذا الشرط أثار جدلا واسعا بين علماء الجغرافيا السياسية لاسيما قضية تحديد الحدود الجغرافية لأوروبا وبالتحديد الحدود الشرقية منها، بحيث أن حدود الإتحاد السوفياتي مع بولندا تحدد في مستنقعات نهر مسك فرع الدنيرا وهذا ما يعني أن الإتحاد السوفياتي لا يمكن تصنيفه ضمن النطاق الأوروبي، لكن الفريق الثاني يرى عكس ذلك، بحيث يعتبر الحدود الفاصلة بين أوروبا وآسيا هي جبال الأورال، وهذا ما يعني أن الإتحاد السوفياتي يملك ساحة شاسعة في أوروبا، تتيح له قانونيا من حيث المبدأ الجغرافي طلب الانضمام إلى عضوية المعاهدة.

ج –تشترط هذه المادة كذلك في الدولة الراغبة في الانضمام أن تكون في مركز يجعلها تساعد على تعزيز مبادئ المعاهدة، والتي هي مبادئ الديمقراطية وحرية الفرد وسلطان القانون.

د –ضرورة أن يتوفر للدولة الراغبة في الانضمام إلى الحلف وضع يمكنها من أن تساعد على تعزيز المحافظة على السلم في منطقة شمال الأطلنطي ويتضح من هذا الشرط أنه يشير إلى القدرة العسكرية للدولة بصفة عامة وإلى موقعها الجغرافي على وجه الخصوص[74].

إن شروط العضوية في الحلف غير خاضعة فقط للاعتبارات القانونية الواردة في المادة العاشرة فحسب، وإنما هناك اعتبارات أخرى وعلى رأسها الاعتبارات الجيوستراتيجية.

إن العامل الإستراتيجي العسكري هو المعيار الحاسم في عضويته وليس العامل الإقليمي كما يوحي بذلك اسمه، فالحلف كما نلاحظ يضم دولا تترامي في قارتين من تركيا واليونان في الشرق وهما دولتان غير أطلسيتين، أمريكا وكندا في الغرب مرورا بمعظم أوروبا الغربية سواء أطلت على الأطلسي أم لا، لكن هذا الحلف لا يضم دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا الأطلسية.

---

[74]- ليلي مرسي وأحمد وهبان، **مرجع سالف الذكر**، ص ص6–67.

ب-اجهزة الحلف:

لحلف شمال الأطلسي أجهزة يعمل من خلالها على تحقيق أهدافه، ويجمع معظم الدراسيين والمختصين في الأحلاف العسكرية، على تقسيم الأجهزة الرئيسية للحلف إلى جهازين أساسين أحدهما سياسي والثاني عسكري، ويتفرع عن كل واحد منهما العديد من اللجان الفرعية. وفيما يلي نتطرق إلى الأجهزة الرئيسية لحلف الأطلسي الذي يتكون من جهازين الأول سياسي والآخر عسكري.

1-**مجلس شمال الأطلسي (North Atlantic Council) :**

يعتبر بمثابة السلطة العليا داخل الحلف وقد تم إنشاؤه بمقتضى المادة التاسعة من معاهدة حلف شمال الأطلسي، ويعتبر أعلى هيئة في الناتو لاتخاذ القرار، إذ يحقق إمكانية التشاور والتعاون السياسي بين الحلفاء، وهو تجمع سياسي يتكون من جميع دول الحلف وهو المسؤول عن اتخاذ القرارات حول كافة المسائل الأمنية من خلال التشاور بين الأعضاء. يجتمع من مرة إلى مرتين كل عام (جلسة عادية)، أو بناء على طلب أحد الأعضاء جلسة (غير عادية). ويتكون المجلس من وزراء الخارجية والدفاع والمالية للدول الأعضاء، ويرأس هذا المجلس الأمين العام للحلف، وتساعد المجلس لجان دائمة منها: لجنة التخطيط الدفاع، لجنة شؤون الدفاع النووي، اللجنة الاقتصادية، لجنة التسليح اللجنة السياسية....الخ، أما الأمانة العامة للحلف تعتبر الإدارة المدنية لتسيير شؤون الحلف إداريا تحت رئاسة الأمين العام ويعتبر الناطق الرسمي للحلف.

2-اللجنة العسكرية **(Military committee)**:

وهي الجهاز العسكري الرئيسي لحلف شمال الأطلنطي، وتنصب مهمة هذه اللجنة على التخطيط لسياسات العسكرية للحلف، وإسداء المشورة لمجلس شمال الأطلنطي ولجنة التخطيط الدفاعي التابعة له في كل ما يتعلق بالشؤون الدفاعية لحلف الأطلنطي.[75]

[75]-ليلي مرسي وأحمد وهبان، **مرجع سالف الذكر**، ص72.

تتكون اللجنة العسكرية من رؤساء أركان الدولة الأعضاء في الحلف، وتجتمع اللجنة مرتين في الظروف العادية، وكانت الأداة التنفيذية للجنة العسكرية تتمثل فيما يعرف بالمجموعة الدائمة وتتكون من ممثلين لرؤساء هيئات الأركان في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، غير أن انسحاب فرنسا من القيادة العسكرية المشتركة للحلف أدى إلى إلغاء المجموعة الدائمة وتم إبدالها بجهاز جديد يعرف بالهيئة العسكرية الدولية،وتعمل تحت إشراف اللجنة العسكرية ثلاث قيادات عسكرية رئيسية وهي:

***قيادة القوات المتحالفة في الأطلسي Allied Command Atlantic):** (حدد نطاق إشراف هذه القيادة من القطب الشمالي إلى غاية مدار السلطان، ومن المياه الإقليمية لأمريكا الشمالية إلى غاية شواطئ أوروبا الأطلسية حتى البرتغال والجزر البريطانية وكافة المسطحات المائية لتلك المنطقة، وتنصب مهمة هذه القيادة في تأمين المحيط الأطلسي وحماية الطرق البحرية فيهو مقر هذه القيادة مدينة نورفولك Norfolk) (بولاية فرجينيا الأمريكية[76].

***قيادة القوات المتحالفة في القنال الإنجليزي(Allied Command Channel):** يغطي نطاق إشراف هذه القيادة القنال الإنجليزي ومداخل بحر الشمال إلى غاية اسكتلندا والدنمارك، كما وضع تحت تصرف هذه القيادة قوة من مشاة بحرية الناتو في بحر المانش، وهي عبارة عن أسطول صغير يضم مجموعة من السفن التي تقوم على خدمة قيادة المانش في وقت السلم.

*–**قيادة القوات المتحالفة في أوروبا Allied Command Europe):** (تعتبر من أهم القيادات على الإطلاق نظرا لموقعها الإستراتيجي، وسهولة السيطرة من خلالها على الأمن الأوروبيين، بحيث تقوم بمهمة الدفاع عن المنطقة الممتدة من مملكة النرويج وحتى شمال

[76]–أحمد أبو الخير السيد مصطفي، **مرجع سالف الذكر**، ص452.

إفريقيا، ومن ساحل المحيط الأطلسي إلى غاية الحدود التركية الإيرانية، كما يحق لهذه القيادة الإيصال بأي من رؤساء أركان الدول الأعضاء، وحتى وزراء الدفاع ورؤساء الحكومات والدول الأعضاء، لاسيما في الظروف الاستثنائية والطارئة ومقر هذه القيادة حاليا، مدينة "أيفير "قرب مدينة بروكسل،وكل هذه القيادات يرأسها ضباط أمريكيين،وهذا ما يطرح إشكالية السيطرة الأمريكية على الحلف الأطلسي في المجال الأوروبي.

وتتفرع عن هذه القيادة ثلاث قيادات فرعية وهي:

-**قيادة المنطقة الشمالية** :مقرها كولساس في النرويج، يرأسها ضابط بريطاني.

-**قيادة المنطقة الوسطي** :مقرها برونسوم في هولندا، يرأسها ضابط أمريكي.

-**قيادة المنطقة الجنوبية** :مقرها نابولي في إيطاليا، يرأسها ضابط أمريكي.

ونظرا للأهمية الجيوإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، تم اعتبار هذه القيادة من أهم القيادات، وذلك لأنّها القيادة الوحيدة القادرة على إيقاف الزحف الشيوعي، فكان من الطبيعي أن تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية عليها.[77]

2-استراتيجيات الحلف الأطلسي خلال الحرب الباردة:

عرفت إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تطورات مختلفة خلال الحرب الباردة وذلك حسب مقتضيات مواجهة الخطر الشيوعي وتطور الأسلحة لدى الحلف الأطلسي والحلف المضاد (حلف وارسو). وكان حلف الناتو يعيد النظر في إستراتجيته سواء بإدخال التعديلات أو تغيرها كليا وتبني أخرى جديدة، وتطورت إستراتجيته في فترة الحرب الباردة على النحو التالي:

1-إستراتيجية الاحتواء (Containnement Strategy): في أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت إستراتيجية احتواء التي تبناها الحلف الأطلسي وقد أسهم في تهيئة أسس

[77] .- ليلي مرسي وأحمد وهبان، **مرجع سالف الذكر**، ص74.

هذه النظرية وفي بلورة إطارها العام، جورج كنان الدبلوماسي المتخصص في الشؤون السوفياتية ثم تبناها هاري ترومان.[78]

تقوم إستراتيجية الاحتواء على تطويق الإتحاد السوفياتي وكتلة دول شرق أوروبا بجدار عازل من الأحلاف والقواعد العسكرية تحول دون نفوذها إلى مناطق غربية لأوروبا، وكانت في الفترة ،1945- 1953حصلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية على الإنفراد بالسلاح النووي منذ استعماله أول مرة في هيروشيما وناغازاكي عام 1945إلا أنها اضطرت إلى إعادة النظر في أسس ومفاهيم هذه الإستراتيجية بعد قيام الإتحاد السوفياتي بكسر الاحتكار الأمريكي للقوة النووية بتفجير قنبلته الذرية في 1949 والهيدروجينية عام 1953[79].

في المقابل كانت موسكو تتبع الأسلوب الحمائي وهذا ما لم تعمل حسابه الولايات المتحدة الأمريكية ومنه تبلورت إستراتيجية أخرى في بداية الخمسينيات تسمى بإستراتيجية الانتقام الشامل.

2-إستراتيجية الانتقام الشامل(Strategy Of Massive Retaliation):

بعد أن فشلت سياسة الاحتواء في وقف المد الشيوعي اتجه وزير الخارجية الأمريكي فوستر دالاس، إلى بلورة إستراتيجية الانتقام الشامل واعتقد أنها ستكون تصحيحا لكل الأخطاء ونقاط الضعف في سياسية الاحتواء واعتمدت الإستراتيجية على الانتقام الفوري في أماكن عديدة، أي إذا ما هاجم السوفييت فسوف يتعرضون لانتقام

---

[78] -إسماعيل صبري مقلد، "الإستراتيجية الأمريكية في العصر النووي"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد17 ،القاهرة،ص 61.

[79]- عبد القادر محمد فهمي، **التفكير السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية" دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري**، ط ،1عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ،2009، ص 122.

نووي وبالتالي فالهدف هو إقناع أي معتد بأنه إذا لجأ إلى العدوان فسوف توجه إليه ضربات انتقامية ستجعله الخاسر في النهاية من وراء عدوانه.[80]

لقد كانت حرب الهند الصينية في عام 1954أول اختبار لإستراتيجية الانتقام الشامل حيث ثبت أن التهديدات الأمريكية باللجوء إلى شن حرب شاملة تستخدم فيها الأسلحة النووية، لم يكن إلاّ من قبيل التخمين وليس أكثر،هذا الانتقاد وغيره قاد في النهاية إلى التحول عن تطبيق هذه الإستراتيجية لأنها لم تكن تجدي نفعا وذلك لاستحالة استخدام الأسلحة النووية فيها وبالتالي فهي إستراتيجية مبالغ فيها.[81]

3-نظرية الحرب المحدودة (Theory of Limited War): بعد فشل إستراتيجية الانتقام الشامل بدأ البحث عن مجالات أقل نطاقا يمكن أن تستخدم فيها بعض أنواع الأسلحة النووية وتقوم الفكرة الأساسية لنظرية الحرب المحدودة على أن الولايات المتحدة عليها أن تستعد لخوض الحروب المحدودة بما يضمن لها النصر واقتراح الاشتراك في هذه الحروب بالأسلحة النووية التكتيكية الصغيرة وذلك على أساس تطوير هذه الأسلحة مع استخدامها استخداما مناسبا، سوف يكون عاملا مكافئا للتفوق البري للكتلة الشيوعية.[82]

لقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات شديدة أبرزها أن محدودية الحرب هي وليدة طرفيها أو أطرافها، ليس طرفا واحدا، ومن ثم لا يمكن ضمان استمرارها محدودة بعد اندلاعها.

4-إستراتيجية الاستجابة المرنة(Strategy of Flexible Response): نظرا لفشل وصعوبات تطبيق نظرية الحرب النووية المحدودة، وبسبب التطورات التكنولوجية المستمرة في مجال إنتاج الأسلحة النووية، ووسائل توزيعها ونقلها بدأ الحديث عن إستراتيجية الاستجابة المرنة .

---

[80] -عماد جاد، **حلف الأطلنطي في بيئة أمنية مغايرة**، مرجع سالف الذكر، ص121.

[81]-إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سالف الذكر**، ص 61.

[82]- مصطفى طلاس، **الإستراتيجية السياسية العسكرية**، ط ،1دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ،1996 ،802.

لقد وضعت هذه الإستراتيجية من طرف الجنرال "ماكسويل تايلر" رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية الذي عبر في كتابه "السوق المريب" أن الرد المتدرج يعبر عن ضرورة توفر رد الفعل ضد جميع الأشكال الممكنة للهجوم ابتداء من الهجوم العام الشامل وفي مختلف أنواع الاعتداءات والنزاعات المحلية،وتقوم إستراتيجية الاستجابة المرنة على إعطاء الحلف المرونة والتدرج في الاستجابة العسكرية عند وجود تهديد لسيادة واستقلال الدول الأعضاء، وتعرف إستراتيجية الاستجابة المرنة عند البعض بإستراتيجية القوة المضادة المقيدة ومضمون هذه الإستراتيجية بعبارة موجزة التدرج في رد الفعل العسكري بحسب التحدي.[83]

تبنى الحلف الأطلسي هذه الإستراتيجية رسميا عام ،1967بعد خروج فرنسا من الهيكلة العسكرية للحلف والتي أرادت بناء قوة نووية مستقلة عن المظلمة الأمريكية، ورغبة من أعضاء الحلف الأطلسي في تخطي وتجاوز مرحلة التوازن الإستراتيجي بين المعسكرين العظميين وإيجاد منفذ لتكريس التفوق الأمريكي تم إطلاق إستراتيجية جديدة وهي "إستراتيجية حرب النجوم" التي تبناها الرئيس الأمريكي السابق ريجان عام 1983تحت عنوان "مبادرة الدفاع الإستراتيجيStrategic Defense Initiative ""أمام الكونغرس الأمريكي، ثم وافقت عليه أوروبا وسمحت بنشر صواريخ "بيرشينغ" و"كروز" بمعدل 572صاروخ، وكانت تهدف إلى استخدام كافة النظم الفضائية لحماية دول الحلف من هجمات الصواريخ الباليستية النووية الإستراتيجية، وارتكزت هذه المبادرة على الإستراتيجية الدفاعية بدلا من إستراتيجية التدمير المتبادل.[84]

---

[83]-ماجد محمد شدود، **قضايا عالمية معاصرة**، ط 2 ،دمشق: مطبعة دار الكتاب، ،1990ص. 133.

[84]– عدنان السيد حسين، **قضايا دولية، التوسع الأطلسي**، ط ،1بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ،2009ص ص17-18.

3-الإستراتيجية الأطلسية بعد الحرب الباردة:

كانت استجابة حلف شمال الأطلسي لتغيرات البيئة الدولية الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة غير متوقعة حيث بقي كحلف حيوي عمد إلى تطوير إستراتيجية جديدة تختلف عن الإستراتيجية التقليدية بتبني أهداف وأدوار جديدة إلى جانب توسيع عضويته أيضا.

أ-الهيكلة الجديدة : بعد الحرب الباردة حصلت بعض التطورات على هيكل الحلف منها:

1-مجلس التعاون الأطلسي (North Atlantic Cooperation Council):

أنشأ المجلس عام 1991ويعتبر بمثابة الجسر السياسي الذي يربط الناتو بدول وسط وشرق أوروبا والدول التي استقلت عن الإتحاد السوفياتي سابقا، وقد ضم هذا المجلس جميع هذه الدول بالإضافة إلى أعضاء الناتو الأصليين ويلعب دور في تسهيل عملية انضمام دول شرق ووسط أوروبا إلى "برنامج الشراكة من أجل السلام" كخطوة مسبقة للانضمام الكامل إلى الحلف. وحين بدأ تطبيق هذا البرنامج ظهر تراجع دور هذا المجلس حيث أصبح البرنامج الجديد الطريق الأساسي للعضوية ولهذا استبدل بمجلس جديد أطلق عليه "مجلس الشراكة الأورو – أطلسي."

2-برنامج الشراكة من أجل السلام (Partnership for Peace):

جاء هذا البرنامج عام 1994لتوطيد وتعميق التعاون بين دول الحلف ودول أوروبا الوسطى والشرقية التابعة للإتحاد السوفياتي سابقا، يعتبر هذا البرنامج كخطوة مسبقة للانضمام الكامل إلى الحلف، ومن المؤسسات السياسية التي تم إدخالها إلى الهيكلة السياسية للناتو (إلى جانب مجلس التعاون الأطلسي وبرنامج الشراكة من أجل السلام)، نجد أيضا المجلس المشترك الدائم للناتو وروسياوميثاق الناتو-أوكرانيا).[85]

[85]- عماد جاد، **حلف الأطلنطي في بيئة أمنية مغايرة**، مرجع سالف الذكر، ص 88.

أما على مستوى هيكل المؤسسة العسكرية قام الناتو في إثري انتهاء الحرب الباردة إلغاء القيادة الرئيسية في منطقة القنال الإنجليزي ودمجها بالقيادة الفرعية لتحالف شمال غرب أوروبا التابعة للقيادة الرئيسية في أوروبا، وقام بإنشاء القوات المتعددة الجنسيات والمهمات عام 1996ووضعها تحت قيادة اتحاد غرب أوروبا وهذه القوات يمكن أن تستخدم للرد أو مواجهة الأزمات التي تقع خارج أوروبا ومنطقة الأطلسي.

ب-عضوية الحلف:فيما يخص عضوية الحلف فلقد عرفت توسعا بعد انضمام العديد من دول شرق ووسط أوروبا. انضمت على النحو التالي[86]:

-عام 1999:بولونيا، المجر، جمهورية الشيك.

-عام 2004:استونيا، ليتوانيا، ليتوانيا ، بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا.

-عام 2009:ألبانيا، كرواتيا.

ج-الإستراتيجيات الجديدة للحلف بعد الحرب الباردة:

ترتكز الإستراتيجية الأطلسية الجديدة على متغيرين أساسيين هما:

1-المتغير الأول: تبني الحلف لما يعرف بـ"المفهوم الإستراتيجي الجديدThe) " Alliance's New Strategic Concept)

مع نهاية الحرب الباردة وأمام بيئة أمنية دولية جديدة شرع حلف الناتو في عملية إصلاح واسعة تمكنه من مواجهة الوضع الجديد والحقائق الجيواستراتيجية الجديدة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من بادر إلى طرح مسألة إصلاح الحلف وإعادة تعريف مهامه بشكل يستجيب مع مقتضيات المرحلة الجديدة، وتعتبر القمم الأطلسية الثلاث)قمة لندن، قمة روما، قمة واشنطن(محطات هامة ورئيسية في مسار حلف الناتو الجديد، حيث حددت المحاور الكبرى لإستراتيجية الحلف الجديدة.

[86] -Dominique David, **L'alliance atlantique 1949- 2009,** Revue politique étrangère, avril 2009, p731.

***قمة لندن جويلية 1990:**لقد كان إعلان لندن حول تحالف متجدد المعتمد في 6جويلية 1990أهم وثيقة بعد الميثاق المؤسس- ينشرها الحلف منذ تأسيسه، هذه الوثيقة تتكون من (23) فقرة تعلن التوجهات الكبرى الجديدة للحلف الأطلسي وتتضمن جملة من الإشارات الإيجابية الموجهة إلى الإتحاد السوفياتي سابقا- كان لا يزال قائما حينها- وإلى جميع دول الشرق واضعة بذلك حدا للمواجهة شرق-غرب، وجاء هذا الإعلان كامتداد مباشر لـ "رسالة تيرنبري Message de Turnmberry)(الموجه يوم 08جوان 1990من قبل وزراء خارجية دول حلف الناتو- المجتمعين في اسكتلندا- إلى دول الشرق أعرض صداقة وتعاون لزيادة الثقة بين نظامين الحلفين)الناتو ووارسو.[87]

وأعلنت قمة لندن أن الحلف سيعرف تحولات جديدة كتحديد وإعادة هيكلة قواته وأيضا تحديد مهامه الجديدة وبالتالي تبنى إستراتيجية جديدة.

***قمة روما نوفمبر1991:**تعتبر قمة روما البداية الحقيقة لمسار التحول حيث تبنت الدول الأعضاء في الحلف وثيقة بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل الحلف وهي "المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف" والذي سيأتي الحديث عنه لاحقا. يقر إعلان روما بأن مواجهة تحديات ما بعد الحرب الباردة يجب أن تكون في إطار "مفهوم موسع للأمن (Conception Élargie de Sécurité)"أخذ بعين الاعتبار من جهة ليس فقط العوامل العسكرية بل وأيضا عوامل سياسية، اقتصادية، ايكولوجية وغيرها من العوامل المؤثرة في الأمن.

***قمة واشنطن أفريل 1999:**انعقدت القمة بواشنطن ما بين 23و 26أفريل 1999 ويصتدف عيد ميلاد الخمسين لحلف الناتو، وركزت هذه القمة على التحضير لمستقبل الناتو وتحديد الأدوار الجديدة التي سيلعبها في القرن الجديد. وفي هذه القمة جاء الإعلان

---

[87]- زهير بوعمامة، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، ط ،1 ،الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، ،2011ص157.

عن تحديد المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف الناتو بشكل يهيئه لدخوله القرن الواحد والعشرين.

المتغير الثاني: تبني حلف الناتو لبرامج ومبادرات جديدة

إن طرح البرامج والمبادرات تدخل في إطار الإستراتيجية الأطلسية الجديدة.تستهدف هذه البرامج والمبادرات منطقتين تعرف بـ "قوسين من الأزماتArc d'instabilité " القوس الشرقية والقوس الجنوبية.

تتمثل التحديات الأمنية الخاصة بالقوس الشرقية في وجود القوات الروسية بمخزون كبير من أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى تفاعلات صراعية بين عدد كبير من الدول التي كانت تدور في فلك الإتحاد السوفياتي سابقا. وتضم هذه القوس (القوس الشرقية) منطقة شرق أوروبا، دول من أسيا الوسطى، كما تضم دولا إسلامية كإيران، أفغانستان باكستان وتتمثل هذه القوس منطقة عدم استقرار لوجود كثير من الصراعات والنزاعات العرقية والدينية والاجتماعية وانتشار أسلحة الدمار الشامل، واحتمال قيام تحالف بقيادة إيران من شأنه إعاقة مهام الحلف في تحقيق الهيمنة العالمية. [88]

لقد طرح حلف شمال الأطلسي "برنامج الشراكة من أجل السلام" عام 1994خاص بدول شرق ووسط أوروبا لمواجهة التحديات الجديدة. ويعتبر هذا البرنامج بمثابة مدخل لتوسع الحلف نحو شرق ووسط أوروبا والهدف النهائي من هذا البرنامج الانضمام إلى حلف الناتو، ترتكز مبادرة الشراكة من أجل السلام على مجموعة من المبادئ وهي:

-التحول الديمقراطي لدول وسط وشرق أوروبا التي كانت تدور في فلك الإتحاد السوفياتي سابقا ومساعدتها على حل الخلافات بالطرق السلمية.

- احترام حقوق الإنسان ومنح الشعوب حق تقرير المصير.

وقد قرر الناتو مراحل التوسع على النحو التالي:

---

[88]- أشرف محمد كشك، **حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية**، على الموقع:
www.digital.ahram.org/eg .

***المرحلة الأولى** :تبدأ من عام 1997تنتهي عام 1999وفيها يتم انضمام بولند المجر، وتشيكا.

***المرحلة الثانية** :تبدأ من عام 1999تنتهي عام 2003وفيها يتم انضمام روما بلغاريا، النمسا، سلوفاكيا، ألبانيا.

***المرحلة الثالثة** :تبدأ من عام 2003وتنتهي في عام 2010فيها يتم انضمام دول البلطيق الثلاث: فيلندا، السويد، دول رابطة، الدول المستقلة، وجمهوريات يوغوسلافيا سابقا.[89]

من خلال وثيقة الشراكة تتضح الإستراتيجية الجديدة للحلف في شرق أوروبا بأنها إعادة لبناء الترتيبات الأمنية لمواجهة أي تهديدات محتملة كما أنها طريقة فعالة للسيطرة والهيمنة الأمريكية على أوروبا كيف لا وهي فكرة أمريكية بالأساس.

وإلى جانب مبادرة الشراكة من أجل السلام مع دول شرق ووسط أوروبا قام حلف الناتو بعقد اتفاق روسيا– الناتو وأوكرانيا الناتو.

أما القوس الجنوبية تشمل الدول العربية في شمال إفريقيا، أي الدول العربية الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وهي أيضا تمثل عنصر عدم استقرار وتهديد للأمن الأوروبي والأطلسي نظرا لمساعي بعض أقطارها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل مثل ليبيا ولتردي أوضاعها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تقود إلى حروب أهلية داخلية تنشط من عمليات الهجرة الجماعية فيها إلى أوروبا أو تصعد من عمليات الإرهاب الدولي وإحياء النزاعات الأصولية الإسلامية[90].

ولمواجهة هذه التهديدات انتهج الحلف إستراتيجية جديدة قائمة على الحوار مع دول جنوب المتوسط بغرض تحقيق أمن المناطق المجاورة لأوروبا إلى جانب تعزيز الثقة في حوض المتوسط بتشجيع ودعم الأمن والاستقرار في المنطقة.

---

[89]– عبد النور بن عنتر وآخرون، **حلف شمال الأطلسي في عامه الستين...نظرة استشرافية... وموقع العالم الإسلامي فيها** ،لمزيد من الاطلاع يمكن تفحص الموقع : : www.aljazeera.net

[90]– نزار إسماعيل الحيالي، **مرجع سالف الذكر**، ص105.

في عام 1994سعى الحلف إلى إقامة حوار مع الدول المتوسطة كمبدأ لتعزيز التعاون والشراكة مع المتوسط وبدأ هذا الحوار بمشاركة مصر، المغرب، تونس، إسرائيل ثم انضمت إليه الأردن، موريتانيا ثم الجزائر عام 2000وفي قمة اسطنبول 2004أكد الحلف على مبدأ الحوار وبل أكثر من ذلك رفع هذا الحوار إلى شراكة حقيقة والجديد في قمة اسطنبول هو إطلاق "مبادرة اسطنبول للتعاون" مع دول الشرق الأوسط لتشمل منطقة الخليج العربي والهدف منها دعم التعاون مع دول المنطقة لضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب وعمليات التهريب بمختلف أنواعها.

لقد كانت أحداث 11سبتمبر 2001التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية نقطة التحول الكبرى في إستراتيجية حلف شمال الأطلسي حيث مكنته من استقطاب العديد من دول القوس الجنوبية (دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط) وكشفت هذه الأحداث عن تهديدات خطيرة تتمثل في: الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وقد فرض ذلك على الحلف استحداث هياكل عسكرية قادرة على التعامل مع هذه التهديدات ومثل ذلك قوة المساعدة الأمنية الدولية (ايساف) التي تشكلت من قوات كل دول الحلف26 (دولة في ذلك الوقت) إضافة إلى دول غير أعضاء مثل: جورجيا، السويد، سويسرا، تولت، قيادة العمليات العسكرية في أفغانستان منذ أغسطس2003[91] .

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى استبدال المفهوم الإستراتيجي القديم لحلف الناتو، بمفهوم استراتيجي مستحدث يقوم ليس فقط على مفهوم الردع، والهجوم في حالة الاعتداء العسكري على إحدى الدول الأعضاء، لا بل يتأس على مفهوم الضربات الوقائية والإستباقية.

[91]– عماد جاد، **حلف شمال الأطلنطي في بيئة أمنية مغايرة**، ط ،2مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2010،ص 162.

4-المفاهيم الجديدة للإستراتيجية الأمنية للحلف الأطلسي:

***المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 1991**:قام الحلف الأطلسي بمناقشة هذا المفهوم الإستراتيجي الجديد في قمة روما عام 1991بالتركيز على التعاون (Coopération) مع الأعداء السابقين لا على المواجهة والإصطدامات.

يركز هذا المفهوم الجديد على مبدأ تحسين وتوسيع الأمن لأوروبا)شرقا- غربا) وما يترتب عنه من مراجعة الوجود العسكري في أوروبا وتقليل عدده، وإعادة هيكلة قوات الحلف وإصلاح بنية القيادة يعتمد هذا المفهوم على أبعاد واسعة للأمن مع الحفاظ على الطبيعة الدفاعية للحلف طبقا لقرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لسنة 1975والقاضي بإقامة مقاييس جديدة لمناقشة حقوق الإنسان وتعزيز الثقة بين الشرق والغرب بما يتلاءم والبيئة الأمنية الجديدة فأقرت روما عقيدة عسكرية جديدة قائمة على استمرار الحلف في أداء دوره الدفاعي عن الأمن الجماعي لأعضائه ووحدتها، وكذا الحفاظ على هيكل القوات الموحدة للاستمرار في مهمة الدفاع الجماعي[92]

المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 1999:في قمة واشنطن عام 1999تمت الموافقة على مفهوم استراتيجي مجدد يتلاءم ومعطيات البيئة الأمنية الجديدة، وهذا التجديد هو استمرارية للمفهوم الذي سبقه عام ،1991ففي إطار المفهوم المجدد قرر أعضاء الناتو تحديد مهام جديدة للحلف خاص بمرحلة القرن الواحد والعشرين .

يعلن المفهوم الإستراتيجي المجدد في واشنطن المهام الجديدة للحلف "حفظ السلام وإدارة الأزمات" وهما المهمتان الأكثر إلحاحا بالنظر إلى طبيعة التحديات الأمنية الجديدة دون أن يحدد المجال الجغرافي الذي تطبق فيه المهام الجديدة، وهذا تأكيد على التزام

[92] -Jean Marie Guéhenno, **l'Otan après la guerre froide… une nouvelle jeunesse?** Revue critique internationale, N° 07, décembre 2000, p106.

الحلف بالعمل "خارج المنطقة "،[93]أي خارج حدود الفضاء الجغرافي الخاص بمنطقة الأطلسي، بناء على أن ذلك يؤثر حسب اعتقاده على أمن أعضائه.

يشمل استخدام قوات حلف الشمال الأطلسي في عمليات "خارج المنطقة"من ألاسكا إلى فلاديفستوك من أجل الدفاع عن أمن وقيم الديمقراطية دون أن يطلب بالضرورة إذنمن الأمم المتحدة، ولكن مع ما يتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، إذا كان الأمن الأوروبي–الأطلسي على المحك .

وفيما يخص المخاطر التي تهدد مصالح الحلفاء فلقد حددها المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 1999في: الإرهاب، الهجرة السرية، الجريمة المنظمة، حدوث خلل في التوازنات البيئية.

كما أكد على الوقاية من النزاعات كتلك التي حدثت في البوسنة وكوسوفو، ومساهمة الحلف الأطلسي في فرض السلام والأمن الدوليين والتركيز على أهمية الشراكة والتعاون والحوار مع روسيا أوكرانيا ودول حوض المتوسط.

***المفهوم الإستراتيجي الجديد 2010**:بعد إدراك أعضاء حلف الناتو لاستمرار التهديدات التي تواجه مصالح أعضائه خارج أراضيه وبعد سلسلة من اللقاءات مع نخبة من الأكاديميين والمسؤولين المدنيين والعسكريين داخل الحلف، تم صياغة تقرير حمل عنوان "حلف شمال الأطلسي لعام 2020...ضمان الأمن والمشاركة الفعالة[94]."

يشير المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 2010إلى أن الحلف سيواجه حتى 2020 تحديات كبيرة منها زيادة التهديدات كانتشار أسلحة الدمار الشامل، طموحات المنظمات الإرهابية، استمرار الصراعات الإقليمية والوطنية، العرقية والدينية، التنافس على الموارد الإستراتيجية على رأسها النفط، الهجرة الغير شرعية، تدهور البيئة،....الخ.

يعتبر هذا المفهوم الإستراتيجي لحلف الناتو أكثر وضوحا وتحديدا من سابقه بشأن

---

[93] .- زهير بوعمامة، **مرجع سالف الذكر**، ص 281.

[94] - Rocio Méndez Aléman, **La sécurité méditerranéenne. L'OTAN est-elle la solution?**in: http://www.nato.int/acad/fellow/98_00/mendez.pdf.

التدخل الأطلسي في الأزمات ويشير هذا المفهوم الإستراتيجي إلى أن الحلف يمتلك قدرات سياسية وعسكرية نادرة تمكنه من إدارة أزمات سواء قبل، أثناء أو بعد نشوبها فالصراعات والاضطرابات الواقعة خارج حدود الحلف من شأنها أن تمس باستقرار أعضائه (كقضية أمن الطاقة مثلا والتي قد تكون عرضة للمخاطر والهجمات وبالتالي للإنقطاعات) وعليه يتعين على الحلف التدخل حيثما اقتضت الحاجة للحيلولة دون اندلاع الأزمات أو إدارتها في حالة وقوعها ثم إعادة الاستقرار إليها والمساعدة في الإعمار.

من حلال استعراض للمفاهيم الجديدة للإستراتيجية الأمنية للحلف الأطلسي يتبن التغيير الواضح والبارز للحلف ويمكن حصر المهام والوظائف الجديدة كالأتي:

أ-المهمة والوظيفة السياسية: تتخلص الوظيفة السياسية الجديدة للحلف في دعم وترسيخ عمليات التحول الديمقراطي والسياسي للدول الأوروبية التي كانت تحت سيطرت الإتحاد السوفياتي سابقا لاسيما دول أوروبا الشرقية والوسطى وجمهوريات الإتحاد السوفياتي المفكك، ولكي يقوم الناتو بهذه الوظيفة الجديدة عقد اتفاقية برنامج "الشراكة من أجل السلام" مع هذه الدول من أجل حل مشكلاتها بالطرق السلمية، إلى جانب إدخال المفاهيم والقيم الديمقراطية في أنظمتها[95].

ب-المهمة والوظيفة العسكرية : تتمثل الوظيفة العسكرية الجديدة للحلف في تهيئة وإعداد الدول المنظمة إلى "برنامج الشراكة من أجل السلام" للقيام بعمليات حفظ السلام في أوروبا ومنظمة الأطلسي وتكريس هيمنة الغرب على مناطق العالم المختلفة.

ج-المهمة والوظيفة الاقتصادية: إن الوظيفة الاقتصادية الجديدة للحلف الأطلسي تتمثل في دور التنسيق بين السياسات الاقتصادية للأعضاء الأصليين في الحلف والتخفيف من حدة المنافسة بينهم، حتى لا يكون ذلك سببا في تراجع الإستراتيجية الدفاعية ومن أجل تحقيق

---

[95]- مسعود ظاهر، **صدام الحضارات ارتباك الخائفين وصلابة القادرين**، مجلة العربي، عدد 452، الكويت، 1996، ص26.

السيطرة والهيمنة الغربية الرأسمالية على باقي دول العالم، وكذلك لأجل التقليل من احتمالات الحروب الاقتصادية وإزالة جميع الحواجز والعوائق التي تقف كحجر عثرة أمام الدور المتزايد للشركات المعددة الجنسيات في شتى أنحاء العالم.[96]

خلاصة : من خلال تناولنا لأهم المحطات التاريخية لتطور الحلف ،والدور الذي أداه أثناء الحرب الباردة ،يمكن الإدلاء بان الحلف خرج من المهام المنوط به وأصبح أداة للتدخل الغربي للحفاظ على مصالحه الإستراتيجية في أصقاع العالم خاصة أمريكا ، ،وما الحرب على أفغانستان ،وغزو العراق ،والتدخل العسكري في ليبيا إلا دليل على ذلك.

[96]- عبد الوحيد م، **الحرب الاقتصادية.....المحور الأساسي في تحديد العلاقات الدولية**، مجلة الجيش، عدد ،483 الجزائر: المركز التقني للاتصال والإعلام والتوجيه، أكتوبر ،2003ص ص 108-109.

المحور الرابع: الإستراتيجية الأمنية الروسية والتأسيس للمركب الأمني الاوراسي

1-الإستراتيجية الأمنية الروسية

2-المنظومة الأمنية والعسكرية الروسية.

3-منطقة اوراسيا والنفوذ الروسي.

4-التدخل الروسي في أوكرانيا.

تقديم:

تعتبر روسيا الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي ،إذ استولت على مساحة جغرافية قدرها 17 مليون كلم2 ،وترسانة نووية ضخمة ،مما جعلها تبرز كقوة عالمية،كما أن وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الحكم ،ساهم بشكل كبير في إعادة بناء القوة العسكرية والاقتصادية لروسيا ،وساهم ذلك في بسط روسيا الاتحادية لنفوذها في منطقة اوراسيا ،متجاوزة بذلك كل الطموحات الغربية ،الساعية إلى إيجاد موطن قدم فيها، وما التدخل العسكري في جورجيا وأوكرانيا لخير دليل على ذلك.

سنحاول في هذا المحور التعرض إلى الإستراتيجية الأمنية الروسية وأبعادها الخارجية ،خاصة ما علق بمنطقة اوراسيا .

1-الإستراتيجية الأمنية الروسية:

أ-نبذة عن روسيا الفيدرالية:

تقع روسيا الفيدرالية في شمال اوراسيا ،ذات حكم جمهوري بنظام شبه رئاسي،تضم 85 كيانا اتحاديا ،لروسيا حدود مشتركة مع كل من النرويج ،فلندا واستونيا ،ولاتيفيا ولتوانيا وبولندا (عن طريق كالنغراد سكايا اوبلاست)،وروسيا البيضاء ،أوكرانيا وجورجيا ،اذربيجان وكازاخستان وجمهورية الصين الشعبية ،ومنغوليا وكوريا الشمالية ،كما أن لديها حدود بحرية مع اليابان في بحر اوخوست والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق مضيق بيرينيغ ،كما أنها تاسع اكبر دولة من حيث التعداد البشري ب 147 مليون نسمة.

بعد نهاية الحرب الباردة تم الاعتراف باستقلال روسيا عن الاتحاد السوفياتي عام 1991،ولقد ورثت تركة الاتحاد السوفياتي ،خاصة الأسلحة النووية ،تم انتخاب **بوريس يلتسن** رئيسا لجمهورية روسيا الاتحادية في 12 جوان 1991 ،في أول انتخابات رئاسية

مباشرة ي التاريخ الروسي ،ولعل اعم المعضلات السياسية التي واجهت روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي هي[97]:

*كيفية صياغة مركز دولي جديد لروسيا الاتحادية التي تتفق مع مقدرتها العسكرية ،في ظل ضعف اقتصادها ،وحالة عدم الاستقرار السياسي ،مع موجات الانفصال عن الاتحاد السوفياتي.

*كيفية التوفيق بين مقتضيات عظمة روسيا الاتحادية كقوة عالمية كبرى ،مع ما يترافق ذلك من التزامات مالية وسياسية ضخمة.

*كيفية تحديد المنظور الجديد للتعامل مع القوى الدولية الجديدة كالاتحاد الأوروبي.

ب-محددات الإستراتيجية الأمنية الروسية:

تتأرجح العوامل المؤثرة في الإستراتيجية الروسية بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية:

1-المحددات الداخلية:

أ-**شخصية الرئيس بوتين** : تزعم الرئيس الروسي "فالديمير بوتين" إلى استعادة المكانة خلال السنوات الماضية مشروع القيادية لدولته في النظام العالمي، ومواجهة التمدد الغربي في مناطق النفوذ التقليدي التاريخي لموسكو. ولعل هذا ما دفع العديد من ألدبيات إلى الحديث عن مقاربة جديدة للسياسة الروسية تحت اسم "البوتينية". وتستند إلى عدد من الأفكار الرئيسية، على غرار الرغبة في استعادة المجد التاريخي لروسيا، والتوسع في الفضاء الاوراسي، ومواجهة التدخل الخارجي في مناطق النفوذ الروسي عبر أدوات متعددة تقليدية وغير تقليدية، بما في ذلك الحرب المعلوماتية، فضلا في ذلك البعد المحافظ في فكر "بوتين"[98].

[97]- سعود كابلي ،**نظرة تفسيرية للسياسة الروسية** ،السعودية :دار البدر للنشر والتوزيع.ص.102

[98]– سامي عمارة ، **بوتين صراع الثروة والسلطة** ، مصر: دار النهضة ،2017. ص142.

التكوين الفكري والعملي أن الرئيس الروسي "فالديمير بوتين" يستخدم المرجعيات الفلسفية في خطاباته العامة، إلا أنه لا يصنفه كفيلسوف، إذ إن تكوينه العلمي والثقافي هو النمط الشائع في إطار المنظومة السوفيتية السابقة؛ فـ"بوتين" الذي درس القانون في جامعة سان بطرسبرج الحكومية، يفضل أن يتم تذكره من خلال تاريخه في جهاز الاستخبارات السوفيتية "الكي جي بي"، كما أنه عادة ما يفضل الانشطة الجسدية على الكتب والفلسفة ويعتبر رياضة الجودو التي يمارسها بمثابة الفلسفة الحقيقية، ولا سيما أنها "تعلمنا أن نستخدم ما لدينا، ونقدر ما نملكه، ومن ثم فهي قوة كافية إسقاط الخصم [99].

تضم المجموعة المؤثرة في سياسات "بوتين" أسماء من قبيل "فالديسالف سوركوف"، الذي يرجع له الفضل في صياغة مفهوم "الديمقراطية السيادية" ، ويعد خبيرا في التقنيات السياسية، وهو مستشار لبوتين، في الشئون الأوكرانية، و"ألكسندر بورتنيكوف" مدير هيئة الامن الفيدرالية منذ عام 2005، و"ألكسندر باستريكين" رئيس لجنة التحقيق الروسية والخبير في علم الجريمة، و"إيغور سيتشين" الذي يترأس شركة"روس نفط" واعتبرته "فايننشال تايمز" في عام 2010 الرجل الثالث في السلطة بعد "بوتين" و"دميتري ميدفيديف" و"ديمتري روجوزين" نائب رئيس الوزراء، و"فالديمير ياكونين" الذي كان يترأس هيئة السكك الحديدية حتى أ وت 2015، كما تضم المجموعة أشخاص من خارج الإطار السياسي التقليدي، مثل مخرج الأفلام الشهير "نيكيتا ميخالكوف" الذي سعى عبر عقود من خلال أعماله إلى تجسيد فكرة والدة "روسيا البيضاء" بعد سقوط الشيوعية، وكذلك رجل الدين الألب "تيخون شيفكونوف" الذي يحظى بتأثير ما على الرئيس الروسي[100].

ب- معضلة التاريخ السوفياتي:

شكل التاريخ السوفيتي أحد القضايا الإشكالية للرئيس الروسي، ففي الوثيقة التي نشرها في نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي بعنوان "روسيا عند منعطف االالفية"، حاول

---

[99]- شيفتوفا ليليا ،**روسيا بوتين**، تر : بسام شيحا . بيروت: الدار العربية للعلوم .2006.ص73.

[100]- سامي عمارة ، **بوتين صراع الثروة والسلطة** ،مرجع سابق، ص112.

"بوتين" النأي بنفسه عن الماضي الشيوعي، وذكر أنه ضد ترميم أيديولوجيا الدولة الرسمية بأي شكل من الأشكال، بل حاول أن يطرح نفسه كنموذج ليبرالي مغاير لا يثير الكثير من الشكوك لدى الدول الغربية الأخرى.

ولكن بمرور الوقت، بدا أن موقف "بوتين" من التاريخ السوفياتي أكثر تعقيدا ، فهو وان كان لا يبدي حماسة كبيرة إلى استعادة أيديولوجيا الحاكمة للاتحاد السوفيتي السابق، إلا أنه كرس لسياسة إلانكار والتجاهل للتاريخ السلبي لالتحاد السوفيتي لتخفيف حدة الانتقادات لهذا التاريخ ، ولا سيما حقبة "جوزيف ستالين"، فخطاب السلطة المراوغ يتجنب وصف العمال التي ارتكبها نظام "ستالين" بأنها جرائم، ويركز على وصفها بالأخطاء.[101]

ويتم تبريرها بالظروف السياسية وسياقات الحرب آنذاك حيث صاغ "بوتين"، إطارا لحماية التاريخ السوفيتي استنادا إلى فكرة المصالحة الوطنية، والحفاظ على الاستقرار المجتمعي. وبالتالي رفض إطلاق أي مشاريع لإحياء الذاكرة، تستهدف فحص ومحاسبة التاريخ السوفيتي، حيث جادل بوتين "بأن البحث عن تاريخ الشيوعية لا يعني تنظيم عمليات للتطهير وما لحقه الناس على أساس أنهم كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي أو ربما عملوا في منظمات عسكرية مرتبطة بالحزب.[102]

ج-المحددات الجغرافية:

تعد الجغرافيا العامل الأهم لفهم طبيعة السياسة الروسية حيث تلعب العوامل الجغرافية دورا أساسيا في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة و في رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى، و تعرف هذه العوامل وما تفرزه من انعكاسات و نتائج في أدبيات العالقات الدولية بالجغرافيا السياسية.

تغطي دولة روسيا الاتحادية واحد من ثمانية من سطح ألأرض و تمتد عبر شرق أوروبا و شمال آسيا حيث يمثل الجزء الأوروبي من روسيا ربع مساحة الدولة، أما الجزء الآسيوي

---

[101]–سعيدة مسلم، الثورة جريدة، الروسية العودة، 2019/12/25،ص ص 4-15.

[102] - Dimitri Ternin.RUSSIAN SECRIEY STRAGY UNDER PUTIN US.AND PERSPECTIVES. US This publication us a work of the Government 2007.

فيمثل ثالثة أرباع مساحتها، و توصف روسيا باعتبارها أكبر دولة في العالم من حيث المساحة ،ثم تليها كل من كندا و الصين و الولايات المتحدة الأمريكية، هذه المساحة الهائلة لدولة واحدة تفرض على روسيا عدة عوامل سياسية على رأسها أنها كدولة مترامية الأطراف هي في ذات الوقت دولة مستباحة الحدود، فمعضلة روسيا الأساسية أنه ليس لها حدود دفاعية و لذلك ظلت وسيلة الدفاع الرئيسية لروسيا على مر العصور هو التوسع الجغرافي عسكريا و سياسيا خارج حدودها.[103]

و تزخر روسيا بمجموعة كبيرة من الموارد الطبيعية منها النفط و الفحم و الغاز الطبيعي و العديد من المعادن الإستراتيجية كالماس، و يسود المناخ القاري معظم أنحاء البلاد و الذي يبتسم بفرق كبير في درجات الحرارة بين الصيف و الشتاء حيث يكون بارد جدا في الشتاء و حار جدا في الصيف و من خلال معرفتنا بالمحدد الجغرافي، هناك ما يسمى بالجغرافيا السياسية للدولة، سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي و لذلك فإنه رغم التغير الإيديولوجي بدءا من روسيا القيصرية مرورا بالثورة البلشفية و الاتحاد السوفيتي و انتهاء بروسيا الاتحادية الجديدة يمكن للمتابع أن يستشف استمرارية نمط معين في سياسة روسيا نابع من المحددات الجيو–سياسية التي تؤثر عليها.[104]

د–الهوية الوطنية: إن آليات ترسيخ الهوية الوطنية كأساس لقيام الدولة الروسية كانت لفترة طويلة مصدر جدل كبير بين صناع القرار و الخبرات الروس، فمصطلح القومية الذي لعب دورا رئيسيا في تشكيل الدول الحديثة ولا يزال عقيدة سياسية كبرى في العصر الحديث لم يكن له أي دور في تطوير الدولة الروسية بل كان له معنى سلبي في المفردات السياسية الروسية لذلك تم طرح خمس خصائص أساسية للأمة الروسية:[105]

---

[103]- حسين بوقارة، **السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل**، الجزائر، دار هوما، 2102، ص 10.

[104]– سعود كابلي ،مرجع سابق الذكر،ص 111.

[105]- نجاة مدوخ، "**السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سوريا 2010م –2014م**" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014–2015م، ص 12.

1-وحدة الهوية: و ذلك من خلال و صف الشعب الروسي بأنه شعب إمبراطوري.

2- الشعب الروسي امة واحدة: و ذلك ألن لهم أصول و ثقافة مشتركة، حيث ينظر لتشابه الثقافة الاثنية و التاريخية المشترك كميزة أساسية للهوية الوطنية.

3- اللغة: حيث يتحدث الشعب الروسي اللغة الروسية بصرف النظر عن أصولهم الاثني.

4- العرقية: تشكل العرقية الروسية أساس الهوية المشتركة.

5-الأمة الروسية مدنية: ينتمي لها كل من يحمل الجنسية بغض النظر عن أثنيته.

2-المحددات الخارجية :تنقسم المحددات المؤثرة في الإستراتيجية الأمنية الروسية إلى محددات إقليمية وأخرى خارجية:

أ-المحددات الإقليمية:

لقد حاولت روسيا استغلال موقعها المتميز، و الاستفادة من جيرانها الإقليمين من خلال[106]:

1- الهيمنة على الأقاليم المجاورة و منع أي تدخلات فيها باعتبارها منطقة أمن استراتيجي لروسيا، فجاءت أزمة شبه جزيرة القرم التي حاولت روسيا ضمها إليها، عندما أعلن برلمان القرم استقلال شبه الجزيرة عن أوكرانيا و ضمها إلى روسيا، مما أدى إلى زيادة العقوبات على روسيا من قبل الواليات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي.

2- استعادة حالة التوازن السياسي و الاقتصادي في آسيا و خاصة آسيا الوسطى و الحد من جذب الولايات المتحدة الأمريكية المستمر لسير الدول في فلكها لانضمام لناتو وتطويق روسيا.

3- الشراكة مع الدول المؤثرة في سياستها تجاه دول آسيا الوسطى مثل اليابان و الصين و الهند.

---

[106]- رسالن غوربانوف، عبد اهلل رينات محمدوف، "**المسلمون الروس و سياسة روسيا الخارجية**"، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة، 2014، ص 4.

4- إقامة تحالفات مع الدول التي تتفق معها مصالحها مثل تحالف الكومنولث الدول المستقلة، منظمة شانغهاي و منظمة تعاون آسيا الوسطى و توسيع العالقات الاقتصادية بينهم.

5-التركيز على القوة الناعمة في التعامل مع دول المنظمة بدال من القوة العسكرية في الحفاظ على مكانتها الجيوسياسية فيما عرف بمبدأ بوتين.

2- المحددات الدولية:

1- التوجه الوسيط في القضايا العالقة مع الغرب القائم على الشراكة الإستراتيجية معه و ليس التحالف بل اتخاذ موقف مناسب.

2- إتباع مواقف متوازنة إزاء القضايا الإقليمية و الدولية دون ربط هذه السياسات بالمواقف و السياسات الأمريكية.

3-مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد على الساحة الدولية بإقامة شراكة إستراتيجية مع بعض القوى الدولية مثل الصين و الهند.

4-توقيع الاتفاقيات مع الدول الأوروبية مثل اتفاقية من أجل السلم مع الناتو و نادي باريس للدائنين ودعمها للحرب على الإرهاب مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما أعطاها مميزات و برر لها حربها مع الشيشان.

5-التحرر من القيود الإيديولوجية و إتباع سياسة براغماتية و تحول العلاقات من الصراع و التنافس إلى الشراكة و احتواء الخلافات مما ضمن لروسيا مصالحها و أمنها و بالتالي ساهم في عودتها كقوة كبرى.[107]

ج-مبادئ الإستراتيجية الأمنية الروسية: ألقى الرئيس الروسي فالديمير بوتين رسالته السنوية أمام الجمعية الفدرالية لروسيا الاتحادية (البرلمان)، و تحدث الرئيس بوتين في خطابه إلى أعضاء البرلمان عن الوضع في البلاد و التوجهات الرئيسية للسياسة الداخلية و الخارجية.

[107]- نجاة مدوخ، **مرجع سابق** ،ص 30.

قال الرئيس بوتين: السياسة الروسية تهدف إلى الاعتناء بالشعب الروسي، و زيادة قدراته الشرائية، و مضاعفة القدرة البشرية، باعتباره الثروة الرئيسية في روسيا لذلك، ينصب تركيزنا على دعم القيم التقليدية و الأسرة و دعم البرامج الديمقراطية، و كذلك تحسين البيئة و صحة الإنسان، و تطوير التعليم و الثقافة، و أشار بوتين إلى أن إحدى النتائج الايجابية هو النمو الطبيعي المستمر للسكان، ووعد الرئيس أيضا بمواصلة العمل على تحسين الوضع الاجتماعي للسكان[108].

أعلن الرئيس الروسي فالديمير بوتين، عن أهم المبادئ التي تشملها العقيدة الجديدة الأمنية للسياسة الخارجية الروسية.

1- أهم توجه في محاربة الإرهاب يجب أن يكون عبر إنشاء تحالف دولي واسع.

2- المنافسة من أجل الهيمنة على العالم أصبحت الصفة الأساسية للمرحلة الراهنة من التطور العالمي، كما قال الرئيس بوتين أن "مبادئ السياسة الخارجية الروسية تشير إلى عدم وجود بديل للأمم المتحدة كمركز لتنظيم العالقات الدولية و تنسيق السياسة.

3- روسيا تعتبر العمل على تعزيز الشرعية الدولية أمرا أوليا، و انعدام الاستقرار في أفغانستان يحمل تهديدا لروسيا و رابطة الدول المستقلة و موسكو ستبذل جهودا للحل.

4- روسيا مستمرة ببناء علاقات جوار حسنة مع اليابان.

5- روسيا تتبع بثبات توجه تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

6- الاتحاد الأوروبي سيبقى شريكا هاما لروسيا تتطلع إلى تعاون مستقر.

7-روسيا ستواصل نهج التسوية السياسية – الدبلوماسية للنزاعات في الشرق الأوسط دون تدخل خارجي.

8- روسيا ستعارض بشدة أي محاولة لنقل المواجهة و النزاع العسكري إلى القطب الشمالي.

9-روسيا مستعدة لمناقشة تقليص القدرات النووية.

---

[108]- بوتين يقر عقيدة جديدة للسياسة الخارجية الروسية، وكالة سبونتيك العالمية الروسية، روسيا، متاح على الرابط:
https:// arabic.sputniknews.com/russia/201612011021040064

10 –روسيا ستعمل على توسيع وجودها في القارة القطبية الجنوبية.

11 –روسيا تنظر إلى تعزيز مكانتها في منطقة آسيا و المحيط الهادئ كإستراتيجية مهمة في سياستها الخارجية.

12– روسيا تهتم في إقامة عالقات متبادلة المنفعة مع الواليات المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار مسؤولية الدولتين الخاصة عن الأمن الدولي.

13–روسيا ستستخدم تقنيات جديدة لتعزيز مكانة وسائل إلا علام الروسية في الخارج و حماية أمن المعلومات.

14– روسيا لا تعترف بتعميم الولايات المتحدة الأمريكية لتشريعاتها خارج أراضيها بتجاوز القانون الدولي.

15–روسيا لا تقبل بمحاولات الضغط من قبل الواليات المتحدة، و تحتفظ بحق الرد بقوة على الإجراءات غير الودية بحقها[109].

2–المنظومة الأمنية والعسكرية الروسية:

أ–القوات المسلحة الروسية:

يعتبر الجيش الروسي ثاني اقوي جيش في العالم بعد نظيره الأمريكي ،نظرا لاحترافيته من جهة والتطور الكبير الذي بلغته الصناعة الحربية الروسية ،إذ يقدر عدد أفراد الجيش الروسي ب 1.9 مليون عسكري عام 2018 ،وبلغت ميزانية الجيش الروسي في نفس الوقت ،أكثر من 820 مليار دولار عام 2019 ،أي فاقت ميزانية الدفاع الأمريكية ب 76 مليار دولار.

1–القوات البرية: هي الأكثر عددا وتنوعا من حيث التسليح وأساليب القتال ،في إطار القوات المسلحة الروسية ،وترمي إلى صد العدوان على الأراضي الروسية ،والحفاظ على وحدة الأراضي والمصالح الوطنية الروسية ،ومهامها الرئيسية هي:

[109]– **المرجع نفسه.**

***في زمن السلم:**

-الحفاظ على القدرة القتالية ،وتحسين الجاهزية القتالية لصد أي عدوان في الداخل.

-تامين جاهزية القوات لضمان انتشار تعبوي وعملياتي بهدف صد العدوان.

-تخزين الأسلحة والمعدات والإمدادات الكافية لتامين تنفيذ مهام القوات البرية .

-المشاركة في عمليات بناء السلم، في إطار مجلس الأمن.

***عند وجود تهديد محتمل:**

-زيادة عدد العناصر ورفع الجاهزية القتالي للقوات.

-ضمان المناوبة وسبا الاستطلاع.

-النشر السريع لمجموعة القوات في اتجاه التهديد.

-تجهيز الأسلحة والمعدات العسكرية لاستخدامها في العمليات القتالية.

***في زمن الحرب:**

-تنفيذ المهام وفقا لخطة التخطيط الاستراتيجي.

-التعاون على إجراء عمليات مشتركة القوات لصد العدو.

ب-القوات البحرية:

تتمتع القوات البحرية الروسية بالقدرة على توجيه الضربات النووية ،على مختلف الأهداف الأرضية للعدو والقضاء على تشكيلاته في البحار والقواعد وقطع المواصلات في البحار والمحيطات للعدو،بالإضافة إلى الدفاع على الناقلات البحرية الصديقة ،ودعم القوات البرية أثناء العمليات القتالية ،والقيام بإنزال المشاة البحرية،واهم مهامه:

-ردع استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها ضد روسيا.

-حماية سيادة روسيا الاتحادية في مياهها الإقليمية .

-ضمان الأمن وسلامة الأنشطة الاقتصادية البحرية التابعة لروسيا.

-ضمان المشاركة في العمليات العسكرية والإنسانية وعمليات حفظ السلام التي تستجيب ومصالح روسيا الاتحادية[110].

ج-قوات الإنزال الجوي:

هي صنف من القوات المسلحة ،تحت القيادة العليا، وتهدف لتطويق العدو عبر الجو ،وتنفيذ المهام في الخلفية له لتخريب قيادة القوات وتدمير الأهداف الأرضية اختلال التقدم والانتشار الاحتياطية ،وتغطية الأماكن المكشوفة.

د-القوات الجوية الفضائية:تضم كل من :

-أسلحة القوات الجوية وقوات الدفاع الجوية المضادة للصواريخ والقوات الفضائية.

-القوات الخاصة.

-المؤسسات التعليمية والمؤسسات البحثية العسكرية.

مهامها:- تدمير منشئات هامة جدا للعدو وتدمير قواته باستخدام الأسلحة التقليدية والنووية.

-دعم عمليات القوات العسكرية الروسية، وضمان إطلاق الصواريخ الفضائية وتوجيهها.

هـ-قوات الصواريخ الإستراتيجية:

هي قوات مخصصة للردع النووي من عدوان محتمل ،وتدمير قدراته في أهداف بعيدة عن التراب الروسي.

و-الأمن الفيدرالي الروسي:

تأسس في افريل 1996، وتعتبر من اكبر وانجح المخابرات داخل روسيا وحول العالم ،وتعمل العديد من وكالات الأمن الروسية وحتى بعض الوزارات الأمنية تحت ارشادة وسيطرة FSB، مثل وزارة الشؤون الداخلية في روسيا، ودورها هي حماية الدولة الروسية امنيا من

[110]- وزارة الدفاع لروسيا الاتحادية، القوات المسلحة الروسية، متحصل علية من الموقع: http://ar.mil.ru/

الداخل والخارج، فتجمع المعلومات لمواجهة تجارة الأسلحة والمخدرات ومحاربة الإرهاب والجرائم ،واحتلت المرتبة السادسة عالميا كأنجع مجمع استخباراتي عام 2018[111].

أ-مقومات القوة العسكرية الروسية:

هناك مجموعة من مقومات القوة العسكرية ،تتقدمها القوات البشرية النظامية المقدرة ب1.9 مليون جندي ،و2845000 جندي احتياطي ،وعتاد حربي من اقوي الترسانات العسكرية ،في العالم بتشكيلة مقدرة كالأتي :عدد الطائرات المقاتلة 769 طائرة ،عدد المروحيات الهجومية 462 مروحية ،و55 غواصة ،و15398 دبابة ،و4 أساطيل بحرية،وقدرات المدرعات ب31289 مدرعة ،وتملك روسيا 65 من الزوارق الساحلية الدفاعية ،ويبلغ إجمالي وحدات المدفعية 10579 وحدة ،وحاملة للطائرات الحربية ،و3793 حاملة للقذائف ،وتريان نووية تقدر ب 75000 رأس نووي[112].

ولقد بينت العقيدة العسكرية الروسية التي طورتها بوثيقة وقعها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 26 ديسمبر 2014، وتتمثل في :[113]

-حشد القدرات العسكرية لحلف الناتو يعتبر أهم تهديد للأمن الروسي .

-إقامة ونشر منظومة الدفاع الصاروخي في أوروبا وخاصة قرب الحدود الروسية ،يعتبر خطر من الأخطار المحتملة ،فهي تقوض الاستقرار العالمي ،وتنتهك حالة التوازن في القوة الصاروخية والنووية.

-الأنشطة الإعلامية الفردية تشكل تهديد على هوية روسيا.

ج-التحديث العسكري وأهدافه:

---

[111]- **المرجع نفسه.**

[112] - Pascal Boniface ,**opcit** ,p100—101.

[113]- انجي مهدي ،**تطور العقيدة العسكرية الروسية،دراسة في الدور الروسي العالمي** ،متحصل علية من الموقع: https://platform.almanhal.com/Files/2/117206

مع مجيء الرئيس بوتين إلى الحكم ،بدأ في تحديث الجيش الروسي ،وتطورت قدراته القتالية وفق خطة مدروسة من اجل إعادة مجد روسيا القيصرية، ومكانة روسيا الدولية، فبتاريخ 18 كانون الأول 2014 قال الرئيس الروسي أن «الدوائر الإمبريالية الغربية تسعى إلى السيطرة على المصادر الوطنية الروسية وإلى تجريد روسيا من مخالبها وقوتها لجعلها جائعة وعاجزة.. كالدب المقيد...»[114].

ويبدو أن بوتين يسعى إلى «فك قيد الدب الروسي» إذ أنه لا يمكن لدب يملك 4 آلاف مخلب نوويًا أن يبقى مقيّدًا (كما يقول بعض المحللين السياسيين)، وقد كان الرئيس الروسي مضطرًا إلى تجديد العقيدة العسكرية في بلاده بعد حصول العديد من التطورات التي تدل على أنّ «الحرب الباردة» عادت بالفعل، وإنما بشكل «ساخن»، من الحرب في سوريا إلى حشد قوات حلف «الناتو» ونشر الأسلحة الإستراتيجية في بعض دول شرق أوروبا، والانقلاب السياسي في أوكرانيا، والعقوبات الاقتصادية على روسيا وصولًا إلى انخفاض سعر النفط...،واتبع في برنامجه مجموعة من الإجراءات :[115]

-الاحتفاظ بحق استخدام السلاح النووي كرد على استخدام هذا السلاح.

-تخصيص ميزانية لتطوير الأبحاث النووية، وتطوير أداء الجيش الروسي عن طريق تحسين معيشته.

-تطوير الترسانة العسكرية والصناعة الحربية في روسيا.

-زيادة الوجود العسكري الروسي في البحر المتوسط.

-إجراء تعديل في العقيدة البحرية لمواجهة توسع الحلف الأطلسي إلى حدود روسيا.

3-منطقة اوراسيا والنفوذ الروسي:

1-التعريف بالمنطقة الاوراسية:

---

[114]-احمد علو، **العقيدة العسكرية الروسية الجديدة**، متحصل من الموقع:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

[115]- العقيدة العسكرية الروسية: ما هو رد روسيا على تهديدات أمريكا،متحصل من الموقع:
https://arabic.sputniknews.com/russia/201601281017255297/

هي منطقة تماس بين أوروبا واسيا، حيث تمتد من المحيط الأطلسي والبلدان المجاورة له مثل اسبانيا والبرتغال في الغرب ،وحتى أقصى شرق روسيا عند مضيق يرينج الفاصل بين المتجمد الشمالي والمحيط الهادي.

أما الحدود الشمالية لاوراسيا فهي تشمل روسيا ،فلندا والنرويج حتى المحيط الشمالي التجمد في الشمال ،أما الحدود الجنوبية للقارة فتشمل البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي ،وتشمل الحدود الجنوبية لاوراسيا كل من اليمن، فلسطين والهند واسبانيا ،وهناك بعض الجزر أيضا التي تنتمي لمنطقة اوراسيا منها جزيرة ماليزيا واندونيسيا واليابان والفلبين وسيريلانك وقبرص وكريت وصقلية ،وتبلغ مساحة المنطقة الاوراسية 54 كلم^2 .

يوجد 93 دولة مستقلة في اوراسيا ،وتشمل هذه الدول 48 دولة أوروبية و17 دولة من الشرق الأوسط و27 دولة في أسيا ،بتعداد سكاني بلغ سنة 2012 خمسة مليار نسمة أي 71% من سكان العالم ،منهم 4.2 مليار نسمة في أسيا وحوالي 740 مليون نسمة في أوروبا[116].

خريطة تبين موقع منطقة اروسيا من العالم

2-التوجه الروسي نحو اوراسيا بعد نهاية الحرب الباردة:

أ-أسباب الاهتمام الروسي باوراسيا:

[116]- منطقة اوراسيا ، https://www.marefa.org

1-القرب الجغرافي والحنين إلى روسيا القيصرية.

2-التوسع الغير مبرر لحلف الناتو ،والذي يشكل تهديدا مباشرا للأمن الروسي، حسب القادة الروس.

3-اندلاع التنافس التركي –الإيراني على آسيا الوسطى ،وهو ما يهدد مصالح روسيا في المنطقة .

4-مطالبة دول آسيا الوسطى، روسيا الاتحادية ،بضرورة لعب الدور الضامن لأمن لتلك الدول، نظرا لعدم قدرتها على القيام بتلك الوظيفة[117].

ب-مبدأ بريماكوف يفيغيني والتوغل الروسي في اوراسيا:

بلور بريماكوف خطة استراتيجية لدور روسيا الاتحادية ،وهو ما أصبح يعرف فيما بعد باسمه "مبدأ بريماكوف" في السياسة الخارجية وتدور محددات هذا المبدأ على [118]:

1-إنشاء نظلم عالمي جديد يقوم على التعددية القطبية التوافقية.

2-أنساء تحالف اوراسي بين روسيا الاتحادية والهند والصين ،كمثلث استراتيجي يوازي القوة الأمريكية.

3-المعارضة الشديدة لتوسع الحلف الأطلسي في وارسو المنحل.

4-تكريس إنهاء العداء مع دول الحلف الأطلسي عبر توقيعه مع الأمين العام للحلف في 1997 ،والإعلان التأسيسي حول العلاقات المتبادلة ،والذي ينص على إنهاء حالة العداء بين روسيا والحلف الأطلسي ،وكذلك على مبادئ العلاقات والياتها.

5-الدفاع عن منظمة الأمم المتحدة وإعادة تنظيمها وتقوية دورها الذي بدأ بضعف أمام هيمنة دول الحلف الأطلسي .

ج-الأهمية الإستراتيجية لمنطقة اوراسيا في المنظور الروسي:

---

[117]- روسيا والشرق الاوسط،: http://alwatan.com /

[118]-محمد نورالدين، **الاوراسيا الجديدة**، http://alkhleej.ae

تشكل منطقة اوراسيا أهمية جيوستراتيجية لروسيا الاتحادية، إذ تعد منطقة تنافس استراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، وتمكن حصر هذه الأهمية كالأتي:

1-موقعها المتوسط بين روسيا وكل من تركيا ،الصين ،شمال أفغانستان ،وشمال شرق إيران وشرق تركيا ،مما يجعلها منطقة جد حساسة.

2-إطلالتها على بحر قزوين الغني بالنفط.

3-تشكل ممرا مهما لخطوط نقل وإمداد الطاقة القادمة من أسيا الوسطى إلى بحر قزوين وصولا إلى البحر الأبيض المتوسط.

4-سوق تجارية مهمة، حيث أنها نالت استقلالها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ما جعلها سوقا متعطشة للاستثمارات.[119]

د-آليات تطبيق النفوذ الروسي على اوراسيا:

1-التكتلات الاقتصادية:

أ-منظمة "صداقة الدول المستقلة":تأسست نهاية 1991 ،كإطار للتعاون الإقليمي بين دول الاتحاد السوفياتي سابقا، بمبادرة من الدول السلافية الثلاث :روسيا الاتحادية، وروسيا البيضاء، أوكرانيا، ولقد ضمت 12 دولة من دول الاتحاد السوفياتي سابقا: روسيا الاتحادية، وروسيا البيضاء، أوكرانيا، مولدافيا، أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، كازاخستان، قرغيزستان، طاجاكستان وتركمانستان، واتخذت من عاصمة روسيا البيضاء "منسك" مقرا رسميا لها،والهدف من هذه المنظمة بناء تنمية اقتصادية وتجسيد الأمن الجماعي لدول المنظمة.

ب-منظمة معاهدة الأمن الجماعي: هي اتحاد عسكري وسياسي لسبع دول من اوراسيا،تضم بالإضافة إلى روسيا الاتحادية ،كلا من: روسيا البيضاء وأرمينيا، وأربعة دول

[119]- **المرجع نفسه.**

من أسيا الوسطى (كازاخستان،طاجيكستان،أوزباكستان وقيرغيزستان)، دخلت المعاهدة حيز التطبيق في 20 افريل 1994.

ج-منظمة شنغهاي للتعاون: بدأت بزيارة الرئيس الروسي السابق **بوريس يلتسن** عام 1996 للصين، لتعلن الصين عن خطوة مشتركة باتجاه تعزيز الاستقرار على حدود البلدين بتوقعهما مع روسيا الاتحادية وكل من كازخستان وقيرغيزستان وطاجكستان في مدينة شنغهاي الصينية في 26افريل 1996، اتفاقية واسعة النطاق جول إجراءات بناء الثقة في المناطق الحدودية، والتي تطورت في 24 افريل 1997،إلى معاهدة تخفيض القوات المسلحة على حدودها بينهما، ولقد كان الهدف الاسمي للمنظمة هو ضمان التعاون الأمني، وتقويض توغل الولايات المتحدة في آسيا وبناء الأمن الإقليمي في المنطقة عن طريق تقوية مبادرات التنمية[120].

د-مجموعة دول البريكس: شملت كل من البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، وتم اجتماع كل من وزراء الخارجية للدول الأربعة :البرازيل، روسيا، الهند، الصين في نيويورك عام 2006، ولقد عقد أول قمة بين رؤساء الدول الأربعة في ييكاتير ينبرغ بروسيا في جوان 2009، وكانت أهداف البريكس هي:

1-الحفاظ على استقلاليتها، مع الحرص على إنشاء مؤسسات مشتركة تتيح لها تجنب الارتباط التبعي بالنظام المالي العالمي، الذي يهيمن عليه الغرب.

2-ضمان المشاركة في إرساء قواعد السلم والأمن الدوليين، بحيث أجرى رؤساء المنظمة نقاشات معمقة بشان التنمية المستدامة والأمن الغذائي وامن الطاقة.

3-أولوية التعاون المتبادل ووضع الأسس القانونية السلمية للحفاظ عليه وتطويره[121].

---

[120] - Shanghai Cooperation Organization , https://dppa.un.org/fr/shanghai-cooperation-organization

[121] - Li Hongfeng . "Les BRICS dans la gouvernance mondiale : état des lieux des recherches chinoises" . **Hermès**, La Revue 2017/3 (n° 79), pages 165 à 172.

هـ-القواعد العسكرية خارج روسيا:

تتوزع القواعد العسكرية الروسية في منطقة اوراسيا على النحو الأتي[122]:

1-القاعدة العسكرية الروسية في ابخازيا: الفرقة السابعة الروسية وتتركز في دولة ابخازيا وقوام هذه الفرقة 4000 جندي روسي.

2- القاعدة العسكرية الروسية في أرمينيا: الفرقة 102ن يخدم فيها حوالي 5000 جندي روسي .

3-القاعدة العسكرية الروسية في بيلاروسيا: محطة الرادار(الفولغا)، مهمتها الإنذار المبكر في حالة حدوث هجوم صاروخي من الخلف الناتو.

4-القاعدة العسكرية الروسية في فيتنام: عي منطقة دعم لوجيستيكي وتكنولوجي للقوات المسلحة الروسية.

5-القاعدة العسكرية الروسية في كازخيستان: توجد فيها قواعد عسكرية روسية ومحطات إنذار مبكر ومنصات الدفاع الجوي.

6-القاعدتين العسكريتين الروسيتين في سوريا: يوجد فيها قاعدة بحرية في الوحيدة التي تملكها روسيا في البحر المتوسط ،قاعدة طرطوس والقاعدة الجوية حميميم.

7- القاعدة العسكرية الروسية في طاجكيستان: بها الفرقة 201 المهمة جدا لأنها تقع على الحدود الأفغانية وقوامها 8500 جندي.

8-قاعدة اوستيا الجنوبية: بها قوات مسلحة روسية ب 4 قواعد روسية بها 4000 جندي روسي.

4-التدخل الروسي في أوكرانيا.

جذور الازمة الأوكرانية:

[122] - Romain Yakemtchouk **, Bases militaires et stationnement de troupes à l'étranger en temps de paix. Le cas de l'U.R.S.S./Russie ;obtenu :** **https://www.persee.fr/doc/afdi_0066-3085_1994_num_40_1_3198v**

تعود جذور الأزمة الأوكرنية الحالية إلى سنة 2010 عندما عادت السلطة لحزب الأقاليم الموالي لروسيا، بعد أن تمكنت الأخيرة من إسقاط مشروع الثورة البرتقالية التي اندلعت سنة 2004، تلك الثورة التي حملت أمال الشعب الأوكراني بالتخلص من الفساد، وخاصة من البيروقراطية الشيوعية، وتحقيق الرفاهية، وإنهاء معاناة الشعب من تأثيرات أزمة البطالة، وتدني الأجور، وتدهور القدرة الشرائية، حيث نجحت روسيا في استعمال سلاح الغاز ضد أوكرانيا، الأمر الذي تسبب في تدهور الاقتصاد الأوكراني، الذي يعتمد على 82 بالمئة من الغاز الروسي في إنعاش اقتصاده، خاصة أن أوكرانيا بلد بارد ومساحته كبيرة باعتباره ثاني أكبر بلد في أوروبا الشرقية بعد روسيا، لذلك يحتاج إلى الموارد الطاقوية وعلى رأسها الغاز، الذي يمثل عصب الحياة في البلاد.

شعرت النخب الأوكرانية المشبعة بالمبادئ الغربية بالحسرة؛ على خسارة الثورة البرتقالية أمام الثورة المضادة، بقيادة روسيا ومؤيديها من الأوكرانيين الشرقيين من أعضاء حزب الأقاليم الموالي لروسيا– أغلب رؤساء أوكرانيا من شرق أوكرانيا الذي يتحدث الروسية كلغة رئيسة في 13 مقاطعة من أصل 24 مقاطعة–، خاصة أن سقوط رموز الثورة البرتقالية كان سقوطا مدويا، بدليل أن الشعب الأوكراني أعاد انتخاب الزمرة الموالية لروسيا، والمعروفة عنده بفسادها الفاضح، وهو ما فهمته النخب بقيادة الرئيس السابق فيكتور يوشينكا، على أنه عقاب شعبي للثورة التي لم تحقق تلك الوعود الكبيرة التي أطلقتها في 2004، بل إن مؤشرات الفساد التي كانت في البلد قبل سنة 2004 بقيت نفسها سنة 2010، أي بعد ست سنوات من عمر الثورة التي لم تعمر طويلا، بل إن عهد رئيس الوزراء الموالية للثورة يوليا تيموشينكا؛ ساهم في عودة البيرواقراطية الشيوعية، وتمكنت في عهدها الطبقة الأوليغارشية، وزادت نقمة الشعب أكثر على رموز الثورة، بعد أن صار معظمهم أغنياء جدا،ورغم ذلك لكن رموز ونخب الثورة البرتقالية من الوطنيين المخلصين، لم يتوقفوا تماما عن محاولة إلحاق

أوكرانيا بأوروبا، حتى وإن كان الأمر إبرام اتفاقيات شراكة سياسية واقتصادية، تمهد للانضمام الكامل للإتحاد الأوروبي[123].

لكن وجود رئيس أوكراني موالي لروسيا وهوالرئيس المخلوع فيكتور يانكوفيتش حال دون تحقيق ذلك في أخر لحظة، وهو الرئيس الذي حاول إمساك العصا من الوسط، عندما قبل بعد فوزه بالرئاسة بالمضي في مسار مفاوضات الانضمام لما يسمى مشروع الشراكة الشرقية،– وهومفهوم جديد ظهر بعد حرب الخمسة أيام بين روسيا وجوروجيا– حيث وافق مبدئيا على توقيع إتفاقية الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الاوروبي في مدينة فيلينيوس بليتوانيا،وعند وصول التاريخ المنشود لتوقيع الاتفاق، قامت روسيا بالضغط بشدة على الحكومة الأوكرانية، واستعملت كل الوسائل لمنعها من توقيعها، وهو ما تحقق قبل 28 من شهر نوفمبر 2013، عندما أعلن الرئيس الأوكراني أسبوعا واحدا قبل انعقاد قمة الشراكة الأوروبية الشرقية في فيلينيوس تجميد توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وحاول إقناع الشعب أن هذا في صالح الاقتصاد الأوكراني، وسارعت روسيا للإعلان عن تقديم قرض ضخم بقيمة 18 مليار دولار وبشكل عاجل ، حيث قدمت فور إعلانها عن ذلك 3 مليار دولار، وكان الروس يظنون أن الإعلان عن هذا المبلغ كاف جدا لتهدئة الأوضاع، وتفادي وقوع اضطرابات نتيجة الإلغاء المعلن من طرف كييف الموالية لروسيا يومها، ولحاجة أوكرانيا للمال بسبب معاناة اقتصادها من شبح الانهيار والإفلاس، ولم تعتقد موسكو أنها ستواجه هذه المرة رفضا أوكرانيا عنيدا، تجلى في الاعتصامات المطردة التي شهدتها ساحة الاستقلال التي باتت تعرف فيما بعد بساحة الميدان الأوروبي، تطورت الاعتصامات وبدأت عدد المحتشدين يرتفع بشكل مطرد وسريع، رغم أن الأجواء كانت باردة جدا، وهو ما يدل على إصرار أوكراني غير مسبوق على تحدي روسيا، وأخذ الموقف يتصاعد إلى أن استعملت الشرطة الرصاص الحي، وسقطت أول ضحية في يوم 21 من شهر جانفي سنة

[123]– محمد الامين مقراوي، الأزمة الأوكرانية جذورها .. خلفياتها ومستقبلها..بين يدي الأزمة.. الإسلام والعلاقات الدولية. متحصل علية من الموقع: http://www.albayan.co.uk/rsc/print.aspx?id=3403

2014، ليبدأ بعد ذلك فصل جديد لم يتوقعه أحد، حيث توالى سقوط القتلى بشكل رهيب عن طريق الضرب المباشر، والقنص من بعيد، وهوالأمر الي عجّل بإقناع مكونات اجتماعية هامة داخل المجتمع بالمشاركة في التظاهرات والاعتصامات، ولعل أهمها منظمة القطاع الأيمن المتشددة، المعروفة بحقدها الكبير على الدولة الروسية– شارك القطاع الأيمن بفعالية في الحرب الشيشانية الأولى التي دامت من سنة 1994 إلى غاية 1996 إلى جانب القوات الشيشانية ضد الروس– وهي منظمة غير معتمدة وشبه عسكرية[124]، يداوم أفرادها على التدريبات والنشاطات القتالية، حيث كان وصولها إلى ميدان الاستقلال المنعطف الذي غير مجرى الأحداث، عندما ساهم أعضاؤها في إبطال فعالية تدخل الشرطة الموالية لموسكو، ثم قيامها باحتلال أغلب وأهم المباني الرئيسة في العاصمة **كييف**، وهو ما جعل روسيا تقرر استخدام هذا الحدث لاحقا في اتخاذ خطوات لم يتوقعها أكبر المتشائمين سياسيا، حيث انطلقت الآلة الدعائية الروسية بقوة، لتوحي للجماهير الأوكرانية من أصول روسية، داخل جزيرة القرم وشرق أوكرانيا وروسيا؛ بأن المتطرفين الأوكران سوف يستولون على البلاد، ويحدثون مجازر رهيبة في حق الناطقين بالروسية، خاصة مع اختلاف الولاء العقدي بين أوكرانيا وروسيا، فروسيا تتبع الكنيسة الأرثوذوكسية اليونانية، والمسماة أيضا بالكنيسة البيزنطية أو الرومية، بينما تتبع أوكرانيا وخاصة غربها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ،ويعود تاريخ هذا الإنشقاق لأكثر من عشرة قرون، وقد استفحل هذا الانشقاق في أيام ميخائيل كيرولارس، بطريرك القسطنطينية عام 1054 وكانت أسبابه الحقيقية سياسية أكثر منها عقدية. وهذا الخلاف العقدي لا يزال مؤثرا بشكل قوي في أوروبا، لذلك غادر بابا الفاتيكان إلى اسطنبول لعقد صلح بين الكنيسيتين في شهر ديسمبر من سنة 2014. وهو الخلاف الذي يمكن أن يفجر أوروبا في أي مرحلة من مراحلها، كما فجرها في حرب الثلاثين سنة في القرن 17 ميلادي.

---

[124]– **المرجع نفسه.**

لكن تطورا خطيرا حدث في أوكرانيا بعد توقيع هذه الاتفاقية، حيث هرب الرئيس يانوكوفيتش إلى شرق البلاد ومن ثمة نحو روسيا، وطالب روسيا بحمايته من المتطرفين، وهي الخطوة التي تكون روسيا وراءها، وكان الهدف منها نشر الفوضى وإحداث فراغ دستوري، تمهيدا لسيناريوهات روسية، انتظرها بوتين منذ سنوات، وكان أهمها إعادة السيطرة على جزيرة القرم الإستراتيجية، تحقيقا لحلمه الكبير في استعادة مجد القياصرة الروس، وهو المعروف عنه ولعه بالتاريخ الروسي، وشعوره بالغضب من سقوط الاتحاد السوفياتي، وهو ما كان يصرح به كثيرا في خطاباته التي يعقدها مع طلبة الجامعات الروسية، أو مع النخب الروسية الموالية للسياسات الروسية التي ينتهجها بوتين، والتي يقف على رأسها استرداد الهيبة الروسية المفقودة .

2-أهمية أوكرانيا في الإستراتيجية الأمنية الروسية:

-أوكرانيا سوق تجاري بالنسبة لروسيا خاصة ما تعلق بالطاقة والغاز، واستيراد روسيا لقطع الغيار للمنتجات الحربية والمحركات.

-تعتبر أوكرانيا المعبر الرئيسي لتمرير الغاز الروسي إلى أوروبا.

-تعتمد روسيا على استيراد المنتجات الزراعية الأوكرانية باعتبارها دولة زراعية بامتياز.

-قال بريجنسكي:**"إن روسيا مع أوكرانيا تشكلان إمبراطورية، وان انفصالهما يقضي على المجال الحيوي لروسيا"**.

-يعتقد فلاديمير بوتين أن ضم جزيرة القرم هو حق تاريخي لروسيا بعد أن منحها نيكيتا خروتشوف-أوكراني الأصل- سنة 1954 لأوكرانيا، ويرى الرئيس الروسي أن هذا المنح المجاني كان خطأ استراتيجيا، رهن مستقبل ومصير روسيا؛ أمام طموحات حلف الأطلسي المتنامي[125].

3-نتائج الأزمة الأوكرانية:

[125]- محمد الامين مقراوي،**جيوبوليتيكا أوكرانيا: قراءة في الصراع العالمي بين الغرب وروسيا**،متحصل عليه من الموقع: http://albayan.co.uk/RSC/text.aspx?id=3589

-**ضم شبه جزيرة القرم:** بعد أن فعّلت روسيا الآلة الإعلامية الضخمة التي تمتلكها، وضبطتها على دعاية خطيرة، عنوانها الغرب يريد تدميرنا وتفكيكنا، انتقلت روسيا إلى سيناريو لم يتوقعه حتى الشعب الروسي، حيث عمد بوتين إلى إرسال قوات ضخمة بلغ تعدادها 30 ألفا، وهي قوات مموهة، أطلق عليها قوات الدفاع الشعبي؛ بهدف مغالطة الرأي العام العالمي، وإقناعه بأن ما يحدث هناك هو تقرير مصير وفقا لمبادئ الأمم المتحدة، وتسارعت الأحداث، حيث عمد الروس إلى محاصرة القوات البحرية الأوكرانية، واستولوا على البرلمان، ثم أقالوا عمدة أهم مدينة وهي سيفاستبول، التي يلقبها الروس بمجد البحرية الروسية، والتي منها دخلت الأرثوذوكسية إليها، ثم تم إعلان تنظيم استفتاء تقرير المصير يوم 16 من شهر مارس 2014، سبقه اعتماد مشروع قانون من الكرملين مفاده، إمكانية قبول انضمام أي أرض إلى روسيا بناء على رغبة شعبها، وهو ما يؤكد التخطيط المسبق لهذا السيناريو، الذي انتهى بضم جزيرة القرم بالقوة تحت زعم وجود استفتاء شعبي يريد الانضمام إلى روسيا، وهو الاستفتاء الذي عارضه سكان القرم الأصليون، وهم مسلمو تتار القرم، وانتهى الأمر بتوقيع بوتين يوم الجمعة 20 مارس مرسوما رئاسيا بضم جزيرة القرم إلى الفيدرالية الروسية.

-روسيا ربحت موطئ قدم استراتيجي في المياه الدافئة بالبحر الأسود، خاصة أنها كانت تشعر بالقلق من إمكانية فقدانها الواجهة البحرية الأخيرة لها خارج المجال الحيوي الروسي، والوحيدة في البحر المتوسط.

-عقد اتفاقية هامة مع يانوكوفيتش، تنص على تمديد تأجير المرفأ الاستراتيجي في جزيرة القرم ومدينة سيفاستبول لصالح الأسطول الروسي المرابض هناك إلى سنة 2045.

-ما خسائر روسيا جراء ضم جزيرة القرم والتدخل في شرق أوكرانيا، فلعل أبرزها على المدى القصير[126]:

[126]- **المرجع نفسه.**

– وقوعها في عزلة دولية، سرعان ما فتئت تتنامى يوما بعد يوم، وهو ما يفسر السهولة التي وجدها الاتحاد الأوروبي في إقناع الأوروبيين بجدوى تجديد العقوبات في نهاية شهر جانفي من السنة الحالية.

–تعرض روسيا لعقوبات اقتصادية قوية، أقرها الإتحاد الأوروبي، ومست عدة مجالات حيوية روسية، حيث ألغيت الكثير من المشاريع المشتركة، وتم إيقاف توريد الكثير من التكنولوجيات التي تدخل في الصناعة الثقيلة والإستراتيجية ، التي تحتاجها روسيا؛ خاصة أنها متأخرة كثيرا عن التطور التكنولوجي الذي تعيشه أوروبا، كما تم فك الارتباط بين الإتحاد الأوروبي وروسيا، وأوقف التعاون في مجالات الصناعات الحربية الإستراتجية، والصناعات الالكترونية، ومجال الطاقة، وأبحاث الفضاء، وكذلك تم توقيف التعاون مع روسيا في مجال بناء بنية مصرفية روسية قوية.

– ولعله الأمر الأخطر، وهو توقف نمو الاقتصاد الروسي، ودخوله مرحلة العجز، بسبب العقوبات الاقتصادية، ما أدى بالمستثمرين الروس والأجانب إلى سحب أموالهم من روسيا، حيث تم نزوح أكثر من 150 مليار دولار من البلاد سنة 2014[127].

خلاصة: تعتبر روسيا الاتحادية قوة عسكرية وأمنية عالمية ،إذ امتلاكها لترسانة عسكرية مادية وبشرية ،سمح لها ببسط نفوذها في منطقة اوراسيا ،وتجسد ذلك من خلال التدخل المباشر لحماية مصالحها الإستراتيجية في جورجيا وأوكرانيا كانت بمثابة رسالة مباشرة للغرب لعدم التدخل في الدول الموالية لروسيا لان امن هذه الأخيرة هو من امن روسيا الفيدرالية ،وهو ما يفسر لهجة الرئيس بوتين أثناء مخاطبته للغرب ،فيما يخص قضايا الأمن الروسي،وما تعلق بمصالحها الإستراتيجية.

[127]- **المرجع نفسه.**

المحور الخامس:السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة

1-مرحلة التأسيس.

2- الإطار الهيكلي والمؤسساتي للسياسة الأوروبية للدفاع والأمن.

3-تحديات الإستراتيجية الأمنية الأوروبية المشتركة.

تقديم:

بعد الخطوة العملاقة التي خطتها الجماعة الأوروبية بتحقيقها للتكامل المنشود في القطاع الاقتصادي الذي رسخت معالمه بتأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ في عام 1951، بات لزاما على هذه الأخيرة توجيه الأنظار والجهود نحو باقي المجالات من
أجل التكامل والاندماج الكلي، يأتي في مقدمتها "التكامل السياسي والأمني" الذي استعصى على المجموعة الأوروبية خلال المراحل الأولى والأسباب في ذلك كثيرة، من ضمنها مخلفات الحربين العالميتان وانعدام الثقة بين المجموعة الأوروبية، خاصة بين أقطابها: فرنسا وألمانيا.

إلا أن هذا الطرح لا ينفي الجهود التي هدفت إلى وضع الحجر الأساس لسياسة أوروبية ذات بعد أمني ودفاعي، ترتكز معالمها على مجموعة من الأسس والآليات، حيث كانت معاهدة "ماستًيخت" بمثابة شارة الانطلاق لمسار تكاملي في لرالي الدفاع والأمن الأوروبي الذي ظل مرتكزا في إطار منظمة شمال الأطلسي.

وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي تحظى بها سياسات الأمن والدفاع، جاء التكامل السياسي الأوروبي ليعبر عن مرحلة جديدة من الأمن والدفاع الأوروبي المشترك، والذي ظل مقتصرا قبل اتفاقية "ماستًيخت" على التعاون السياسي الاختياري والحر ين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ليشمل بعد المعاهدة تكاملا سياسيا ودفاعيا مشتًركا،تشرف عليه مؤسسات أوروبية ذات طابع رسمي، حيث تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على المسار التكاملي الأوروبي في بعده الأمني والدفاعي الذي عبرت عنه "السياسة الأوروبية للدفاع والأمن."

1-مرحلة التأسيس:

1-مراحل بناء السياسة الأوروبية للدفاع والأمن على ضوء مؤتمرات: كولون، هلسنكي، ونيس:

ان مشروع "السياسة الأوروبية للدفاع والأمن" يدخل في إطار المسمى الأوروبي الذي يهدف على تقوية وبناء دفاعه و الأمني المشترك، بدا يعزز دعم القدرات الأوروبية في لمجابهة مختلف التحديات المشتَركة، وفي هذا الصدد، تعد القمة المشتَركة بين فرنسا وبريطانيا بمدينة "سان مالو St Mâlo"بتاريخ 04-12-1998أولى المحطات التي جسدت من خلالها فكرة إنشاء "قوة أوروبية مشتَركة" قادرة على تأسيس دفاع أوروبي موحد على النحو الذي أقرته اتفاقية "ماستَريخت"، لتصبح بذلك"السياسة الأوروبية للدفاع والأمن" أحد أهم مكونات: "السياسة الخارجية والأمنية المشتَركة" التي بردت معالمها وفق المراحل التالية[128]:

1-مرحلة تعزيز وتقوية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة:

بدأت معالم هذه المرحلة مع انعقاد قمة "كولون" في 03و 04يونيو 1999 أثناء الأزمة اليوغسلافية، والتي اعتُبرت بمثابة حافز قوي للمجموعة الأوروبية تجاه تطوير منظومتها الأمنية المشتَركة، حيث اعتبرت أزمة يوغسلافيا سابقا بمثابة اختبار حقيقي للقدرات الأوروبية على حماية وتحصين أمنها الإقليمي المشترك، حيث وعلى الرغم من تأجيل قيادات الدول الأوروبية لاتخاذ قرارهم بشأن القضايا الإقليمية المشتَركة، إلا أنهم أجمعوا على تقوية السياسة الخارجية والأمنية المشتَركة من خلال تعزيزها بقوة عسكرية ومؤسسات مشتَركة،واتضح ذلك بعد أف وافق القادة الأوروبيون على تكليف مجلس الاتحاد الأوروبي باتخاذ القرارات المنافسة حيال مختلف القضايا والأزمات في إطار العناصر الآتية:

[128]- مزاني راضية ياسينة، "البعد المؤسساتي للسياسة الأوروبية للدفاع والأمن،" **مجلة دراسات إستَراتيجية**، ع 11،مركز البصيرة للبحوث، جوان ،2010 ،ص ص. 72-73.

1-تشكيل مجلس للشؤون العامة، يضم وزراء الدفاع من أجل عقد اجتماعات دورية وطارئة.

2-تشكيل لجنة ذات طابع سياسي وأمني، مقرها ببروكسل، تضم خبراء سياسيين وأمنين أوربيين.

3-العمل على تشكيل بيئة عسكرية خاصة بالاتحاد الأوروبي، تقوم بالتوجيه.

4-التأكيد على ضرورة امتلاك الاتحاد القدرة على العمل المستقل نابعة عن قيادات وكفاءات أوروبية، مثل تعين "خافير سولانا" ممثلا أعلى للسياسة الخارجية والأمنية والأوروبية[129].

يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي من خلال خطوة "كولون" سعى إلى تدعيم وتقوية قدراته ووسائله الدفاعية في وجود مختلف المخاطر والأزمات والقضايا المشتَركة التي كانت قضية "يوغسلافيا" بمثابة اختبار حقيقي لها، غير أن المسيرة لم تتوقف عند قمة "كولون" بل تواصلت إلى انعقاد قمة "هلسنكي" التي أعطت نفسا جديدا للسياسة الأمنية والدفاعية المشتَركة للاتحاد الأوروبي.

2- مرحلة القيام بالوظائف الدفاعية وتطوير القدرات العسكرية

بعد أن تم تكليف "مجلس أوروبا" باتخاذ قرارات مصيرية، وأثناء انعقاد قمة"هلسنكي" بالعاصمة الفنلندية أيام 10و 11ديسمبر ،1993تم اتخاذ قرار من ابرز القرارات المجسدة لفكرة الدفاع الأوروبي، حيث تم الاتفاق خلال البيان الختامي لهذه القمة من الدول 15 العضو آنذاك في الاتحاد الأوروبي على مشاركة الاتحاد الأوروبي في عمليات "حفظ السلام والأمن الدوليين، وذلك وفق مبادئ ميثاق بيئة الأمم المتحدة."

[129]- مخلد عبيد المبيضين، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة** ، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2012، ص 202-203.

كما تضمن البيان أيضا أن مجلس أوروبا وبناء على المحاور الأساسية التي سطرتها قمة "كولون" والتقارير الرئاسية وبعد إنشاء وحدة التخطيط السريع وكذا إنشاء ممثل أعلى للشؤون الخارجية والأمنية المشتركة قرر الاتحاد إنشاء أعضاء جدد وهياكل سياسية وعسكرية داخل المجلس الأوروبي، تقوم بالمهام الآتية:

1-ضمان التوجيه الاستَّراتيجي الضروري للتخطيط وتسيير عمليات "بيتَّرسبورغ" وكذا التعبير عن الإرادة الأوروبية لوضع قاعدة مهمتها تسيير الأزمات وتعريف الأهداف المشتَّركة ذات الطابع العسكري[130].

2-العمل على تحقيق "الأهداف العامة أو القدرات" وذلك بإنشاء هياكل سياسية وعسكرية داخل المجلس، أبرزها:

*اللجنة العسكرية والأمنية الدائمة

* اللجنة العسكرية

*الهيئة العسكرية.

* تطوير التعاون بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. [131]

3- قرار الرئاسة الفنلندية بالتشاور مع االدول الأعضاء، وفي مدة زمنية أقصاها سنة 2003الماضية، تطوير القوى العسكرية في ظرف 60يوما إلى نشر قوات قوامها من 50إلى 60ألفا رجلا مكونة خصيصا للمهمات الصعبة خاصة الدفاعية منها، وذلك في إطار مهام "بيتَّسبورغ".

ولأن الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف يقتضي مجموعة من الوسائل والآليات، فإن عملية تحديد هذه الوسائل أوكلت إلى مجموعة من الضباط الذين شكلوا خلية المتخصصين

---

[130]-**المرجع نفسه**، ص ص214-211.

[131]- - Michel Bacot-Décriand, « La PESD : montée en puissance et perfectibilité », la défense en Europe : avancées et limites, documentations française, paris, 2005, P.183.

العسكريين، وكانت هذه المجموعة تعمل تحت إشراف الأمين العام للمجلس الأوروبي، كما تم تعزيز هذه الخلية المجموعة من الضباط الذين تم إحضارهم من مختلف العواصم الأوروبية، وذلك تطبيقا لمبدأ "التشاركية" في المهام وتوزيع الأعباء[132].

أما بخصوص مسألة التقييم العسكري للحاجيات، فقد انعقدت قمة المجلس الأوروبي "بسانتا ماريا" البرتغالية في 19و20جوان2000 ،وذلك من أجل مناقشة التسيير المدني للأزمات، وبهذا الخصوص تم إنجاز ما يلي:

1-تنصيب لجنة مكلفة بتسيير الأزمات والعمل مع المختصين الإداريين للدول الأعضاء لتزويدها بآراء تقنية حول مختلف الجوانب.

2-تأسيس جهاز خاص بتحديد قاعدة معلومات حول قدرات جهاز الشرطة في الدول الأعضاء حفاظا على المعلومات وتقاسمها، وكذا تحديد الأهداف الخاصة بالأعمال غير العسكرية.

أما بخصوص العلاقة بتُ المجلس الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، فقد تم تحديد المبادئ والإجراءات التي تسّير المشاورات بتين الجانبين في مختلف القضايا، حيث تقوم العلاقة بينهما على النحو التالي:

- ضمان استشارة فعالة وتعاون وشفافية حول الإجابة العسكرية المقدمة في حالة الأزمة وضمان تسيير ناجع للأزمات.
- احترام استقلالية القرار للمنظمتين.
- الحفاظ على التعاون والشفافية.
- الاحترام المتبادل بين الجانبين فيما يتعلق بالطبيعة المختلفة لهما.
- التساوي بين الاثنين، وعدم التمييز بين الدول الأعضاء [133].

---

[132]- مزاني راضية ياسينة، **مرجع سابق**، ص. 77.

[133]- كاظم هاشم نعمة، **حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق -الحوار مع الجنوب- والأمن القومي العربي**، ط ،01 ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، ص ص 195-196.

إن دراسة العلاقة ما بين حلف شمال الأطلس كمنظمة عسكرية دفاعية تضم في عضويتها دول غير أوروبية، والاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى بناء سياسة أمنية دفاعية أوروبية مستقلة عن الناتو وفي نفس الوقت سياسة تعاونية مع هذا الأخير، يجعل من الصعوبة بما كان تحديد شكل وطابع العلاقة بينهما، فمن الزاوية الوظيفية المؤسسية، يجب أن يقع تنسيق في الأدوار والإجراءات والهياكل بين الحلف والاتحاد، وهذا ما يتجلى من خلال طرح أنصار النظرة "الواقعية،" حيث يؤكدون على ضرورة تحقيق تماسك وتناغم في جميع الأحوال، وأن لا تؤثر عملية التوسع في عضوية الحلف على حساب العضوية في الاتحاد الأوروبي.[134]

3-الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية:

تعتبر قمة "نيس" الفرنسية التي انعقدت بتاريخ 08-09ديسمبر 2000 بمثابة اللّبنة الأساس لنواة القوة العسكرية الأوروبية التي ترسمت معالمها بعد أن طرحت خلال القمة الفرنسية-البريطانية في مدينة "سان مالو،" وبعد إقرار وزراء الدفاع للاتحاد الأوروبي خلال قمة "هلنسكي1999 "على تبني فكرة بناء "قوة عسكرية أوروبية،" وفي هذا الصدد، تم الاتفاق خلال قمة "نيس" على تشكيل "قوة أوروبية للتدخل السريع "،EUROFOR يبلغ تعدادها من 60إلى 100ألف جندي، يتم تدعيمها ب:

-400 طائرة استطلاع وقتال

- 100 سفينة حربية.

- إعطائها القدرة على الانتشار في مناطق الأزمات مباشرة بعد انتهاء 60يوما من الإعلان عنها وعلى مسافة 4000 كلم [135].

---

[134]- بوزيد أعمر، **شركاء أو متنافسون، سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية-الأوروبية اتجاه المنطقة العربية (النفط والإرهاب نموذجا،)**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2014، ص573.

[135]- **المرجع نفسه** ،ص 574.

غير أن هذه الخطوة الأوروبية الهامة جدا في مجال بناء الأسس العملية لتقوية الدفاع الأمني الأوروبي المشترك، كشف عن عمق الخلافات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية،[136] وذلك بعد معارضة هذه الأخير لامتلاك الاتحاد الأوروبي مؤسسة عسكرية خاصة به ومستقلة تماما عن قيادة حلف شمال الأطلسي، وهو الأمر الذي كشف أيضا تبينا واختلالا في الموقف الأمريكي حيال بناء قوة عسكرية أوروبية، فلطالما نادت الولايات المتحدة الأمريكية بأن يلعب الاتحاد الأوروبي دوره المنوط به في الساحة الدولية وأن يمتلك قدرة أكبر على برمل الأعباء الدفاعية والأمنية في مواجهة مختلف التحديات الأمنية.

2-الإطار الهيكلي والمؤسساتي للسياسة الأوروبية للدفاع والأمن:

مرت العملية التكاملية للاتحاد الأوروبي في المجال الدفاعي والأمني بعدة مراحل وقمم، كان أبرزها القيم الثلاث التي أشرنا إليها سابقا (كولون، هلنسكي،ونيس،) وهي المحطات التي أعطت لمشروع الدفاع الأوروبي نفسا جديدا من خلال التعريف بالأهداف العامة ورسم الخطوط العريضة للسياسة الأمنية والدفاعية المشتَركة المستقلة نوعيا عن حلف الأطلسي، كما عرف مشروع الدفاع الأمني الأوروبي إنشاء مؤسسات وهياكل ذات طابع عسكري وأمني برت قيادة أوروبية محضة من طرف فرنسا وألمانيا الدولتين الفاعلتين والأكثر طموحا لتعزيز البعد الأمني في المشروع التكاملي الأوروبي ومزاولة تغطية وتعويض العجز في مجال السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي مستلهمة من السياسة الأمنية والدفاعية التي اعتمدتها فرنسا بقيادة شارل ديغول في حقبة الستينيات.

لكن وبناءا على ذلك، كان من الضروري إنشاء مؤسسات جديدة في هذا المجال، وهي المؤسسات التي استحدثتها اتفاقية "نيس" على وجه الخصوص، وهي الهيئات

[136] -Patrice Buffotot ,**Europe des armée ou Europe désarmée ?.**Paris :Editions Michalon ,2005 ,p35.

التالية[137]:

أ-المجلس الأوروبي :وهي الهيئة المخولة قانونا بتولي زمام السياسة الخارجية والأمنية المشتَركة، خاصة ما تلق بتحديد المبادئ والتوجهات الكبرى، وكذا إعداد وتحضير الأدوات والوسائل اللازمة لتنفيذها.

ب-مجلس الوزراء :وهو السلطة العليا في هرم الاتحاد الأوروبي، المخول بصنع القرار الفعلي في إطار التوجهات العامة التي يصدرها ويقرها المجلس الأوروبي، وهو الهيئة التي يتفرع عنها اللجان والمؤسسات التالية:

1-**الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة**:وهو الشخص المكلف بمساعدة مجلس الوزراء في كل ما يتعلق بالتخطيط وتوجيه السياسة الخارجية للأمن والدفاع وتنفيذ قراراتها، وحسب القانون الداخلي للجهاز، فإن الممثل السياسة الخارجية والأمنية المشتَركة يعمل تحت إشرافه مجموعة من المستشارين والخبراء الدبلوماسيين والتقنين والإداريين.

ب-اللجنة الدائمة للسياسة والأمنCOPS:

وهي الهيئة التي تم إنشاؤها في 22 جانفي 2001 بعد قرار المجلس الأوروبي، وقد تم تحديد مهامها السياسية والأمنية المتمثلة أساسا في المراقبة السياسية والإدارة الإستَراتيجية لمختلف الأنشطة التي يقو. بها مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية، وهي اللجنة التي عوضت اللجنة السياسية التي كانت مقررة في نص المادة 25من اتفاقية الاتحاد الأوروبي، وقد نص التعديل الجديد على هذه المادة على ما يلي:

- **الفقرة01** : "تنصيب لجنة سياسة وأمنية تراقب الوضع الدولي في لات خاصة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتَركة... دون المساس بمهامها الرئاسة والمفوضية".

-**الفقرة 02:** " تمارس اللجنة السياسية والأمنية برت مسؤولية المجلس الرقابة السياسية والإدارة الإستَراتيجية لعملية إدارة الأزمات."

[137]- مزاني راضية ياسينة، **مرجع سابق**، ص. 84-87.

- **الفقرة 03:** "يمكن أن يسمح المجلس للجنة السياسة والأمنية لغرض عملية تسيير الأزمات ومواصلتها أخذ القرارات المناسبة المتعلقة بالسيطرة السياسية والإدارة الإستَّراتيجية".

ج-اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبيCM :وهي الهيئة التابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي، جرى تعيينها في 14فيفري ،2000 واتخاذ القرار رسميا في 22 جانفي2001 ،حيث أسست هذه اللجنة نظرا لحاجة الاتحاد إلى لجنة تشرف على التعاون العسكري مع الدول الأعضاء وكذا تسيير النزاعات والأزمات، سواء التي تقع داخل الاتحاد أو قريبا من حدوده، وهي اللجنة المطالبة دائما بتقديم توجيهات وتوصيات إلى نظيرتها "اللجنة السياسية والأمنية" في كل المسائل العسكرية.

د-أركان جيش الاتحاد الأوروبي: استجابة لتوصيات قمة "هلسنكي" ونظرا لحاجة الاتحاد الأوروبي إلى قيادة أركان وجيش أوروبي، فقد تم تكليف 06خبراء من دول أوروبية في 01أفريل 2000 بإعداد المهام، والتنظيم ووسائل أركان الجيش الأوروبي، فضلا عن تقديم مقتَّرحات جادة لمجموعات العمل المكلفة بإعداد برنامج مفصل عن المشروع، حيث كان أول اجتماع رسمي لقادة أركان الجيش الأوروبي في 23ماي ،2001ليتم تنصيبها رسميا في 11جوان ،2001وقد جرى تقسيم الجيش إلى مجموعة تعمل تحت إشراف جنرال برتبة "لواء،" وقد تم بجميع هذه الفرق لتقوم بمهام التخطيط والاستعلام واللوجستيك الاتصال.

إن الهدف الرئيس من إنشاء الجيش الأوروبي هو وضعه تحت تصرف "السياسة الأوروبية للدفاع والأمن،" خصوصا في مراحل الأزمات والقضايا الدولية ذات الطابع العسكري، أو محاربة مختلف التهديدات الأمنية والتحديات التنموية في المجال الأمني.

إن إنشاء "الجيش الأوروبي الموحد"، والذي بدأ بتشكيل فرق عملياتية تشرف عليها قيادة أركان أروبية مشتَّركة يهدف أساسا إلى محاولة التخلص من تبعية الاتحاد الأوروبي لحلف شمال الأطلسي، بمعنى آخر، هو محاولة لتحقيق التكامل والاندماج الأوروبي الكامل في المجال الدفاعي والأمني الذي يبقى مشروعا قيد الإنجاز، لكنه بعيد التحقق، بالنظر إلى

المعطيات التي تفرزها الأحداث الدولية، والتي بينت مدى التبعية المفرطة لحلف شمال الأطلسي، الذي يحقق الريادة في مختلف مهامه الأمنية والدفاعية التي تُسنَد إليها غالبا بعد العجز الأوروبي المسجل في عدة مناسبات.وبالإضافة إلى هذه الهيئات والمؤسسات، يمكن الإشارة إلى مجموعة أخرى من اللجان والهيئات التي تمارس دورا مكملا للمؤسسات السابقة وهي[138] :

1-المجموعة البحثية للدراسة وتحليل القضايا الدولية:

وهي تضم مجموعة من الباحثين والأكاديمين الذين يتبعون إداريا للمجموعة العسكرية للتخطيط والإشراف على العمليات الميدانية (اللجان والمؤسسات السابقة) مهمتها جمع ورصد ومتابعة المعلومات العسكرية والإستًراتيجية حول العالم خاصة مناطق التوترات والأزمات الإقليمية والصراعات الدولية.

2-الوكالة الأوروبية للدفاع *Agence Européenne de défense*:

تعد من بين المبادرات التي أقرها المجلس الأوروبي، بتاريخ جويلية 2004، تهدف أساسا إلى الرقي والنهوض بالأنشطة الأمنية والدفاعية الاتحاد للأوروبي من خلال بعث عملية البحث في مجالي الدفاع والأمن الأوروبي المشترك، تجدر الإشارة إلى أن هذه الوكالة تعمل تحت إشراف المفوضية الأوروبية، وينشطها مجموعة من الشخصيات الأوروبية ذات الاهتمام بالمجال الأمني والدفاعي.

3-المعهد الافتراضي الأوروبي للدفاع والأمن: Le collège :Européenne de sécurité et de défense

وهو المؤسسة التي أسهمت بشكل كبتَ كل من فرنسا وألمانيا في تأسيسها، بدأ نشاطها في شهر سبتمبر 2004 ،وهو عبارة عن شبكة أوروبية من المعاهدة الوطنية لدول الاتحاد

[138]– مجمد مجدان، "تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا،" **مجلة الفكر**، العدد الحادي عشر، د.ت، ص. 278.

الأوروبي، يهدف على تكوين كفاءات وإطارات في مجال السياسة الأوروبية للدفاع والأمن، وذلك من أجل بعث مفهوم "التنشئة السياسية" وتطوير التفكير الأوروبي بهذا المجال.

3-تحديات الإستراتيجية الأمنية الأوروبية المشتركة:

أعلن الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2003 عن وضع أول إستراتيجية أمنية للاتحاد وأعضائه، وذلك انطلاقاً من كونه أحد أهم الفاعلين في السياسة الدولية، وعليه مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين لبناء عالم أفضل. وكان من أهم التحديات الأمنية للاتحاد الأوروبي في هذه الإستراتيجية: الإرهاب العابر للحدود، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى الجريمة المنظمة والصراعات الإقليمية.

ولكن مع التغير الذي يشهده العالم من تحديات أمنية جديدة وضرورة تغيير السياسات الخارجية، وكذلك العلاقات الأوروبية – الأمريكية، فقد أعلنت الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بالاتحاد الأوروبي " جوزيف بوريل " Josef Borrel، عن ضرورة وجود إستراتيجية أمنية أوروبية جديدة للتعامل مع مثل هذه التحديات والتغيرات من خلال تحليل البيئة الأمنية الحالية، والنظر في الأولويات الإقليمية للاتحاد، وإعادة تحديد العلاقات الأمنية بين الاتحاد الأوروبي و"حلف الناتو"، وصولاً إلى إيجاد حلول شاملة وموحدة على المستوى الأوروبي، سواء على المستوى الأمني أو الشؤون الخارجية.

في هذا الإطار، تتبع أهمية الدراسة التي صدرت عن المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، تحت عنوان: "الإستراتيجية الأمنية الأوروبية الجديدة.. الفاعل عبر الأطلسي"، وأعده الباحثان في المعهد الألماني، "أنيجريت بينديك" Annegret Bendiek و"ماركوس كايم" Markus Kaim؛ حيث تتطرق الدراسة إلى الدور الذي يجب أن تلعبه دول الاتحاد

الأوروبي في العالم في ظل التغيرات الحالية، وبصفة خاصة كيف ستكون العلاقات مع الولايات المتحدة[139].

يشير التقرير إلى وجود عدة متغيرات يتعين وضعها في الاعتبار أثناء مراجعة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية وتحديثها، وتتمثل هذه التغيرات في الآتي[140]:.

1- تأكل النظام الأوروبي- الأطلسي: إذ ينعكس ذلك سلباً على مهام المؤسسات متعددة الأطراف وضعف المبادئ المتفق عليها والقيم العالمية. والمثال في هذا الصدد، التدخل الروسي في شرق أوكرانيا وسيطرتها على جزر "القرم"، بما يعني الحد من سلطات الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي لحماية حدود الاتحاد.

2- تناقضات في أهداف السياسات الخارجية: فقد أدى التدهور السابق ذكره إلى وجود أزمة في آليات احتواء الأزمة الأوكرانية، فمن ناحية استدعت هذه الأزمة فرض عقوبات واسعة على موسكو، ولكن من ناحية أخرى تحتاج دول الاتحاد الأوروبي إلى الجانب الروسي في المفاوضات الخاصة بالملف النووي الإيراني. وكذلك فقد أدان الاتحاد الأوروبي جرائم النظام السوري، ولكنه يحتاج له في محاربة تنظيم "داعش" الإرهابي.

3- الدور الأمني للولايات المتحدة: فبعد التجارب السلبية للتدخل الأمريكي في أفغانستان والعراق، لجأت واشنطن تحت قيادة "أوباما" إلى تحويل بوصلة الاهتمام إلى الداخل، وبالتالي تركت فراغاً جيوسياسياً داخل حلف شمال الأطلسي، رغم وجود محاولات أوروبية لشغل هذه الفراغ.

وعلى سبيل المثال، وكما حدث في الأزمة الأوكرانية، تركت الولايات المتحدة دول الاتحاد الأوروبي للتعامل مع الأزمة، وبالفعل كان ثمة تحرك ألماني وفرنسي لقيادة

---

[139] - Annegret Bendiek and Markus Kaim, **New European Security Strategy – The Transatlantic Factor** ,(Berlin, German Institute for International and Security Affairs) June 2015.

[140] -Ibid,p22.

المفاوضات, ومن ثم من المتوقع أن يتزايد دور الاتحاد الأوروبي ومسؤوليته تجاه أزمات جيرانه، وكذلك زيادة التشاور الأوروبي – الأطلسي.

4- التوجه نحو التحالفات الثنائية أو "تحالفات الراغبين": إذ توجد دول كبرى في الاتحاد الأوروبي تعمل بتنسيق تام مع حلفائها الأوروبيين، ولكن خارج إطار عمل الاتحاد نفسه والآليات الرسمية للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة له.

5- صعود قوى دولية جديدة: فصعود قوى جديدة على المستوى الدولي قد يضغط على الاتحاد الأوروبي لتحديد أهداف معينة؛ فمثلاً أثر صعود الصين على سياسات الولايات المتحدة. ومن ثم، سيكون على الاتحاد الأوروبي جلب شركاء راغبين في الشراكة معه، وأيضاً الاعتراف بأن الأدوات المالية المحدودة للاتحاد تحد من لعب دور الشرطي العالمي الرائد.

6- انهيار فكرة الاتحاد "النموذج": فقد افترضت إستراتيجية عام 2003 أن نجاح التكامل بين دول الاتحاد الأوروبي سيجعل منه "نموذجاً" تحتذي به دول العالم، ولكن هذا الافتراض لم يعد حقيقة، نظراً لوجود تغيرات إقليمية ومنظمات أخرى تكسب أرضاً ومزيداً من الثقة على المستوى الدولي، كما أن معظم الدول الأوروبية حركت بوصلتها للشأن الداخلي نظراً للأزمات الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى تصاعد الحركات القومية المناهضة لفكرة الاتحاد الأوروبي والتي تعتبره تهديداً، وتدعو إلى الانفصال، ما يؤثر على تماسك الاتحاد.

يتطرق التقرير إلى ما يعتبره نقاط ضعف لدى الاتحاد الأوروبي وأعضائه، ما يؤثر على مستقبل الاتحاد ودوره على المستوى الدولي، ومنها[141]:.

1- قدرات محدودة للعمل بشكل مستقل في القضايا الدولية، فلا يستطيع الاتحاد الأوروبي وقف التنافس النووي بين إسرائيل وإيران، كما أنه لن ينجح في وقف سقوط وانهيار الدول العربية بكل ما يترتب عليه من هجرة وإرهاب عابر للحدود. ومن ثم، فإن الاتحاد الأوروبي

[141] -opcit,p25.

يظل في حاجة دائمة للولايات المتحدة لحل هذه الصراعات، وهو الأمر الذي يمثل خطراً على دول الاتحاد.

2- تمدد دور "حلف الناتو": فقد ساعد هذا التمدد على استمرار محدودية الإنفاق في مجال الأمن والدفاع لأعضاء الاتحاد الأوروبي، إن لم يكن قد تقلص. وفي هذا الإطار، فإن ضم روسيا لجزر القرم، وحالة عدم الاستقرار أثارت التحرك نحو الدفاع الجماعي تحت مظلة "حلف الناتو"، وبالتالي تميل الدول الأوروبية الأعضاء في "حلف الناتو" إلى الاعتماد أكثر على الحلف بدلاً من الاتحاد الأوروبي.

3- ضعف القدرات العسكرية الجماعية، وعدم فعالية وبطء عملية صناعة القرار، كما أن مشاركة الاتحاد الأوروبي في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هي مساهمة ضئيلة وغير ملائمة لوضع الاتحاد على المستوى الدولي.

***نحو إستراتيجية أمنية أوروبية جديدة:**

يشير الباحثان في هذا السياق إلى أهم النقاط التي يجب أخذها في الاعتبار عند بناء الاستراتيجية الأمنية الأوروبية الجديدة، وهي[142]:

1- الأولوية الاستراتيجية "strategic premium" للتحركات الخارجية: بمعنى أن ثمة أولويات في التحركات الأوروبية من أجل تحقيق طموح الاتحاد الأوروبي كفاعل دولي محوري ومتكامل، وهي الاهتمام بمناطق الجوار الواسع، وذلك من خلال تحمل الاتحاد مسؤولياته الجيوسياسية تجاه مناطق المحيط الأوروبي – الأطلسي (شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، ودول الجوار الشرقي).

2- إدارة الشراكة: يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى شركاء دوليين يكون لديهم توافق مع دول الاتحاد حول الأهداف والأدوات لفرض النظام على المجتمع الدولي.

142 - Opcit ,p 32.

3- التعاون في مجال الأمن الداخلي والأمن السيبراني: يتعين مراجعة الإستراتيجية الحالية للأمن السيبراني، فمن خلال معرفة التهديدات وردود الفعل، يتم الربط بين الشؤون الداخلية والخارجية، ومثال على ذلك المقاتلون الأوروبيون في تنظيم "داعش".

وفي هذا الإطار، يستطيع الاتحاد الأوروبي العمل مع "حلف الناتو" لاتخاذ مواقف مشتركة من أي تهديد، ويمكن استخدام هذا الأسلوب على مستوى المنظمات الدولية في وضع قواعد وقيم خاصة في مجال "الحروب الهجينة" hybrid warfare.

كما يجب تكثيف تبادل المعلومات بين أجهزة الاستخبارات في دول أعضاء الاتحاد الأوروبي ومع "حلف الناتو"، ووضع قواعد قانونية تضبط العلاقات بين الدول في هذا الشأن. وتنبع أهمية ذلك من كون الوصول إلى المعلومات ومصداقيتها وسريتها عامل فعَّال في حروب القرن الحادي والعشرين.

4- المساهمة بقوة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة: وذلك في ظل انخفاض المشاركة الأوروبية بشكل مطرد، حيث تقدم الدول الأوروبية حالياً عدد 6000 جندي فقط في بعثات الأمم المتحدة. ويساعد زيادة نسبة المشاركة في الحصول على مكاسب جيوسياسية، كما تبعد الشكوك عن الاتحاد الأوروبي في أنه يعمل من أجل مصالح دوله فقط[143].

وفي ظل ما تشهده العلاقات الأوروبية – الأطلسية في المجال الأمني، من تزايد الشكوك المتبادل بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تحتاج الإستراتيجية الأمنية الأوروبية الجديدة إلى إعادة تقييم العلاقة بين الدول الأوروبية و"حلف الناتو"، وبين الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وبالطبع تحسين العلاقات بين الاتحاد والحلف وزيادة التعاون الأمني والدفاعي بينهما.

وفي ختام التقرير، يشير الكاتبان إلى أن الإستراتيجية الأمنية الأوروبية الجديدة تحتاج إلى ثلاثة متطلبات، أولها أن تأخذ في الاعتبار إطار السياسة المتغيرة، بما في ذلك الشؤون

[143] Opcit ,p 32.

الأوروبية ومنها الأمن. وثانيها أن تكون صياغة طموحات السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي أكثر واقعية. وثالثها ضرورة وضع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أساس جديد، بما في ذلك الأفكار المشتركة حول النظام الدولي، والعلاقات مع غيرهم من القوى الفاعلة في المجتمع الدولي.

خلاصة: بالرغم من الجهود الأوروبية لبناء سياسة أمنية مشتركة ،إلا أنها تبقى حبيسة المظلة الأمنية لحلف شمال الأطلسي ،الذي يعارض قيام مثل هذا التنظيم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

المحور السادس :الصعود الصيني والإستراتيجية الأمنية الصينية

1- مرحلة التأسيس.

2-الجيش الصيني وتأثير الإصلاحات في المؤسّسة العسكرية.

3-المؤسّسة العسكرية ومتطلّبات مرحلة الانفتاح والإصلاح.

4-هيئات صنع القرار في المؤسّسة العسكرية الصينية والتغييرات التي طرأت على بنية المؤسّسة العسكرية ووظيفتها .

5-تطوير القدرات العسكرية الصينية وأبعادها الأمنية.

6-الدور الاقتصادي للمؤسّسة العسكرية وأولويات الصين الأمنية.

تقديم:

في دولة كبرى بحجم الصين، يتجلّى حضور المؤسّسة العسكرية بشكلٍ بارزٍ في أكثر من ميدان من ميادين سيادة الدولة، بما يمثّله من ثقل في القرار السياسي والسيادي للدولة في آن واحد، كما يشكّل أحد أهم الروافد للقطاعات الاقتصادية الصينية، في عملية تكاملية منقطعة النظير، مع بقية القطاعات المنتجة في الدولة.

وإذا قاربنا موضوع الدور الذي تضطلع به المؤسّسة العسكرية الصينية، في دفع الصين نحو الريادة والتقدّم ومن حيث البعدان الكمي والنوعي، سواء على المستوى البشري أو على مستوى الجاهزية والتجهيز؛ نلاحظ أنه على المستوى العددي، يُعتبر جيش التحرير الشعبي الصيني أكبر جيش في العالم، إذ يصل عدده إلى حوالي ثلاثة ملايين ونصف المليون، وهو ما يجعله من أكبر الجيوش من حيث عدد العسكريين في العالم.

كما أن تسليح هذا الجيش، قد تطوّر بشكلٍ كبير كمًّا ونوعًا خلال السنوات الأخيرة، بما يؤهّل الصين لأن تصبح قوّة عسكرية كبرى دوليًا.

1-مرحلة التأسيس:

بالعودة إلى مرحلة تأسيس القوّات النظامية الصينية، تعود جذور تشكيل هذا الجيش إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، تحديدًا في أثناء الحرب الأهلية بين جناحي "الكومنتانج" في بداية الأربعينيات من القرن الماضي، وفي أثناء حرب القوى الصينية الشعبية ضدّ القوات اليابانية بعد ذلك. وقد بدأت جذور المؤسسة العسكرية في أواخر الأربعينيات على شكل مجموعات مسلّحة، تطبيقًا لتصوّرات "ماو تسي تونغ" التي تشجّع على صناعة القوّة لدى (الأمة الصينية)، ولاسيما في مجال "الحفاظ على المكتسبات القومية للحضارة الصينية التي تسخّر السياسة لصالحها ولأهدافها الكبرى الرامية في النهاية إلى إقامة " الصين الكبرى".ثم بدأت عملية بناء الوحدات العسكرية الصينية في مرحلة الخمسينيات، لتنتقل تدريجيًا إلى جيش إنضباطي نظامي، تسانده أعداد كبيرة من المليشيات الشعبية المسلّحة، التي كانت تنطلق من البعد القومي والإندفاع الإيديولوجي لحماية مكتسبات الثورة، وهي تستند إلى تعاليم ماو السياسية والفكرية وتدين له بالولاء المطلق[144].

وفي مرحلة التسعينيات والحقبة التي تلتها، سعت القيادة الصينية إلى تطوير المؤسّسة العسكرية بشكلٍ كبير، بحيث عزّزت الفرق والألوية العسكرية بشريًا ولوجستيًا، وأصبح الأسطول البحري الصيني أسطولاً نوعيًا من حيث عدد القطع وطبيعتها، وكذلك جرى تعزيز القوّات الجوية ليناهز عدد الطائرات الحربية أثنتا عشرة ألف طائرة مقاتلة، وذلك بحسب الإحصاءات غير الرسمية المتداولة في أوساط الباحثين الإستراتيجيين تجدر الإشارة إلى أنه بدءًا من الألفية الثالثة، أصبح هناك نشرات خارجية تصدر عن وزارة الدفاع الصينية تظهر الواقع التسليحي والبنيوي للقوّات المسلّحة، أهمّها نشرة الدفاع الوطني الصيني، التي هي

[144]- بنغ قوانغ، تشيان تشاو تشه ين، لوه يونغ، "**الدفاع الوطني الصيني**"، ترجمة ، دار النشر الصينية عبر القارات،2002،ص 122.

عبارة عن كتاب سنوي توجيهي- إعلامي يقع في حوالى مائة وخمسين صفحة، يتضمّن الأبواب الثابتة الآتية[145]:

- القوّات المسلّحة الصينية ورسالتها التاريخية.
- التنمية السلمية للصين والدفاع الوطني.
- النظرة الأمنية الجديدة وسياسة الدفاع الوطني ذات الطبيعة الدفاعية.
- بناء الدفاع الوطني والجيش.
- إستراتيجية الدفاع الإيجابي على أساس الحرب الشعبية.
- بناء القوّة الفاعلة لحماية سلام العالم ودفع التنمية المشتركة

2-الجيش الصيني وتأثير الإصلاحات في المؤسّسة العسكرية:

1- الجيش الصيني:

لابدّ من الإشارة إلى أن الجيش الصيني يمتلك حوالى عشرين ألف شركة، يبلغ إجمالي ناتجها السنوي حوالى 17,5 مليارات دولار (2005)، ويعود أغلبه لضباط الجيش وعناصره بينما تستفيد المؤسّسات التي تديرها المؤسّسة العسكرية من عائدات المنتجات التي تنتجها في تطوير قدارتها الذاتية، وفي رفع مستوى الإدارة و الجودة لديها وتستند السياسة الصينية في مجال الإنتاج العسكري إلى السعي لضمان الاكتفاء الذاتي، ويعود ذلك إلى الخبرة التاريخية الصينية في عدم الاعتماد على الآخرين. ففي العام 1959، تخلّى السوفيات عن الصين في مجال تطوير منظومتها العسكرية، وأدّت أحداث العام 1989 إلى فرض الدول الغربية حصارًا عليها في مجال التقنيات العسكرية.

ومع الأخذ في الاعتبار أن الجيش الصيني هو أكبر جيوش العالم من حيث العدد، وعلى الرغم من مشكلة التباين في الإحصاءات الصينية، والتي أشرنا إليها في أكثر من موضع ضمن دراستنا هذه، فإن التقديرات، في حدّها الأدنى، تشير إلى أن المؤسّسة العسكرية تشغّل

[145]- هاري هاردينغ، "**الصين نحو العالمية**"، مقالة مترجمة عن الإنكليزية، جريدة الشرق الأوسط، لندن،2009.

مليون فرد في حوالى ألف مصنع، مع الأخذ في الاعتبار أن الصين تُعدّ الدولة الوحيدة في آسيا إلى جانب اليابان التي بإمكانها تصنيع مختلف أنواع الأسلحة.

وترى التقديرات الغربية أنّ في الصناعة الصينية العسكرية جوانب متطوّرة إلى حدٍّ كبير، ولاسيما في نطاق الصواريخ النووية المتعدّدة الرؤوس، والصواريخ البالستية التي أُطلق بعضٌ منها في أثناء التدريبات العسكرية أمام تايوان.

ويقدّر بول جودين، الأستاذ في كلية الحرب القومية الأميركية، أن الصين ستكون صاحبة أكثر الصناعات العسكرية تطوّرًا في آسيا خلال 20–30 عامًا، بينما كان الجزء الأكبر من صناعاتها الحربية الحالية يتّصف بأنه الأكثر تخلّفًا،أما في نطاق قيمة مبيعاتها العسكرية فقد بلغت العام 2007 (بحسب الأرقام الصينية المعلنة) حوالى 20 مليار دولار، وفي العام 2010 ما مقداره 44 مليار دولار، وهو رقم يدلّ على التقدّم المستمرّ للمبيعات العسكرية الصينية منذ العام 2000. وبالمقابل فإن حجم الميزانية المخصّصة للمشتريات العسكرية الصينية يتراوح ما بين 100 و150 مليار دولار سنويًا،ويبدو أن دخول الصين في الأسواق التقنية العسكرية، سيشكّل العامل الأكثر أهمية لصناعاتها العسكرية.

ويمكن تسجيل مجموعة ملاحظات أساسية على تنامي القدرات العسكرية الصينية على الرغم من التضارب الشديد في الأرقام المعلنة، إلا أن معظمها يشير إلى التقدّم المتواصل في قيمة المبيعات العسكرية الصينية، ففيما وصلت المبيعات العام2003 إلى 11,2 مليار دولار، إرتفعت إلى 18,6 مليار العام 2006، أي بنسبة إرتفاع تصل إلى 17%،ن مكانة الصين في السوق العسكرية الدولية تراجعت من المرتبة الخامسة العام 2005 إلى المرتبة السادسة (مع ألمانيا) العام 2006. هذا مع الإشارة إلى أن الشركات الغربية بشكل عام، تمتنع عن العمل مع الصين في نطاق الصناعات العسكرية، وإن أبدت بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا موقفًا أقلّ تشدّدًا من الولايات المتحدة الأميركية[146].

[146] - Hong Yang Lee, "**Inside China**", Mainland, p.38

ولابدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أن برنامج التحديثات الإقتصادية وتداعياته قد انعكس وبشكلٍ كبير وواضح على المؤسّسة العسكرية الصينية، وهذا ما نلحظه في الجوانب الآتية[147]:

أ- تخفيض عدد الجيش: لقد تعرّض الجيش الصيني لعملية تخفيض عددي مرتين، الأولى في فترة الثمانينيات حيث سرّح حوالي مليون جندي، والثانية جرى تطبيقها خلال الفترة ما بين الأعوام 2000 و2006، تنفيذًا لقرارات المؤتمر الخامس عشر للحزب الذي عقد في العام 2005 وقضى بتسريح نصف مليون جندي،من حيث دراسة النتائج، تؤدّي عملية تخفيض القوّات المسلّحة إلى نتيجتين متناقضتين: تقليص نفقات الجيش وتحويل الأموال المتوافرة بسبب التسريح الكبير، إلى قطاعات تحديث الجيش والتركيز على المستوى النوعي.

في المقابل، تؤدّي عملية التخفيض إلى ضخّ نصف مليون عاطل عن العمل في سوق العمل، الذي يعاني بدوره بسبب حجم العمالة العاطلة عن العمل، من المؤسّسات الصناعية التي يجري إقفالها في القطاع العام.

وفي هذا السياق: إن الخطّة الحكومية تسعى إلى استيعاب جزء من المسرّحين في قطاع الدرك العسكري، الذي توكل إليه مهمّات الحفاظ على النظام داخل الأرياف وفي المناطق الواقعة بين المدن.

ب- تسخير نسبة مهمّة من المؤسّسات الإنتاجية العسكريّة لإنتاج السلع المدنية، وتقدّر بعض المصادر أنّ نسبة 65% من إنتاج المصانع الحربية تذهب إلى السوق المدنية، وأن الجيش يساهم بنسب مهمة في بعض القطاعات الإنتاجية المدنية.

ج- إن التحديث العسكري يعني زيادة الإعتماد على التقنيات الغربية، وهو أمر قد يرتبط بشروط سياسية وإقتصادية من قبل الدول الغربية، وقد ينعكس على البنية الكليّة للجيش.

إن التوجّه التجاري للجيش يعني اعتماده على التجارة الخارجية والسعي للتزوّد بالتقنيات الغربية، وهو أمر قد يدفع إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى المؤسّسات الإنتاجية

147 - Carol Lee, "**Chinese challenge towards progress and global**" , Hamrin, p.139

العسكرية على المدى البعيد، الأمر الذي قد ينطوي على تحوّلات جذرية، ولكنه لا يشكّل أي خطورة على سلامة توجّهات المؤسّسة أو على إستراتيجيتها المستقبلية، في ظل حسن إدارة عملية الإنتاج وسلامتها واستمرارية الرؤية والتوجّهات المحكومة بتخطيط الحزب والقيادة السياسية للدولة.

2-تأثير الإصلاحات في المؤسّسة العسكرية:

تعرّضت المؤسّسة العسكرية الصينية، في ظلّ الإصلاحات التي أجرتها القيادة السياسية الجديدة بدءًا من العام 1985، أي منذ بداية سياسة الإصلاح والانفتاح بعد نهاية مرحلة (الماوية السياسية)، إلى إعادة هيكلة في الكثير من تشكيلاتها البنيوية وفي كادرها البشري.

وقد شرع بهذه الإصلاحات الزعيم الصيني الإصلاحي دنغ شياو بنغ الذي قاد مرحلة تغييرية – إصلاحية في مختلف بنى الدولة ومؤسّساتها، وعلى أكثر من صعيد.

وقد بدأت العملية الإصلاحية في المؤسّسة العسكرية بقيام دنغ، بتخفيض عدد الجيش بحدود مليون عنصر، كان قرابة الثلث منهم من الضباط خلال فترة الثمانينيات، حيث بلغ عدد الضباط والجنود، الذين تمّ الإستغناء عنهم حتى العام 1985، حوالى 880 ألف كما أعلن دنغ عن نيّته تخفيض عدد كبار الضباط العسكريين في الهيئات العسكرية المركزية بنسبة تتراوح ما بين 20 و50%، واقترح سُلمًا للأعمار في الوظائف العسكرية، بحيث يكون القادة العسكريون في الستينيات، وقادة القوات الاستراتجية في الخمسينيات، بينما قادة الفرق العسكرية في الأربعينيات، وقادة الألوية في الثلاثينيات من أعمارهم .

وقد تابع الرئيس الصيني الأسبق جيانغ زيمين، هذه الخطوات، فقام بتغيير معظم الجنرالات من الذين تجاوزوا سن ال65. ومن أبرز الذين تمّت تنحيتهم قائد القوّات الجوية، وقائد القوّات البرّية، والمفوّض السياسي لمنطقة بكين، وقائد منطقة جينان، ورئيس لجنة الدفاع الوطني العلمية والتقنية والصناعية[148].

[148]– بول كنيدي، "**من يحكم الصين**"، **تجربة الصين في السياسة والاقتصاد**، مترجم من اللغة الإتكليزية، 2007، ص ص 88-92.

أما من ناحية المستوى التعليمي، فقد تمّت حملة تغييرات في مختلف المستويات القيادية في الجيش، ولاسيما لجهة رفع مستوى كفاءات الضباط والعسكريين، وتعزيز خبراتهم ومستوى تأهيلهم وجهوزيتهم، على مستوى المؤهّلات العلمية للقيادات، إرتفعت نسبة الذين يحملون شهادات جامعية إلى 72%.

وكانت فيه نسبة الحاملين لشهادات مدرسة ثانوية أو معاهد موازية في حدود 33% من بين القيادات في مختلف المستويات العام 1986. ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 82% العام 2000،[149] وهو ما يعطي الحجم الكبير للتغييرات ودورات التأهيل المكثّفة، التي طالت مختلف المستويات القيادية في المؤسّسة العسكرية.

3-المؤسّسة العسكرية ومتطلّبات مرحلة الانفتاح والإصلاح:

شهدت المؤسّسة العسكرية الصينية تطوّرات كبيرة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. إذ أولت القيادات الصينية المتعاقبة وقيادة الحزب، موضوع التحديثات في بنية المؤسّسة العسكرية أهمية كبرى، بما يؤمّن لها أكبر قدر من الجهوزية والتطوّر.

وقد أتاح التغيير الذي طال المؤسّسة العسكرية للجيش الصيني بتشكيلاته المختلفة، أن يتقدّم بخطوات كبيرة على المستويين البشري والتسليح، لكي يصبح واحدًا من أقوى الجيوش في العالم وأهمّها تدريبًا وتسليحًا.

وفي سياقٍ موازٍ، وفي عهد الرئيس الصيني السابق، هو جينتاو، جرى العمل أيضًا على تحديث التشكيلات والبنى العسكرية الصينية، كما أنيطت سلطة القرار العليا، باللجان المركزية ذات الصفة العسكرية، المنبثقة من هيكلية الحزب الشيوعي الحاكم، والتي يقع على عاتقها مسؤولية رسم السياسات العامة للجيش والقوّات المسلّحة.

---

[149] - Hong Yang Lee, **Inside China** ,op.cit ,p.36-40.

إذًا، على صعيد صناعة القرار في المؤسّسة العسكرية، فإن سلطة إتخاذ القرار تتمركز، من خلال التغييرات الجذرية في المؤسّسة العسكرية باللجنة المركزية العسكرية المرتبطة بالمكتب السياسي. وقد عقدت اللجنة إجتماعها الأوّل في حزيران 1989، ثم توالى التدرّج في تطبيق الخطة وتطويرها في المؤسّسة العسكرية، في السنوات والمؤتمرات اللاحقة لهذا التاريخ.

وقد طرحت هذه الهيئة في أثناء المناقشات، لإعداد الخطة الخماسية السابعة لبُنى الدولة ومؤسّساتها، برنامج التحديثات في المؤسّسة العسكرية وأبرز نقاط هذا البرنامج يمكن اختصارها بما يأتي[150]:

*زيادة الموارد المتاحة للقطاع الصناعي المدني في الجيش على المدى القصير، وهو ما يعني زيادة التحوّل من النزعة العسكرية الماوية، إلى نزعة تعايشية مع التطوّرات الحاصلة في استراتيجية القيادة الصينية وأهدافها المتوسّطة والبعيدة المدى.

*العمل على تهيئة الجيش للدخول في برنامج التحديثات، وهو الأمر الذي ترتّب عليه التسريح الواسع من الجيش. فقد أحيل خلال الفترة ما بين الأعوام 1995–2000 ما نسبته 17% من ضباط الجيش على التقاعد، كما أحيل 8% منهم على التقاعد خلال الفترة ما بين العامين 2000–2003.

وخلال العام 2005، أحيل نصف القيادات الإقليمية الكبار، وربع ضباط القيادة المركزية على التقاعد، كما تمّت إعادة هيكلة القيادات الرئيسة في المؤسّسة العسكرية والأجهزة التابعة لها، وتقليصها من أحد عشر عضوًا إلى سبعة أعضاء.

– تخفيض الإنفاق العسكري لمدّة خمس سنوات على الأقل.

150 - De Grazia. A, Stevenson. T, "**World politics : A study in international Relations**", Noble. New York, 2006,p 126.

وفي الواقع فإن قرار تحجيم الواقع العسكري والتسليحي للدولة، كان مرتبطًا في تلك المرحلة، على ما يبدو بدافعين، هما[151]:

أولاً، الاعتقاد بأن الحوار الذي كان قائمًا بين الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي في حينه، وكذلك اللقاءات الصينية – الأميركية، تؤشّر إلى التوجّه نحو تقليص تدخّل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية، الأمر الذي يخفّف من المخاوف الصينية من احتمال توتّر الأوضاع الدولية.

ثانيًا، كذلك كان هناك شعور بتراجع "النزعة التدخّلية السوفياتية" في الشؤون الصينية الداخلية، ولاسيما بعد انتهاء مرحلة الدولة الإشتراكية؛ مما عزّز الإحساس لدى القيادة الصينية بأن الإتحاد السوفياتي على وشك الإنتقال إلى مرحلة جديدة في تحالفاته الدولية وإستراتيجيته العسكرية، مبنيّة على أسس من التعاون والانفتاح والتفاهم مع الصين، كدولة جارة بينهما حدود طويلة ومصالح متبادلة.

4-هيئات صنع القرار في المؤسّسة العسكرية الصينية والتغييرات التي طرأت على بنية المؤسّسة العسكرية ووظيفتها :

1- هيئات صنع القرار في المؤسّسة العسكرية الصينية:

من خلال دراسة التركيبة القائمة والتشكيلات الهرمية أفقيًا وعموديًا في بنية المؤسّسات القيادية للدولة، يمكن تحديد الهيئات الأساسية لصنع القرار في المؤسّسة العسكرية في الهيئات الآتية[152]:

[151] - Solomon Kamel, "**The Chinese Military Hunt for Profits**", Foreign Policy no,104 (Summer 1997),pp 38-42.

[152] - Robert S.Ross, "**Bejjing as a Conservation Power**", Foreign Affairs vol, 76, no, 2 (March / April 1997), p.p. 35- 38.

أ-اللجنة العسكرية المركزية:وتعتبر الهيئة المركزية التي تضع جميع سياسات التحديث، وترتبط بالمكتب السياسي للحزب، وهو ما يجعل منها صلة الوصل بين الجيش والحزب. ويترأس هذه اللجنة حاليًا الأمين العام للحزب.

ب- مجلس الحكومة (مجلس الوزراء):

ويشرف هذا الجهاز الحكومي على الشركات الصناعية التي لها علاقة بالجيش، بالإضافة إلى اعتبار وزير الدفاع أحد أعضاء المجلس.

ج- وزارة الدفاع الوطني:

إنها السلطة المدنية المسؤولة عن القوّات العسكرية على مستوى القرار الرسمي، وهي تعمل بالتنسيق مع اللجنة العسكرية المركزية، وتعادل وزارة الدفاع (البنتاغون) في النظام الأميركي.

د- لجنة العلوم والتقنية والصناعة للدفاع الوطني

وتُعتبر الهيئة المركزية لتحديد احتياجات المؤسّسة العسكرية من النواحي التقنية، ولها صلاحية تحديد سُبل توفير هذه الاحتياجات.

هـ- أكاديمية العلوم العسكرية

وهي مؤسّسة شبه مستقلّة لها دور إشرافي تأهيلي وأحيانًا إداري، إذ إن لها صلاحية التعاقد والتلزيم مع المؤسّسات التقنية لصالح الجيش، وذلك لتجنيب المؤسّسة العسكرية ما قد يترتب على بعض الصفقات التقنية من محاذير، ولاسيما الصفقات التي تتطلّب ميزانيات ضخمة لتنفيذها.

ويتحكّم الحزب بالمؤسّسة العسكرية من خلال الجوانب الآتية:

1-سيطرة الحزب على اللجنة العسكرية المركزية التي تتولّى قيادة الجيش، إذ إن رئيس اللجنة هو نفسه رئيس الدولة.

2- إن اللجان الحزبية في المناطق الحضارية وفي الجهات الحدودية والأقاليم، هي التي تشرف على اللجان الحزبية في الجيش[153].

3- إشراف ما يسمّى بهيئات الاتصال في الحزب على:

- أركان حرب الجيش.
- القوّات البحرية.
- جامعة الجيش السياسية (كلية الثقافة العسكرية والتوجيه السياسي).
- الوحدات العسكرية في ثلاثة أقاليم مهمة.

2- التغييرات التي طرأت على بنية المؤسّسة العسكرية ووظيفتها

تعرّض الجيش لعمليات تخفيض عديدة في حجمه. ونتيجة للمؤتمر الخامس عشر للحزب العام 1997، تقرّر تخفيض عدد الجيش بمقدار نصف مليون عنصر خلال الفترة الممتدّة حتى العام 2000، الأمر الذي يعني أن المؤسّسة العسكرية انخفضت من حيث العدد منذ التحديثات بحوالي 50%.

إلى جانب ذلك، انعكست التحديثات على الجيش، من خلال بعض المظاهر، مثل إعادة العمل بالرُتب العسكرية التي كان "ماو" قد ألغاها، على أساس أنها تعبير عن مظهر طبقي، والتحوّل بالجيش من جيش مبني على التطوّع إلى فرض نظام الخدمة الإجبارية.

وجرى العمل على تحديث الجيش في بناه الإستراتجية، فقد تم بناء عدد كبير من الغوّاصات التقليدية، مما جعل الأسطول الصيني يحتلّ المرتبة الثالثة عالميًا، كما جرى تطوير للأسلحة النووية وتركيزها والتي كان "ماو" أقلّ اهتمامًا بها. فبدأت الصين منذ مطلع الثمانينيات تجري تجاربها الأولى على الصواريخ العابرة للقارات (7 آلاف ميل بحري)، وتعمل على تحسين قدرتها في مجال إطلاق الأقمار الصناعية، كما بدأت منذ العام 1992

[153] -Ibid.

إجراء التجارب على الغوّاصات الحاملة للصواريخ الإستراتيجية، علمًا بأن أغلب الأسلحة النووية الصينية منصوبة برًا[154].

ويبدو أن سلسلة التحرّكات التي قام بها الجيش في بحر الصين الجنوبي، واحتلاله لعدد من الجزر البحرية، واستعراض القوة الذي قام به قرب السواحل التايوانية في آذار 1996 وفي حزيران 2005، وغيرها من المناورات التي جرت في تواريخ مختلفة في المنطقة الساحلية القريبة من الحدود الكورية ومن تايوان قد هدفت إلى إعادة الهيبة للجيش في أذهان الشعب منذ تلك المرحلة وذلك بعد الدور الذي قام به في ميدان تيانماين العام 1989 من ناحية، ورغبة من الجناح المحافظ في البنية السياسية الصينية، في تعزيز مكانته أمام التأييد المتنامي للجناح الليبرالي من ناحية ثانية.

ولعلّ الخطاب التاريخي، الذي ألقاه الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" في آذار 1997 أمام القوّات العسكرية، يؤكّد هذه الهواجس تجاه الجيش إذ قال: "إن السلطة المطلقة للحزب على الجيش مسألة أساسية".

ويثير هذا الموضوع أكثر من سؤال، ولاسيما أن "زيمين" ليس له خلفية عسكرية على غرار دنغ، وقد تعزّز هذا التوجُّه باستبعاد المؤتمر الخامس عشر لكل من الجنرال "ليو هواكينج" والجنرال كياوتشي، رئيس المؤتمر الشعبي، وكلاهما من المنافسين لزيمين،وتجدر الإشارة إلى أن مرحلة حكم الرئيس الصيني الأسبق، زيمين، عرفت تغييرات ذات دلالة مهمّة في القيادة العسكرية، إذ شهد العام 2006 تغييرات في مواقع استراتيجية في المؤسسة العسكرية، مثل الدائرة السياسية في الجيش، ورئاسة الأركان، ولجنة الدفاع الوطني العلمية والتقنية والصناعية.

---

[154]- صادق ابو هيف، **الأبعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية، حرب الجغرافيا والقوة**، الإسكندرية:مطبوعات مكتبة علوم ، 2008،ص 75.

غير أن التدقيق في الأسماء الجديدة، التي جرى تعيينها في الوظائف القيادية في المؤسّسة العسكرية، يدلّ على أنهم من الجيل الأصغر (ما بين 50 و60 عامًا) وأنهم من الأكثر حماسًا لوحدة الأراضي الصينية، مثل رئيس الأركان "يو يونجيو" ومساعده في أثناء تولّيه الدائرة السياسية وانج رويلين ورئيس لجنة الدفاع المسؤولة عن تطوير الجيش "كاو جانجشوان"، من ناحية ثانية وبحسب الأرقام المتداولة، فقد رفعت بكين ميزانيتها الدفاعية لعام 2021 بنسبة 6.8% لتصل إلى 1.35 تريليون يوان (209 مليارات دولار أمريكي)، وتمثل ميزانية 2021 الزيادة السنوية الثالثة للصين في نمو ميزانية الدفاع؛ على الرغم من أن زيادة الميزانية في عام 2021 أعلى قليلاً فقط من الزيادة في عام 2020 (زيادة 6.6% إلى 179 مليار دولار أمريكي)، إلا أنها تمثل جهود التحديث المستمرة في بكين لتحويل جيش التحرير الشعبي (PLA) إلى "جيش على مستوى عالمي من قبل منتصف القرن الحادي والعشرين"، بحسب رؤية الحزب الحاكم [155]، علمًا أن هذا الرقم لا يشمل نفقات البحث والتطوير العسكري، ولا على دخل مؤسّسات الجيش الإنتاجية، الذي يتراوح ما بين 80 و95 مليار دولار سنويًا.

وقد قدّر المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية متوسّط معدّل النفقات المترتّبة على تطوير البنى والتشكيلات الدفاعية الصينية خلال الأعوام 2005، 2006، 2007، بحوالي 105 مليار دولار[156].

5-تطوير القدرات العسكرية الصينية وأبعادها الأمنية:

1- تطوير القدرات العسكرية الصينية:

أ-تعمل الصين على تطوير قدراتها العسكرية في عدد من المجالات مثل:

-تطوير صواريخ باليستية غير تقليدية، قادرة على بلوغ أهداف بعيدة.

[155]أمريكا تدق ناقوس الخطر: الميزانية العسكرية للصين تتصاعد بالتزامن مع نموها الاقتصادي، ماذا يعني ذلك؟، متحصل عليه من الموقع: https://arabicpost.net

[156] Carol Lee, **"Chinese challenge towards progress and global"** , Hamrin, p.139.

- تطوير تقنية الإنذار الجوي المبكر.
- تطوير قدراتها في مجال تزويد الطائرات بالوقود في الجوّ.
- تعاونها مع روسيا للحصول على مدمّرتين تحملان صورايخ من طراز كروز.
- إتمام الصين خلال السنوات الثلاث الماضية بناء 54 حاملة طائرات وسفينة حربية.
- إزدياد عدد قوّات تدخّلها السريع من 170 ألفًا إلى 220 ألفًا.
- إنشاء مطار عسكري في ميناء جزر بيرسيل.
- بناء شبكة رادار للإنذار المبكر في أحد المواقع البحرية في جزر سبراتلي.

ب–غير أن الدراسة المتأنية للقدرات الصينية في الوقت الحالي، تدلّ على وجود العديد من نقاط الضعف في بعض المجالات؛ فلو نظرنا إلى قدرات الصين في المناطق البحرية، التي تشمل أكبر عدد من النقاط، التي يمكن أن تكون مستقبلاً موضع نزاع بين الصين والدول المجاورة، لاحظنا ما يأتي[157]:

1– إن ما يؤخذ على القوات الجوية الصينية التي تتمركز في منطقة بحر الصين الشرقي أنها تعتمد على نماذج قديمة من الطائرات، حيث يعود معظمها إلى فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. وعلى الرغم من السعي الحثيث من قبل الصين لتطوير هذه القدرات، فإن بعض طائراتها من طراز (ف 8–11) تتوازى مع مستوى الطائرات الأميركية في فترة الستينيات. ويقول الباحث في المعهد الياباني للعلوم الإستراتجية، "ناوتوشي ساكونجو"، إن "40% من الطائرات الحربية في قواعد الصين هي طائرات قديمة، إذا ما قيست بما لدى الآخرين".

2– إن سلاح الجو الياباني، ولاسيما بعد إدخال طائرات (فـ2)، يمثّل قوّة قادرة على مواجهة سلاح الجو الصيني. ومن المعلوم أن الطائرات اليابانية مزوّدة بصورايخ جو/جو تتفوّق على

[157] - Samuel P.Huntington, op, cit, 223, Cited in Donald Zagoria, America Foreign Policy Newsletter, October 2003.

المدى الذي تبلغه الطائرات الصينية، إضافةً إلى اعتماد الطائرات اليابانية على أجهزة الإنذار المبكر المتطوّر جدًا في هذا المجال .

3-في حال دخول الصين واليابان سباق تسلّح متوسّط المدى، فإن الإمكانيات الصينية تبقى متواضعة، مقارنةً مع الإمكانيات اليابانية في ظلّ الفارق في القدرات الاقتصادية لكلٍّ من الدولتين. وقد تبيّن أثر القدرة الاقتصادية على حسم التنافس في مجال سباق التسلّح من خلال المنافسة التي كانت قائمة بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية.

4- أما في منطقة بحر الصين الجنوبي، حيث التنازع بين الصين وفييتنام وتايوان على جزر بارسيل، فإن الإمكانيات الصينية تبدو أكثر فاعلية في هذه المنطقة من المناطق الأخرى. فهذه المناطق تقع في نطاق قدرات الطائرات الصينية المرابطة في البرّ الصيني، لكن هذه القدرة الصينية تدفع إلى الاستقرار أكثر من الدفع إلى المواجهة بسبب الإحساس الفييتنامي بأن موازين القوى ليست في صالح فييتنام.

5- تسعى الصين إلى تطوير تقنيات غوّاصاتها وقدراتها القتالية، ذلك أن معظم الغوّاصات الصينية لا تستطيع إطلاق صواريخها إلا بعد أن تطفو على السطح، كما تفتقد البحرية الصينية وسائل الإنزال الضرورية والمتطوّرة.

ج- أما على مستوى الجغرافيا العسكرية والسياسية، أي الجزء الجنوبي من المنطقة الإقليمية المحاذية للصين، والذي يشمل كلاً من ماليزيا وسنغافورة وأندونيسيا والفليبين، فإن القدرات الصينية ليست مؤهّلة للتأثير فيه بشكلٍ فاعل، ولكنها تعمل في السنوات الأخيرة على زيادة قوّاتها وحضورها وتعزيزها؛ فالمناطق البعيدة تحتاج إلى قوّات جوية محمولة بحرًا، وهو أمر غير كافٍ لدى القوّات الصينية، كما أن حصول الصين على 27

طائرة من طراز (إس يو) التي يمكن تزويدها بالوقود جوًا، لا يكفي من حيث العدد لضمان الفاعلية العسكرية الضرورية.[158]

د- أما في منطقة جزر سبراتلي، فلابدّ من الإشارة إلى أن الأهمّية الإستراتيجية لهذه الجزر ليست كبيرة، فهي إما مغمورة بالمياه أغلب أيام السنة وإما أنها صغيرة إلى درجة لا تجعلها صالحة لتقديم الدعم اللوجستي للعمليات الحربية البحرية أو لمقاومة الغارات الجوية. ولعل مشكلة هذه الجزر تكمن في أنها سهلة الاحتلال، لكنّ الصعوبة الأساسية تكمن في القدرة على الاحتفاظ بقوّات عسكرية فيها.

هـ- ولدى مقارنة القدرات العسكرية للصين مع الدول ذات العلاقة بالتنافس الدولي في مناطق تؤثّر في الصين من الناحية الجيوستراتيجية، نلاحظ أن الصين تمثّل قوّة وسطى تسعى إلى تطوير قدراتها قياسًا على هذه الدول. وعلى الرغم من تعادلها مع القوى الكبرى الأخرى في مجال الأسلحة التقليدية، فإن موازين القوى في الميدان النووي تدلّ على خللٍ واضحٍ لغير صالحها.

2- أبعاد الإستراتيجية العسكرية الصينية:

1-الاستفادة من المؤسّسة العسكرية في بناء الاقتصاد الصيني ودفعه نحو التطوّر والعالمية، وذلك من خلال الاستفادة من خبرات مئات الآلاف من العسكريين الذين يحملون شهادات عليا أو اختصاصات تقنية عالية، ويمتلكون كفاءات ومهارات تساهم في عملية دفع الإقتصاد وفي تقديم اختراعات وابتكارات جديدة ، وتطوير عملية النمو والانفتاح على الخارج.

[158]- مراد الدسوقي، "مستقبل التوجّهات الاستراتجية الصينية"، **السياسية الدولية**، العدد 124(نيسان 1996)، ص240-242

2-إشراك المؤسّسة العسكرية في إدارة عملية الإنتاج، من خلال مساهمتها في العديد من المؤسّسات التي تشرف من خلالها بنجاح على قطاعات منتجة متنوّعة في مناطق مختلفة من البلاد.

3- توفير المناخ الأمني الأكثر مواءمة لعملية بناء الإقتصاد، والعمل على حماية هذا المناخ واستمراره بكل الطرق. وتتمثّل المشكلة في هذه القضية في أن توفير المناخ الأمني يفترض تحسين المستوى التقني للجيش الصيني، وهو أمر سيؤثّر في قدرة التطوير الاقتصادي، لأنه سيؤدّي إلى امتصاص الاندفاع الاقتصادي، على غرار الحالة التي واجهها الاقتصاد السوفياتي في أثناء مرحلة سباق التسلّح ويعني ذلك أن على الإستراتجية الصينية أن توفّق بين متطلّبات الأمن من ناحية ومتطلّبات الاستمرار في النموّ الاقتصادي من ناحية ثانية[159].

4- التوحيد السلمي لأراضي الوطن، وهو الهدف الذي يُقصد به تايوان تحديدًا، لكن السياسة الصينية لا تستبعد احتمال الاضطرار إلى استخدام وسائل أخرى في حالة "الضرورة" التي قد تتمثّل في مواصلة الولايات المتحدة الأميركية بيع أسلحة متطوّرة لتايوان، أو انتهاج الحكومة التايوانية سياسات تعزّز النزعة الانفصالية بشكلٍ كبير (لاسيما وأن نسبة مهمّة من السكان في تايوان ولدت بعد الانفصال ولم ترتبط بالصين، بمن فيهم الرئيس التايواني "لي تنج هوا"). وقد تكون النشاطات العسكرية الصينية قرب السواحل التايوانية في الأعوام 1996 و2006 و2008 و2011 بمنزلة تذكير بهذه الناحية.

5- الحفاظ على وحدة أراضي الصين، من الواضح أن هذا الهدف يتوجّه نحو النزاعات الحدودية خصوصًا في منطقة بحر الصين الجنوبي. ومع توقيع الصين اتفاقيات حدودية مع روسيا وكازاخستان وطاجكستان وقرغيزيا والهند ولاوس وفييتنام، فإن الحكومة الصينية تستبعد حدوث نزاعات إقليمية قريبة المدى، أقلّه حتى العام 2022 وهو المدى الزمني

[159]- مراد الدسوقي، "مستقبل التوجهات الإستراتيجية الصينية"، في **مجلة السياسة الدولية**، العدد 124(نيسان 2006)، ص240-243.

الذي وضعته الحكومة الصينية من أجل تحقيق قفزة نوعية في بنية الاقتصاد الصيني، ومستوى التقنيات الصينية من ناحية، بحيث تؤهّل الصين نحو العالمية، ومن أجل بناء تعاون أمني – اقتصادي إقليمي متعدّد الأطراف من ناحية ثانية.

6- لكن الملاحظ أنّ الإستراتجية العسكرية الصينية، ومن خلفها المحدّدات والأبعاد الاقتصادية لتوجّهات الدولة في رسم إستراتيجيتها، مازالت محكومة بالتوجّهات السياسية للنخبة العسكرية. فلهذه النخب كلمتها، وهي مازالت ترسم حدودًا صارمة أحيانًا في عملية الانفتاح على الخارج، وبخاصةٍ إذا أخذنا في عين الاعتبار حساسية العلاقة في أكثر من مجال بين الصين والولايات المتحدة. وهنا نستنتج أن الجيش يعتبر الولايات المتحدة الأميركية العدوّ الأوّل للصين. ولعلّ الرسالة الشهيرة للجنرالات المئة، التي قدّمت إلى الرئيس زيمين في العام 1993، تؤكّد هذا التوجه؛ إذ جاء في الرسالة ما يلي[160]:

"لابدّ من صناعة قوّة صينية وتعزيز قوّاتنا المسلّحة على الصعد كلها، لكي نكون على استعداد لمواجهة النفوذ الأميركي في معظم نقاط العالم. ذلك أن هنالك سلبية في رسم معالم علاقات طبيعية متبادلة، وفي تحديد أطر السياسة الصينية تجاه محاولات الولايات المتحدة الأميركية إبتزاز الصين. وإن التباين الإيديولوجي والتباين في النظام الإجتماعي، وفي توجّهات السياسة الخارجية للبلدين، تحول كلها وبشكل جذري من دون تحسين العلاقات. وحيث أن الولايات المتحدة الأميركية تدرك المركز الإقتصادي للمنطقة، فإنها لن تتسامح مع قوة منافسة لها"

7- نتيجة لمثل هذه التوجّهات المتمثّلة في موقف القيادة العسكرية من الولايات المتحدة الأميركية والحاجة المستقبلية للنفط وحماية طرق إمداده ونتيجة التغيّرات الدولية في أعقاب انهيار الإتحاد السوفياتي، فقد حدث، برأي الكثير من الباحثين والمحلّلين الاستراتيجيين، تحوّل في الاستراتجية الصينية، يتمثّل بشكلٍ جذري في الإنتقال تدريجيًا، من دولة ذات

---

[160]- **المرجع نفسه.**

طموحات كونية إلى دولة ذات طموحات إقليمية والعكس أيضًا صحيح وإنّ مراجعة التغيرّات التي تجري في استراتيجية الصين العسكرية تدلّ بشكلٍ واضح على التركيز حاليًا على النظام الإقليمي – الشرق آسيوي[161].

وهناك بعض المؤشرات على هذه التوجّهات الصينية لتأكيد الحضور الإقليمي، من خلال تعزيز الوجود العسكري على جزر بارسيل الحدودية مع أندونيسيا، والإصرار على ملكية جزر سبراتلي المتنازع عليها مع كوريا، وإقامة وجود عسكري في الجزر البحرية "ميستشيف" التي تدّعي الفيليبين ملكيتها، والإدعاء الصيني المتصاعد بحقّ المشاركة في استثمار حقول الغاز في جزر ناتونا التي تدّعي أندونيسيا حصرّية حقّ ملكيتها، والتأكيد الصيني المستمرّ ضرورة سحب القوات الأميركية من المنطقة، وإبداء القلق من احتمالات تنامي القوّة العسكرية اليابانية.

6-الدور الاقتصادي للمؤسّسة العسكرية وأولويات الصين الأمنية:

1- الدور الاقتصادي للمؤسّسة العسكرية :

تمتاز المؤسّسة العسكرية الصينية بتوجّهات إقتصادية واضحة، بدأت آثارها تصل إلى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتمثّل هذه التوجّهات في "نزعة تجارية" تتجلّى مظاهرها في إدارة الجيش الصيني لعدد من المؤسّسات التجارية والفنادق، وقد قدرّت مصادر غربية عدد هذه المؤسّسات بحوالى عشرة آلاف مؤسّسة.

كما أنشأ الجيش منطقة اقتصادية خاصة به في إقليم "كواندونج"، وأقام سلاح الجو الصيني علاقات تجارية مع أكثر من عشرين دولة، وقد قدّرت مصادر أخرى دخل الجيش العام 2017 بحوالى 310 مليار دولار[162].

[161]- مركز الأخبار التابع لشبكة الإتصالات المتبادلة الدولية الصينية "**الصين، الحقائق والأرقام 2000**"، دار النجم الجديد، الصين، ، تشرين الثاني، بيكين، 2000.

[162] -pascal boniface,opcit,p133.

كما تشرف المؤسّسة العسكرية على إدارة عشرات المؤسّسات والمصانع والمعامل وتمويلها واستثمارها والتي تنتج مختلف أنواع السلع والألبسة والأجهزة الإلكترونية ووسائل النقل؛ وهذا ما يدلّ على البعد الاقتصادي الذي تضطلع به المؤسسة العسكرية وأجهزتها، في أكثر من قطاع من قطاعات الدولة ومؤسّساتها الإنتاجية.

بالمقابل يبدو أن المخاوف تتزايد من قِبل السياسيين، من تسرّب النزعة التجارية إلى الروح الكفاحية للجيش؛ إذ إن الكثير من الشائعات والأخبار المتعلّقة بحالات من الفساد وسوء الإدارة توالت عن مظاهر تتفشى داخل الجيش الصيني، الأمر الذي دفع عددًا من المسؤولين الصينيين إلى التحذير من هذه الظاهرة، ولاسيما بعد الكشف عن 300 شخصية عسكرية متورّطة في مظاهر فساد من هذه الناحية.[163]

وكما أن للمؤسسة العسكرية دورًا مهمًا في صياغة القرار السياسي الصيني ، وتلعب دورًا رياديا في مواجهة التحديات التي تعترض الصين في مرحلة الانطلاق نحو العالمية. وبالنظر إلى أهمية الدور الاقتصادي للمؤسّسة العسكرية، ونظرًا لدور هذه المؤسّسة في مواجهة متطلّبات التنمية الاقتصادية، سوف نتوقّف عند أبعاد هذا الدور.

2- أولويات الصين الأمنية:

أ-التوحيد السلمي لأراضي الوطن الأم: وقد اعتبرت القيادة الصينية أن تحقيق هذا الهدف يشكّل التزامًا ثابتًا لا يمكن الحياد عنه وهذا يعني أمرين: أولهما تأكيد الأمن الوطني الصيني بكل ما يرتبط به على الصعيد الإقليمي وثانيهما إن تحقيق الأمن الوطني الصيني، بما فيه إتمام عملية توحيد أراضي الصين، سيكون بالوسائل السلمية ومع ذلك فإن هذا التأكيد لا ينفي احتكام القيادة الصينية إلى الوسائل العسكرية، إذا ما شعرت أن أهدافها الإستراتيجية المرتبطة بوحدة أراضيها وسلامتها معرّضة للتهديد من قبل قوى خارجية. وهذا ما حصل

[163]- جعفر كرار أحمد، "**الصين في مواجهة التحديات الدولية**"، **دراسة في العلاقات الدولية**، بغداد:المكتبة الحديثة، ط4، 2006،ص 119.

حينما استنفرت الصين قوّاتها العسكرية وقامت باستعراض كبير للقوة لدى تطوير الولايات المتحدة الأميركية سياستها تجاه تايوان في آذار 2009، وهذا ما جعل القيادة الصينية تعتقد بأن التغيير في التوازن العسكري لن يكون لصالحها، وأنه سيشجّع الاتجاهات الاستقلالية في تايوان، في حين بقيت الولايات المتحدة الأميركية، تعتبر نفسها بمنزلة الدولة الضامنة لا من تايوان في مواجهة التحرّكات الصينية.

ومن ناحية أخرى، ترى واشنطن أن علاقاتها بتايوان ضرورة إستراتيجية بصفتها تمثّل واحدة من أهم حلقات سلسلة تحالفاتها في شرق وجنوب شرقي آسيا، التي تبدأ من التحالف مع كوريا الجنوبية، ثم مع اليابان في الشرق، ثم تمتدّ لتشمل تايوان، ثم الفيلبين في الجنوب الشرقي– الحفاظ على وحدة أراضي الصين، واعتبار ذلك أحد أهداف الصين لصيانة أمنها الوطني ،ومع أهمية هذا الهدف، فإن القيادة الصينية تؤكّد أنها لن تكون الطرف البادئ باستخدام القوّة العسكرية لحلّ النزاعات على مناطق الحدود مع الدول المجاورة[164].

والغاية التي تسعى إليها القيادة الصينية هي تجنّب أي نزاعات حدودية مسلّحة مع الدول المجاورة، بهدف التفرّغ لمشكلات تعتبرها القيادة الصينية أكثر إلحاحًا، كمشكلة تايوان وترسيخ أقدام الوجود الصيني في بحر الصين الشرقي والجنوبي، ومعالجة قضية جزر سبراتلي وحقوق التنقيب عن النفط في المناطق البحرية المتنازع عليها هناك.

وعلى الرغم من أن الصين قد تمكّنت من إعادة جزيرة هونغ كونغ للوطن الأم، فإن الهمّ الرئيس المتبقي هو إعادة توحيد تايوان مع الصين الشعبية.

ولبلوغ هذه الغاية لم يُظهر قادة الصين أي استعداد للتنازل في ما يخصّ المسائل الجوهرية والأهداف الاستراتيجية، على الرغم من الضغوط الغربية، وبخاصةٍ الأميركية،ومنها التلويح بحوافز إقتصادية ومزايا تجارية وتمويلية، وذلك بهدف إقناع القيادة الصينية بالتخلّي عن غايتها، والقبول ثم التعايش القانوني مع صيغة وجود دولتين صينيتين

---

[164]- إبراهيم الاخرس، "**أسرار تقدّم الصين – دراسة في ملامح القوّة وأسباب الصعود**"، القاهرة، ط1، 2008،ص ص 52–56.

وقد اتخذت القيادة الصينية خلال الأعوام القليلة الماضية مواقف اتسمت بقدر مرتفع من الحزم في رفض محاولات تايوان الانضمام إلى عدد من المنظّمات والوكالات الدولية، وفي مقدّمتها منظّمة التجارة العالمية، وفي الإحتجاج على إقدام دول على الإعتراف بتايوان أو إقامة علاقات تجارية معها.

كما لوّحت الصين باتخاذ إجراءات تضرّ بمصالح إقتصادية وتجارية، بل أحياناً أمنية واستراتيجية لأطراف غربية، وفي مقدّمتها الولايات المتحدة الأميركية، راعية تايوان وحليفتها منذ نشأتها، حيث برز التقارب الأميركي مع تايوان في مناسبات مختلفة. وظهرت مؤشّرات الدعم الأميركي لتايوان من خلال إمدادها بأسلحة خفيفة ودفاعية، وكذلك عندما استقبلت رئيس تايوان "لي تنج" في حزيران 1995، على الرغم من وصف الزيارة بأنها كانت "خاصة" وكذلك عندما أجرت مناورات عسكرية وبحرية ضخمة مع تايوان عام 2016 [165].

إلا أن القيادة الصينية، على الرغم من كل ما سبق، أظهرت في مرحلة "ما بعد ماو"قدرًا لا بأس به من المرونة والتسامح على مستوى الممارسة العملية وأساليب السلوك تجاه تايوان، فقد فتحت الباب مبكّرًا لمشاركة رؤوس أموال من هونغ كونغ، قبل عودتها إلى الوطن الأم، ثم تايوان في استثمارات ضخمة، خصوصًا في المناطق الحرّة التي نشأت في الصين في الثمانينيات.

كما حدثت لقاءات اقتصادية وتجارية وفنية على عدة مستويات بين الطرفين في عدّة مناسبات، بل إن القيادة الصينية ذهبت إلى حدّ فتح حوار سياسي غير رسمي مع تايوان، وإن كانت قد عادت وعلّقته لاحقاً كإجراء عقابي ضدّها وضدّ حلفائها الغربيين، ثم تحدّثت عن إعادته كحافز لقيادة تايوان وتشجيعًا لها على المضي في طريق إعادة التوحيد سلميًا مع بيكين ،وكان التفسير الرسمي الصيني لهذه الخطوات المرنة على أنها جميعًا تدور في إطار الشعب الصيني الواحد الذي يجب أن يعود ليعيش في كنف دولة واحدة، وبخاصةٍ في ظلّ

[165]- **المرجع نفسه**.

نوع آخر من مرونة القيادة الصينية تبدي في عرضها صيغًا متعدّدة وبديلة لإعادة التوحيد السلمي للصين، جمع بينها دائمًا حدّ أدنى مشترك هو تأكيد العودة إلى صيغة الدولة الصينية الواحد.

ج- اعتماد الإستراتيجية الأمنية للصين على إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها ففي ظلّ ظروف ما بعد الحرب الباردة أصبح الواقع يحتّم على الصين أن تجعل من أولوياتها الإستراتجية تطوير علاقات تعاون أمني ثنائي وعلاقات حسن جوار مع الدول المجاورة، ومن المفيد التذكير بأن موقع الصين الجغرافي يمتاز بوجود خمس عشرة دولة جارة في البرّ وست دول في البحر[166].

ولما كان من الصعوبة جمع كل هذه الدول المجاورة للصين في إتفاقية أمنية واحدة، وذلك بسبب المشاكل القائمة بينها وبين هذه الدول والتي تختلف في طبيعتها من دولة إلى أخرى، فقد إعتمدت الصين مبدأ التعايش السلمي وإتفاقيات الأمن والتعاون الثنائية، وهو المبدأ الذي يحكم علاقاتها مع العديد من الدول المجاورة. وتتطلّع الصين ضمن المدى الزمني المتوسّط والبعيد، إلى أن تكون محورًا لتقديم المزيد من الدعم للدول المجاورة، تأسيسًا على قواعد التعاون الأمني الثنائي. وانطلاقًا من هذه الرؤية، إنصرفت الصين إلى إعادة ترتيب علاقاتها مع الهند على نحو إيجابي.

وكان لهذا التطوّر مزايا إيجابية لكلّ من الطرفين، فالتقارب خفّف، وعلى نحو ملحوظ، من حدّة التوتّرات والخلافات الحدودية التي كانت الصين تعتقد أن الهند طرف فيها وسبّبت في إثارتها. وللهند من ناحيتها وجهة نظر في المزايا التي يحقّقها التقارب مع الصين، فتطبيع العلاقات وتهدئتها بين البلدين من شأنه أن يقيّد من الدعم الصيني لباكستان.

وهناك اقتناعات قيادية لدى الصين، بأن سياسات التقارب يمكن أن تحقّق منافع إقتصادية مشتركة بفتح سوق إقتصادية تجارية، يمكن أن تحقّق دورًا فاعلاً في النشاط

---

[166]- جعفر كرار أحمد، "**الصين في مواجهة التحديات الدولية**"، **دراسة في العلاقات الدولية**،مرجع سابق،ص 55.

التجاري والإقتصادي الإقليمي بما يعود بالمنافع على كلا البلدين،وفي تطوّرٍ لاحق، جاءت زيارات الرئيس الصيني للهند خلال السنوات الماضية، لدعم علاقات التعاون بين البلدين، فقد تمّ الاتفاق على خفض القوّات العسكرية بينهما على الحدود المشتركة المتنازع عليها، والتعاون في مجال مكافحة المخدّرات ومحاربة انتشار الجريمة، وتعزيز النقل البحري، والتعاون التجاري المشترك، وقد جاء ذلك ليضيف بعدًا إلى ثقل التحرّك الصيني في آسيا والرؤية الصينية لأهميّة العلاقة مع الهند.

أما العلاقات الصينية – الروسية، أخذت منحى جديد خاصة بعد إعلان الرئيس الصيني شي جين بينغ تحديث الجيش الصيني في 2020، ويذكر أن عمليات إعادة هيكلة القوات المسلحة الصينية بدأت عام 2015، وما يُجرى حاليا هو المرحلة الثانية من الخطة، بحسب باحثين عسكريين صينيين.

وتشير رويتر إلى إتمام إعادة هيكلة سبع مناطق عسكرية في السنة الماضية وتحويلها إلى خمس، وإلى إلغاء المكاتب والإدارات السياسية وإدارات الخطوط الخلفية والسلاح، وإلى إحلال 15 إدارة محلها، ستكون مسؤولة عن الفيالق التي ستشكل حاليا. كما أن هيئةً لقيادة العمليات المشتركة ستشكل بحلول عام 2020 على هذا الأساس[167].

وقد أعلن شي جين بينغ، الذي يرأس المجلس العسكري المركزي إضافة إلى كونه أمينا عاما للحزب ورئيسا للدولة، أن الأهمية الكبرى لإعادة هيكلة الجيش تكمن في إنشاء ماكينة عسكرية من الطراز العالمي، كما أشار إلى ضرورة أن يحافظ الجيش على ولائه المطلق للحزب.[168]

[167]- فاسيلي كاشين،الجيش الصيني سيكون الأقوى في العالم بحلول عام 2020، متحصل علية من الرابط:

https://arabic.rt.com/press/874616

[168] - L.j Newby, "The pure and the religion in China", third world quarterly. Vol no: 10.2 (April 2007), pp. 928 – 933.

وقد تطوّرت العلاقات الصينية – الروسية بشكلٍ لافت مع بداية الألفية الثالثة من خلال الزيارات المتبادلة، وتنامي العلاقات الاقتصادية والتبادلات والاتفاقيات وأطر التعاون المشترك. ثم شهدت العلاقات تحسّنًا واضحًا أثمر عن توقيع الطرفين العام 2004 اتفاقية عدم الانضمام إلى تحالفات عسكرية معادية تهدّد أمنهما.

فإذا استخدمت الصين القوّة العسكرية، في حال تدخّل الولايات المتحدة الأميركية إلى جانب تايوان، فمن المحتمل أن يجرّ هذا الأمر روسيا للوقوف إلى جانب الصين لأن التدخّل الأميركي يُعدّ تدخّلاً خارجيًا في شؤون القارّة الآسيوية[169].

وبذلك تكون الصين قد أمّنت جانب روسيا في المسائل الحدودية والإقليمية، خصوصًا في حال تعرّضها لعمليات عسكرية قد تلجأ إليها الولايات المتحدة الأميركية على المستويات العسكرية والعلاقات ذات الطابع الدفاعي والرؤى الإستراتجية المشتركة، فقد شدّد البلدان على ضرورة إقامة إجراءات الثقة العسكرية على الحدود بين الصين وكل من كازاخستان وطاجكستان وقرغيزيا.

وتنصّ الاتفاقية على إقامة منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود تمتدّ إلى ما يقارب الأربعة آلاف كيلومتر حول أقصى شرقي روسيا، والمسافة نفسها تقريبًا في آسيا الوسطى ليكون المجموع ثمانية آلاف كيلومتر تقريبًا.

خلاصة: أدى التطور الكبير في المنظومة الأمنية الصينية إلى جعلها قوة عسكرية واقتصادية تنافس الولايات المتحدة في عثر دارها ،وفي مواقع تواجد مصالحها الإستراتيجية ،ويكفي أن نشير إلى أن الصين القوة التجارية الأولى عالميا والأولى ماليا ب 3 تريليون دولار احتياطي الصرف.

[169]- سامح فتحي غالي، "نحو مرحلة جديدة في العلاقات الروسية الصينية"، **في مجلّة السياسة الدولية**، العدد 12(نيسان 2007)،ص 150.

المحور السادس: القوى النووية والتأسيس لمنطق الرعب النووي.

1- ظهور الأسلحة النووية وسباق امتلاكها.

2-الدول المالكة للأسلحة النووية والتأسيس للرعب النووي.

3-وكالة الطاقة الذرية وحظر انتشار السلاح النووي.

تقديم:

لا تزال الأسلحة النووية تُمثِّل التهديد الأكبر الذي يُواجِه البشرية في القرن الحادي والعشرين، رغم عدم استخدامها في الحروب مرة أخرى منذ قصف هيروشيما وناجازاكي. وحتى مع انتهاء الحرب الباردة، ورغم الجهود الدولية التي ترمي إلى القضاء على الأسلحة النووية، فإن هذه الأسلحة تبدو جزءًا راسخًا من واقعنا اليوم.

1- ظهور الأسلحة النووية وسباق امتلاكها :

أ- تعريف الأسلحة النووية :

يعرف السلاح النووي على انه:" كل سلاح يستخدم وقود نووي أو نظائر مشعة الذي بتفجيره أو إحداث تغيير نووي أخر –دون سيطرة – في وقوده النووي، أو بواسطة النشاط الإشعاعي للنظائر المشعة ، يسبب تدميرا شاملا او إصابات شاملة أو تسمما شاملا" [170]

ب-أنواع الأسلحة النووية:

تتضمن الأسلحة النووية أنوعا عدة من القنابل هي: القنبلة الذرية، القنبلة الهيدروجينية،والنيوترونية.

1- القنبلة الذرية:وهي يطلق عليها قنبلة الكيلو طن (إذ تقدر قوة انفجارها بآلاف من الأطنان من مادة TNT)، فبتاريخ 16 يوليو 1954 نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة القنبلة الذرية الأولى، وقامت لجنة العلماء الذين ساهموا في مشروع إنتاج القنبلة الذرية بإعداد تقرير متأثرين بحجم الكارثة والشعور بالذنب وتأنيب الضمير، وتضمن التقرير أن العلم سيكون عاجزا عن توفير الوقاية من القنبلة الذري، وان استخدامها ينجر عنه كوارث تهدد الكيان البشري وتؤثر على البيئة[171].

2- القنبلة الهيدروجينية: هو سلاح نووي اشد قوة واعظم فتكا وتدميرا من القنبلة الذرية، فهي تمتاز بالقدرة التدميرية العالية، اذ ان الطاقة الناتجة عنها تزيد عن انفجار القنبلة الذرية بمئات الاضعاف.

3- القنبلة النيوترونية: هي قنبلة هيدروجينية مصغرة، اقل قوة من القنبلة الهيدروجينية العادية، تصدر عنها اشعة نيوترونية ذات سرعة فائقة تخترق حسم الانسان وباقي الكائنات الحية وتقتلها في الحال بينما لا تؤثر على المباني والمنشات.[172]

---

[170]- محمد زكي عويس،مستقبل الطاقة النووية والأمن العربي،القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،2011،ص 64.

[171]– عبد القادر رزيق المخادمي، سباق التسلح الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2010،ص62.

[172]– محمود حجازي محمود،حيازة واستخدام الاسلحة النووية في ضوء احكام القانون الدولي، القاهرة: مطبعة العشيري ،2005، ص 10.

4- الصواريخ الباليستية: الصاروخ الباليستي أو الصاروخ القوسي أو القذيفة التسيارية هو صاروخ يتّبع مساراً منحنياً (أو شبه مداري)، وهو مسار يتأثّر حصراً بالجاذبيّة الأرضيّة والاحتكاك الهوائي. له القدرة على حمل أنواع مختلفة من الرؤوس الحربية مثل الرؤوس الكيميائية (النووية) والشديدة الانفجار أي إنه السلاح الذي لا يعرف الحدود بين الدول.

ويعدّ الصاروخ الباليستي من إمكانات الردع "القوية"، ويمتاز بالقدرة على الوصول الى أهداف بعيدة المدى في أي وقت، وبتكاليف أقل اذا ما قورنت بالطائرات لنفس الغرض.

ويطلق على الصواريخ العابرة للقارات "باليستية" من الكلمة الإنكليزية "Ballistic" وهي اختصارًا لعبارة " the flight of an object through space under the force of gravity only" أي تحرك الجسم في الفضاء تحت تأثير الجاذبية فقط.

أوّل صاروخ يمكن أن نطلق عليه اسم صاروخ باليستي هو صاروخ فاو-2 (V2) المصنّع في ألمانيا النازية من فيرنر فون براون سنة 1938 والذي استعمل خلال الحرب العالمية الثانية ومداه 200 كم تقريباً. عند انتهاء الحرب، تسابقت الولايات المتّحدة الأميركية والاتّحاد السوفياتي في صناعة وتطوير الصواريخ الباليستية التكتية، ابتداء بصواريخ مستلهمة من فاو-2 مثل صاروخ سكود أو ريدستون مروراً بصورايخ أكثر تطوّرا. هذان البلدان كانا الوحيدين المالكين لآخر تكنولوجيا الصورايخ الباليستية خلال الحرب الباردة ولا يزالان إلى يومنا هذا كذلك.

خلال السنوات 1950 و1960، تضاعف مدى الصواريخ بشكل كبير، فعلى سبيل المثال في الاتحاد السوفياتي سنة 1949 وصل مدى (صاروخ أر-2) إلى 550 كم، وسنة 1955 وصل مدى (صاروخ أر-5) إلى 1200 كم، وسنة 1957 وصل مدى (صاروخ أر-7) إلى 8000 كم، وسنة 1961 وصل مدى (صاروخ أر-9) إلى 13000 كم، ليصل مدى (صاروخ أر-O36) إلى مدى كوكبي سنة 1965 .[173]

[173]- المرجع نفسه، ص 15.

ج- الأسلحة النووية وسباق امتلاكها:

1-علم الأسلحة النووية:

الطاقة الذرية هي مصدر الطاقة لكل من المفاعلات النووية والأسلحة النووية. وهذه الطاقة تنشأ عن انقسام الذرات (الانشطار الذري) أو اتحادها (الاندماج النووي). ولِفَهْم مصدر هذه الطاقة علينا أولًا تقدير البنية المعقدة للذرة نفسها.

الذرة هي أصغر جزء من العنصر يحمل الخصائص المميزة لهذا العنصر. وقد نَمَتْ معرفتنا عن الذرة ببطء فيما قبل العقد الأول من القرن العشرين، ثم تحقَّق أحد الفتوح الأولى على يد سير إرنست رذرفورد في عام 1911،[174] حين أثبت أن كتلة الذرة متركزة في نواتها، وافترض أيضًا أن للنواة شحنة موجبة، وأنها محاطة بإلكترونات سالبة الشحنة. بعدها بعدة سنوات استُكمِلَتْ هذه النظرية الخاصة بالتركيب الذري على يد الفيزيائي الدنماركي نيلز بور، الذي عيَّن موضع الإلكترونات في أغلفة أو مستويات كمية محددة. وبهذا تكون الذرة عبارة عن تركيبة معقدة من الإلكترونات سالبة الشحنة موجودة في أغلفة محددة حول نواة موجبة الشحنة. والنواة — بدورها — تحتوي على القدر الأكبر من كتلة الذرة، وهي تتألف من بروتونات ونيوترونات (خلا ذرة عنصر الهيدروجين الشائع وجوده، التي تحتوي على بروتون وحيد وحسب). وجميع الذرات لها الحجم عَيْنُه تقريبًا.

علاوة على ذلك، تتبع الإلكترونات سالبة الشحنة نمطًا عشوائيًّا داخل أغلفة الطاقة المحددة الموجودة حول النواة، وأغلب خواص الذرة مبنيَّة على عدد الإلكترونات الموجودة بها وترتيبها، البروتون هو أحد نوعَي الجسيمات الموجودَيْنِ داخل نواة الذرة، وهو جسيم موجب الشحنة، للبروتون شحنة مكافئة في مقدارها — لكنها معاكسة — لشحنة الإلكترون السالبة،

[174]- جوزيف إم سيراكوسا،**الأسلحة النووية ،مقدمة قصيرة**،تر: محمد فتحي خضر،القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012، ص ص 13-22.

وعدد البروتونات داخل نواة الذرة هو ما يُحدِّد نوع العنصر الكيميائي الذي تنتمي له الذرة، الجسيم الآخر الموجود داخل النواة هو النيوترون.

وقد اكتُشِف النيوترون على يد الفيزيائي البريطاني سير جيمس شادويك عام 1932، وهو متعادل الشحنة الكهربية ويملك كتلة مساوية لكتلة البروتون،ونظرًا لأن النيوترون عديم الشحنة فإنه لا يتنافر مع شحنة سحابة الإلكترونات أو شحنة النواة، وهو ما يجعل منه أداة مفيدة لاستكشاف بنية الذرة، للبروتونات والنيوترونات المنفردة بنية داخلية، مكونة من جسيمات تُسمَّى الكواركات، بيد أن هذه الجسيمات دون الذرية لا يمكن تحريرها ودراستها على نحو مستقل.

2-صناعة القنبلة النووية والهيدروجينية:

أ-بدايات مشروع مانهاتن:

رغم أنه لم يُفضِ قرار وحيد إلى إنشاء مشروع القنبلة الذرية الأمريكية، فإن أغلب الروايات عن ذلك الأمر تبدأ بمناقشة الرئيس روزفلت لخطاب وجَّهَه إليه أشهر علماء القرن العشرين قاطبة، ألبرت أينشتاين. ففي الحادي عشر من أكتوبر 1939 تقابل ألكسندر ساكس — اقتصادي وول ستريت والمستشار غير الرسمي للرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت — مع الرئيس روزفلت لمناقشة خطاب كتبه ألبرت أينشتاين في الثاني من أغسطس. كتب أينشتاين مُعلِمًا روزفلت أن أحدث الأبحاث قد جعلت «من المرجَّح ... أن يكون من الممكن إنشاء تفاعل نووي متسلسل في كتلة كبيرة من اليورانيوم، وبواسطة هذا التفاعل من الممكن توليد مقادير هائلة من الطاقة وكميات كبيرة من العناصر الشبيهة بالراديوم.»،[175] وهو ما من شأنه أن يؤدي «إلى بناء قنابل، ومن المتصور — وإن كان على نحو أقل ترجيحًا —

[175]- **المرجع نفسه**،ص 25.

أن يُبنى نوع جديد قوي للغاية من القنابل استنادًا إلى هذا.» وكل هذا من المرجح أن يحدث «في المستقبل العاجل».

ب-أسباب انتشار الأسلحة النووية:

أ- المخاوف الأمنية للدول غير المالكة للأسلحة النووية؟،

ب-التطور العلمي والتكنولوجي،

ج- ازدواجية التعامل فيما الدول،

د- السوق النووية السوداء،

هـ-مساهمة التعاون الدولي في انتشار الأسلحة النووية.[176]

2-الدول المالكة للأسلحة النووية والتأسيس للرعب النووي:

أ- الدول المالكة للأسلحة النووية:

ما تزال الأسلحة النووية أكبر خطر محدق بالأمن العالمي، في الوقت الحالي، فيما تقول الدول القوية عسكريا إنها لن تستخدم هذه الترسانة إلا في حالة الدفاع عن النفس مؤكدة أنها لن تبادر إلى الهجوم.

كما أن تسع دول فقط تسيطر على 14 ألفا و200 رأس نووي، وتكفي قنابل روسيا بمفردها لإبادة الحياة على نحو نهائي في كوكب الأرض.

وينبه الخبراء إلى أن خطورة السلاح النووي لا تنحصر في مسألة الهجوم فقط، إذ ثمة أسئلة مقلقة بشأن اختبارات هذه الأسلحة وطرق تخزينها ودرجة الأمان في المستودعات.

[176] - Pierre Tanguy, Le nucléaire ,paris, édition le cavalier bleu ,2007,pp39-42

وفي التصنيف الذي أعده موقع "بزنس إنسايدر"، حلت كوريا الشمالية التي تعاني عزلة وعقوبات دولية بسبب برنامجها النووي، في المرتبة التاسعة، ويقدر الخبراء رصيدها بـ60 رأسا نوويا.

في غضون ذلك، حلت إسرائيل في المرتبة الثامنة، من خلال ترسانة نووية تصل إلى 80 رأسا، لكن تل أبيب ما زالت تحيط قدراتها النووية بكثير من التعتيم[177].

أما الدولة الإسلامية الوحيدة في القائمة فهي باكستان وتملك 150 رأسا نوويا، لتحل بذلك في المركز السادس، بينما جاءت جارتها الهند في المرتبة السابعة بترسانة تصل إلى 140 رأسا نوويا.

وتبوأت بريطانيا المرتبة الخامسة من خلال ترسانة تضم 215 رأسا (120 منشورة و95 في حالة تخزين)، وتقدمت لندن على بكين التي تملك 280 رأسا نوويا وتحل في المرتبة الرابعة.

أما فرنسا، فتبرز في المركز الثالث بترسانة قدرها 300 رأس (290 منشورة و10 مخزنة)، كما أنها الدولة الوحيدة التي تسير حاملة طائرات بوقود نووي إلى جانب الولايات المتحدة.

ونالت الولايات المتحدة المرتبة الثانية في قائمة الدول النووية، عبر ترسانة 6450 رأسا نوويا (1750 صاروخ منشور، و2050 في حالة تخزين، أما الـ2650 رأسا المتبقية فتم سحبها إلى التقاعد).

وحسب تصنيف "بزنس إنسايدر"، تحتل روسيا المركز الأول وتملك 6850 رأسا نوويا (1600 منشورة في الوقت الحالي، و2750 في حالة تخزين، أما الصواريخ الـ2500 الأخرى فتم التوقف عن اعتمادها ودخلت مرحلة "تقاعد")[178].

177 - https://www.skynewsarabia.com/world/1221489-
178 -Ibid.

ب-التأسيس للرعب النووي و توازنه:

شكل امتلاك الأسلحة النووية من طرف بعض الدول في العالم، إنتاج مجموعة من الأطروحات ،أبرزها أطروحة الرعب النووي ،أو بالأحرى توازن الرعب النووي، وهو الأمر الذي دفع إلى جعل هذا النوع من الأسلحة يغير من توزن القوى في العلاقات الدولية،إذ أصبحت الدول النووية أكثر سيادة من نظيراتها الغير نووية، وهو ما يفسر مقولة المفكر مارتن كابلان :" أن انتشار الأسلحة النووية يزيد من رقعة السلم في العالم ،على الأقل بين الدول الممتلكة له"، وهو ما يفسر أيضا حالة الردع النووي في العلاقات الدولية ،إذ لا تجرأ أية دولة على تهديد دولة تملك سلاح النووي لان ذلك يشكل فناءها.

وهناك كثير من الأمثلة في العلاقات الدولية ،ولعل أبرزها ما حصل أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، وما يحدث اليوم في قضية كوريا الشمالية ،بالرغم من تهديد الغرب لها والعقوبات المسلطة عليها ،إلا أن الغرب لا يجرا على توجيه أية ضربة لها لأنها تدرك بان الأخيرة سترد عليها بقوة ،بقصف كل مصالحها ،وقد ينتج عن ذلك حرب نووية.

إضافة إلى هذين المثالين ،هناك قضية الهند وباكستان ،إذ رغم هناك نراع بينهما حول إقليم الكشمير،إلا أن لا تغامر أية قوة منهما باستخدام الأسلحة النووية .

3-وكالة الطاقة الذرية وحظر انتشار السلاح النووي:

1- وكالة الطاقة الذرية:

هي منظمة غير حكومية مستقلة، تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة تأسست عام 1957، بغرض استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية،ومقرها فينا،ولها مكاتب فرعية تقع في جنيف ،نيويورك، تورنتو، وطوكيو، ومن مهامها[179]:

-تحديد برامج وميزانيات الوكالة.

-تقوم بإصدار تقارير دورية وترفعها إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

-تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

فازت بجائزة نوبل للسلام عام 2005 ، نظير جهودها في تكريس السلم والأمن الدوليين،ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

2-معاهدات حظر انتشار الأسلحة النووية:

بعد صدمة أزمة الصواريخ الكوبية التي وقعت عام 1962، حاولت قوى العالم النووية الحد من خطر الحرب النووية عبر سلسلة من المعاهدات أهمها[180]:

أ-معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية عام 1963، التي حظرت إجراء تجارب نووية في الجو والفضاء الخارجي والماء.

ب-اتفاقية إجراءات الحوادث عام 1971، إذ تطالب القوى العالمية بالإعلام الفوري فيما بينها عن وقوع أي حادث نووي لتجنب نشوب حرب غير مقصودة.

ج-محادثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية الأولى (سالت 1) عام 1972، وهي اتفاقية مؤقتة مدتها 5 سنوات بشان الأسلحة الهجومية ،وبموجبها وافق الاتحاد السوفياتي سابقا

---

[179]- برونو تريتري، **الأسلحة النووية ،بين الردع والخطر**،تر: عبد الهادي الادريسي،الو ظبي : هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث،2011،ص 116.

[180]- **المرجع نفسه**، ص ص 122- 145.

،والولايات المتحدة الأمريكية على تجميد عدد الصواريخ الباليستية التي تطلق على الغواصات لدى الجانبين.

ح- محادثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية الأولى (سالت 2) عام 1979، التي وضعت حدودا بشان وسائل إيصال الأسلحة النووية الإستراتيجية عند 2400 لكل الولايات المتحدة الأمريكية ،والاتحاد السوفياتي.

خ-معاهدة القذائف متوسطة المدى والقصيرة المدى عام 1987، كالبت بتدمير الصواريخ النووية والتقليدية التي يصل مداها إلى ما بين 500 إلى 5500 كلم ،وحظر نشر المزيد منها في أوروبا.

د- معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية (ستارت 1) عام 1991، التي تنص على خفض من عدد الصواريخ بعيدة المدى ،والتي يزيد مداها عن 5000 كلم.

هـ- معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية (ستارت 2) عام 1993، وهو اتفاق بين روسيا وأمريكا لم يدخل حيز التنفيذ.

و- معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية عام 2002 (معاهدة موسكو) ، بموجبها وافقت الدولتين على خفض الرؤوس الحربية النووية الإستراتيجية إلى ما بين 1700 و2200 رأس.

خلاصة: من خلال تناول موضوع الأسلحة النووية وسياسة الردع النووي التي انجرت عنه،يمكن الإدلاء بان هذا النوع من الأسلحة كان سيؤدي إلى فناء البشرية في عدة مناسبات ،لو التعقل وترجيح الحكمة من قادة الدول الممتلكة له،ومن ناحية اخرى فان وجود الأسلحة النووية أسست لمنطق الردع النووي إذ لا يمكن تصور استخدامها بين الدول الممتلكة له ،وهو ما أسس لرقعة السلم والأمن في العلاقات الدولية.

خاتمة:

لعبت الاستراتجيات الأمنية المختلفة التي اعتمدتها القوى الإقليمية دورا كبيرا ،في رسم معالم النظام الدولي ،خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ،وتغير مصادر التهديد من جهة وتغيير الأطماع والصراع على مناطق النفوذ الحيوية بين أقطاب النظام الدولي ،وحسم الأمر بتقسيم مناطق النفوذ بينها ،على حساب الدول الضعيفة.

كما ساهم التخطيط الاستراتيجي الأمني في بلورة مجموعة من الآليات التي عن طريقها تم التصدي لمختلف التهديدات الأمنية الجديدة ،كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة،إضافة إلى تقوية المقومات المادية والبشرية داخل الجيش ،وجعلها تتماشى والتطورات والمستجدات الدولية.

بالإضافة إلى ذلك فان كيفية ادراة الجيوش من قبل القوى الإقليمية ،أبانت على حرص هذه الأخيرة إلى السير قدما في حماية مصالحها الداخلية والخارجية ،وما الميزانيات المالية الدفاعية لهذه القوى إلا دليل على جدية القوى في المسائل والقضايا الإستراتيجية.

قائمة المراجع:

أ-المراجع باللغة العربية:

1- إبراهيم الاخرس، "**أسرار تقدّم الصين – دراسة في ملامح القوّة وأسباب الصعود**"، القاهرة، ط1، 2008.

2-احمد سيد مصطفى ،"التخطيط الأمني الاستراتيجي وإدارة التغيير في مجال مكافحة الإرهاب "،**مجلة كلية التدريب و التنمية في أكاديمية مبارك للأمن** ،القاهرة:العدد الثالث ،2000.

3-أحمد أبو الخير السيد مصطفي، **النظرية العامة للأحلاف العسكرية**، مصر: أتراك للنشر والتوزيع، 2005،

4-اسماعيل الشطي ،"تحديات إستراتيجية بعد إحداث 11 سبتمبر" ،**مجلة المستقبل العربي** ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، سبتمبر 2003.

5-إسماعيل صبري مقلد، "الإستراتيجية الأمريكية في العصر النووي"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد17 ،القاهرة.

6-السيد أمين، شلبي. **أمريكا والعالم (،2000-2005)**، القاهرة: عالم الكتب، 2005.

7-السيد ياسين، **الإمبراطورية الكونية،الصراع ضد الهيمنة الأمريكية**،القاهرة : دار النهضة العربية ،2004.

8-أليكس، كالينيكوس. "الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية"، في **انترناشيونال سوليااليزم**، العدد195، (شتاء ،2002).

9-أندرو، باسيفيتش. **الإمبراطورية الأمريكية**، بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2004.

10-برونو تريتري، **الأسلحة النووية ،بين الردع والخطر**،تر: عبد الهادي الادريسي،الو ظبي : هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث،2011.

11-بن معيض ال سمير فيصل، إستراتيجيات الإصلاح و التطوير الإداري و دورها في تعزيز الأمن الوطني، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2007.

12- بنغ قوانغ، تشيان تشاو تشه ين، لوه يونغ، "**الدفاع الوطني الصيني**"، ترجمة ، دار النشر الصينية عبر القارات،2002

13-بوزيد أعمر، **شركاء أو متنافسون، سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية-الأوروبية اتجاه المنطقة العربية (النفط والإرهاب نموذجا،)**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ،2014.

14- بول كنيدي، "**من يحكم الصين"، تجربة الصين في السياسة والاقتصاد**، مترجم من اللغة الإتكليزية، 2007.

15-تامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات**، ط 1،دار النشر: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع،2005.

16-جعفر كرار أحمد، "**الصين في مواجهة التحديات الدولية"، دراسة في العلاقات الدولية**، بغداد:المكتبة الحديثة، ط4، 2006.

17-جوزيف إم سيراكوسا،**الأسلحة النووية ،مقدمة قصيرة**،تر: محمد فتحي خضر،القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.

18-جوزيف، ناي. **مفارقة القوة الأمريكية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي،]،ب، ب ط:[مكتبة مدبولي، 2002.

19-حسام سويلم، "الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية"، في **السياسة الدولية**، العدد65 ، أكتوبر ،2002.

20-حسين بوقارة، **السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل**، الجزائر، دار هوما،2012..

21-رسالن غوربانوف، عبد اهلل رينات محمدوف، "**المسلمون الروس و سياسة روسيا الخارجية**"، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة،2014.

22-زهير بوعمامة، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، ط 1، ،الجزائر:دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، ،2011.

23-زيغينيوا,بريجنسكي . **رقعة الشطرنج الكبرى**، ترجمة أمل الشرقي، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

24-زبيغنيو، بريجنسكي. **الاختيار السيطرة أم قيادة العالم**، لبنان : دار الكتاب العربي، ،2004.

25-سامح فتحي غالي، "نحو مرحلة جديدة في العلاقات الروسية الصينية"، **في مجلّة السياسة الدولية،** العدد 12(نيسان 2007.

26-سامي عمارة ، **بوتين صراع الثروة والسلطة** ، مصر: دار النهضة ،2017.

27-شيفتوفا ليليا ،**روسيا بوتين**، تر : بسام شيحا . بيروت: الدار العربية للعلوم .2006

28-صالح زياني ،" تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة "،**مجلة المفكر** ،العدد 5 ،بسكرة :جامعة محمد خيضر ،2012.

29-صادق ابو هيف، **الأبعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية، حرب الجغرافيا والقوة،** الإسكندرية:مطبوعات مكتبة علوم ، 2008.

30-ضياء الدين خليل، **أسس الإستراتيجية الجنائية و تطبيقاتها الأمنية،** الرياض: دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب1992.

31-عبد القادر محمد فهمي، **التفكير السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية" دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري،** ط ،1عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ،2009.

32-عبد القادر رزيق المخادمي، سباق التسلح الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2010

33-عبد المنعم محمد عدلي، **القرار الإستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية: دراسة في صنع القرار نموذج للتحليل،** ط 1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2015.

34-عبد القادر محمد فهمي ،**المدخل إلى دراسة الإستراتيجية** .عمان .دار مجدلاوي ،2006.

عبد المنعم محمد عدلي، **القرار الإستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية: دراسة في صنع القرار نموذج للتحليل،** ط 1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2015،ص ص 38-40.

35-عثمان العثمان ،**الإستراتيجية العليا والتكتيك ودورهما في لدارة الصراع الدولي** .دمشق :مؤسسة سندباد للطباعة والفنون،2001.

36-عدنان السيد حسين، **قضايا دولية، التوسع الأطلسي**، ط ،1بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ،2009.

37-علي فارس حميد، **صانعوا الاستراتيجيات ،مدخل لدراسة الفكر الاستراتيجي العالمي** ،بيروت :دار الرافدين ،2018.

38-عماد جاد، **حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،1998.

39- عماد جاد، **حلف شمال الأطلنطي في بيئة أمنية مغايرة**، ط ،2مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ،2010.

40-عماد فوزي، شعيبي. **السياسة الأمريكية وصياغة العام الجديد**، العراق : دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، 2003.

41-فوزي حسن حسن، **التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي (الولايات المتحدة نموذجا)**
،القاهرة:مكتبة مدبولي،2013.

42-كاظم هاشم نعمة، **حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق –الحوار مع الجنوب- والأمن القومي العربي**، ط ،01 ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا.

43- ليلي مرسي وأحمد وهبان، **حلف شمال الأطلنطي: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة1945-(،2000)**الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2001.

44-ماجد محمد شدود، **قضايا عالمية معاصرة**، ط 2 ،دمشق: مطبعة دار الكتاب، ،1990.

45- مجمد مجدان، "تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا،" **مجلة الفكر**، العدد الحادي عشر.

46- محمد زكي عويس،مستقبل الطاقة النووية والأمن العربي،القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،2011

47- محمود حجازي محمود،حيازة واستخدام الاسلحة النووية في ضوء احكام القانون الدولي، القاهرة: مطبعة العشيري ،2005، ص 10.

48-مخلد عبيد المبيضين، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة** ، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2012.

49-مراد الدسوقي، "مستقبل التوجّهات الاستراتجية الصينية"، **السياسية الدولية**، العدد 124(نيسان 1996).

50-مراد الدسوقي، "مستقبل التوجهات الإستراتيجية الصينية"، في **مجلة السياسة الدولية**، العدد 124(نيسان 2006).

51-مركز الأخبار التابع لشبكة الإتصالات المتبادلة الدولية الصينية "**الصين، الحقائق والأرقام 2000**"، دار النجم الجديد، الصين، ، تشرين الثاني، بيكين، 2000.

52-مسعود ظاهر، **صدام الحضارات ارتباك الخائفين وصلابة القادرين**، مجلة العربي، عدد 452،الكويت، ،1996.

53-معتز عساف ،**التمييز في التخطيط الاستراتيجي باستخدام بطاقات الأداء المتوازن** .بيروت :دار الشروق ،2008.

54-مزاني راضية ياسينة، "البعد المؤسساتي للسياسة الأوروبية للدفاع والأمن،" **مجلة دراسات إستًراتيجية**، ع 11،مركز البصيرة للبحوث، جوان ،2010 .

55-مصطفى طلاس، **الإستراتيجية السياسية العسكرية**، ط ،1دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ،1996.

56-ممدوح منصور، **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية**، الإسكندرية: مكتبة مدبولي، ،1997.

57-نجاة مدوخ، "**السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سوريا**

2010م -2014م" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015م.

58-هاري هارديغ، "**الصين نحو العالمية**"، مقالة مترجمة عن الإنكليزية، جريدة الشرق الأوسط، لندن،2009.

59-هنري، كسنجر. **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية**، بيروت: دار الكتاب اللبناني ،2003.

ب-المراجع باللغة الأجنبية:

1- Annegret Bendiek and Markus Kaim, **New European Security Strategy – The Transatlantic Factor** ,(Berlin, German Institute for International and Security Affairs) June 2015.

2- Bill, Killer. « at the other and of the ascis », **Newyork times**,(January 11), 2003.

3- De Grazia. A, Stevenson. T, "**World politics : A study in international Relations**", Noble. New York, 2006.

4- Dimitri Ternin.RUSSIAN SECRIEY STRAGY UNDER PUTIN US.AND PERSPECTIVES. US This publication us a work of the Government 2007.

5-Carol Lee, "**Chinese challenge towards progress and global**" , Hamrin.

6-Dominique David, **L'alliance atlantique 1949- 2009,** Revue politique étrangère, avril 2009.

7-Ephraim Kahana, Muhammad Suwaed (2009). **The A to Z of Middle Eastern Intelligence**. Scarecrow Press.

Joachim Betz, Ian Taylor, "The Rise of (New) Regional Powers in Asia, Africa, Latin America, German Overseas Institute & University of St. Andrews, May 2007,p 26.

8-Jean Marie Guéhenno, **l'Otan après la guerre froide… une nouvelle jeunesse?** Revue critique internationale, N° 07, décembre 2000.

9-Hong Yang Lee, "**Inside China**", Mainland.

10-Gray Colin, Modern strategy .London :Oxford Press,1991..

11-L.j Newby, "The pure and the religion in China", third world quarterly. Vol no: 10.2 (April 2007),

12-LiedtkaJ.M, Linksng strategic thinking with planning and leadership .London :OUP ,1998,

13-Li Hongfeng . "Les BRICS dans la gouvernance mondiale : état des lieux des recherches chinoises" . **Hermès**, La Revue 2017/3 (n° 79), pages 165 à 172.
Martin Beck, The Concept of Regional Power: The Middle East as a Deviant Case?, German Institute of Global and Area Studies, Hamburg, 11–12 December 2006.

14-Michel Bacot-Décriand, « La PESD : montée en puissance et perfectibilité », la défense en Europe : avancées et limites, documentations française, paris, 2005.

15-Pascal Boniface ,**L'Année stratégiques 2018**.Paris :Armond Colin ,2018.

16-Patrice Buffotot ,**Europe des armée ou Europe désarmée ?.**Paris :Editions Michalon,2005.

17- Pierre Tanguy, Le nucléaire ,paris, édition le cavalier bleu ,2007,pp39-42

18-Robert S.Ross, "**Bejjing as a Conservation Power**", Foreign Affairs vol, 76, no, 2 (March / April 1997).

19-Samuel P.Huntington, America Foreign Policy Newsletter, October 2003.

20- Solomon Kamel, "**The Chinese Military Hunt for Profits**", Foreign Policy no,104 (Summer 1997).

21-"The Wages of War: Iraqi Combatant and Noncombatant Fatalities in the 2003 Conflict". Commonwealth Institute of Cambridge. Archived from the original on 2September 2009.

ج-المراجع الالكترونية:

1-باللغة العربية:

1-أشرف محمد كشك، **حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية**، على الموقع:

www.digital.ahram.org/eg .

2- انجي مهدي ،**تطور العقيدة العسكرية الروسية،دراسة في الدور الروسي العالمي** ،متحصل علية من الموقع:

https://platform.almanhal.com/Files/2/117206

3 -احمد علو، **العقيدة العسكرية الروسية الجديدة**، متحصل من الموقع:

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

4-العقيدة العسكرية الروسية: ما هو رد روسيا على تهديدات أمريكا،متحصل من الموقع:
https://arabic.sputniknews.com/russia/201601281017255297/

5-بوتين يقر عقيدة جديدة للسياسة الخارجية الروسية، وكالة سبونتيك العالمية الروسية، روسيا، متاح على الرابط:
https:// arabic.sputniknews.com/russia/201612011021040064

6-عبد النور بن عنتر وآخرون، **حلف شمال الأطلسي في عامه الستين...نظرة استشرافية... وموقع العالم الإسلامي فيها** ،لمزيد من الاطلاع يمكن تفحص الموقع : : www.aljazeera.net

7-عبد اللطيف مسرف،القوة بين مفهومها وأشكالها في علم السياسة المعاصرة، متحصل عليه من الرابط:

https://www.noonpost.com/content/23101

8-فاسيلي كاشين،الجيش الصيني سيكون الأقوى في العالم بحلول عام 2020، متحصل علية من الرابط:

https://arabic.rt.com/press/874616

9- القوة الشاملة للدولة وحساباتها، متحصل عليه من الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/KowaShamla/sec05.doc_cvt.htm

10-روسيا والشرق الاوسط، http://alwatan.com / _

11-منطقة اوراسيا ، https://www.marefa.org

12-محمد الأمين مقراوي، الأزمة الأوكرانية جذورها .. خلفياتها ومستقبلها..بين يدي الأزمة.. الإسلام والعلاقات الدولية. متحصل علية من الموقع:

http://www.albayan.co.uk/rsc/print.aspx?id=3403

13-محمد الامين مقراوي،**جيوبوليتيكا أوكرانيا: قراءة في الصراع العالمي بين الغرب وروسيا**،متحصل عليه من الموقع:
http://albayan.co.uk/RSC/text.aspx?id=3589

14-محمد نورالدين، **الاوراسيا الجديدة**،http://alkhleej.ae

15-وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة ،2006 في :

www.annabaa.org/nbanerers.htm

16-وزارة الدفاع لروسيا الاتحادية، القوات المسلحة الروسية، متحصل علية من الموقع:

http://ar.mil.ru/

17-الموقع الرسمي لمجمع الاستخبارات القومية الأمريكية www.intelligence.gov

2-باللغة الأجنبية:

1-American military bases, www.militarybases.com

2-Joshy, Manoj et ABHIJIT, Lyer-Mitra, National security : the need for a doctrine, Special report, February 2014, Date of consultation: 19-04-2019, Sur le site : www.orfonline.org

3-Nicolas Machiavel,le Price , paris : éditions conversion informatiques et publication par le groupe :Ebooks libres et gratuits ; http://www.ebookksgratuits.com

4- Rocio Méndez Aléman, **La sécurité méditerranéenne. L'OTAN est-elle la solution?**in: http://www.nato.int/acad/fellow/98_00/mendez.pdf,

5-Romain Yakemtchouk **, Bases militaires et stationnement de troupes à l'étranger en temps de paix. Le cas de l'U.R.S.S./Russie ;obtenu : https://www.persee.fr/doc/afdi_0066-3085_1994_num_40_1_3198v**

6-Shanghai Cooperation Organization , https://dppa.un.org/fr/shanghai-cooperation-organization

7-https://www.skynewsarabia.com/world/1221489-

الفهرس:

مقدمة:.....03

المحور الأول :ماهية الإستراتيجية الأمنية

1-مفهوم الإستراتيجية وتطورها.....06-11

2-التخطيط الإستراتيجي وظائف الإستراتيجية.....11-17

3-تطور الفكر الاستراتيجي في العلاقات الدولية.....17-25

4-الإستراتيجية الأمنية 25-32

5-ماهية القوى الإقليمية.....32-34

المحور الثاني :الإستراتيجية الأمنية الأمريكية

1-المؤسسات الصانعة للإستراتيجية الأمنية الأمريكية 34-40

2-الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة في ظل الظروف الدولية الجديدة.....40-51

3المنظومة الأمنية الأمريكية والانتشار العسكري الأمريكي حول العالم.....52-60

المحور الثالث :الإستراتيجية الأمنية للحلف الأطلسي

1-مرحلة التأسيس.....61-69

2-الإستراتيجية الأمنية للحلف أثناء الحرب الباردة.....69-73

3-الإستراتيجية الأمنية للحلف بعد الحرب الباردة.....73-78

4-المفاهيم الجديدة للإستراتيجية الأمنية للحلف الأطلسي.....79-82

المحور الرابع :الإستراتيجية الأمنية الروسية ،والتأسيس للمركب الأمني الاوراسي

1-الإستراتيجية الأمنية الروسية.....83-92

2-المنظومة الأمنية والعسكرية الروسية. 92-96

3-منطقة اوراسيا والنفوذ الروسي.....96-101

4-التدخل الروسي في أوكرانيا.....101-107

المحور الرابع :السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة ،كفاعل حديد في السياسية الدولية

1-مرحلة التأسيس.....108-115

2- الإطار الهيكلي والمؤسساتي للسياسة الأوروبية للدفاع والأمن.....115-118

3-تحديات الإستراتيجية الأمنية الأوروبية المشتركة.....119-123

المحور الخامس :الصعود الصيني والإستراتيجية الأمنية الصينية

1-مرحلة التأسيس.....123-127

2-الجيش الصيني وتأثير الإصلاحات في المؤسّسة العسكرية.....127-131

3-المؤسّسة العسكرية ومتطلّبات مرحلة الانفتاح والإصلاح.....131-135

4-هيئات صنع القرار في المؤسّسة العسكرية الصينية والتغييرات التي طرأت على بنية المؤسّسة العسكرية ووظيفتها 135-137

5-تطوير القدرات العسكرية الصينية وأبعادها الأمنية.....137-143

6-الدور الاقتصادي للمؤسّسة العسكرية وأولويات الصين الأمنية.....143-149

المحور السادس :القوى النووية والتأسيس لمنطق الرعب النووي

1-تعريف الأسلحة النووية وأنواعها.....150-159

2-أقطاب السلاح النووي في العلاقات الدولية.....159-161

3-معاهدات منع انتشار السلاح النووي.....162-163

خاتمة:.....164

قائمة المراجع:.....165-176